جامعة تشرين
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد و التخطيط

استخدام نموذج التقييم المصرفي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي (دراسة تطبيقية على المصرف العقاري)

Using CAMELS system as a supervising tool on the banking sector
(Applied study of Real-Estate Bank)

بحث معد للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد و التخطيط
Research Submitted on partial fulfillment of the requirement for the Master Degree in Economy

إعداد الطالب
بسام أسعـــد

إشراف

د.طلال ســـليمان
مدرس في كلية الاقتصاد

د.غـــادة عباس
مدرسة في كلية الاقتصا د

الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة تشرين
كلية الاقتصاد

لجنة حكم

لجنة الحكم على رسالة الماجستير للطالب بسام اسعد بعنوان:

((استخدام نموذج التقيم المصرفي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي))

المؤلفة بموجب قرار مجلس البحث العلمي رقم /٦١٩/ المتخذ بالجلسة رقم /١٦/ تاريخ ٢٠١٣/٤/١٠م المؤلفة من السادة :

الدكتور طرفة شريقي : المدرس في قسم الاقتصاد والتخطيط بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص / اقتصاد الخدمات / عضواً .

الدكتورطلال سليمان : المدرس في قسم العلوم المالية والمصرفية بكلية الاقتصاد **الثانية بطرطوس** في جامعة تشرين اختصاص /اسواق مالية / عضواً ومشرفاً.

الدكتورة ليندا اسماعيل : المدرسة في قسم العلوم المالية والمصرفية بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص/اقتصاد مالي ونقدي/عضوا

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٣ /٢٠١٣/٥ م.

وأجيزت بدرجه قدرها (٦٠,٦٦) وتقدير (مقبول).

الدكتورة	**الدكتور**	**الدكتور**
ليندا اسماعيل	**طلال سليمان**	**طرفة شريقي**

الجمهورية العربيـة السورية
جامعة تشرين
كلية الاقتصاد
اللاذقية – ص.ب :

SYRIAN ARAB REPUBLIC
Tishreen university
Faculty of Economics
Lattakia
P.O.BOX:

الرقم : ٩١٠/ م
التاريخ: ٢٣/ ٥/ ٢٠١٣
الموضوع :

Your Reference :
Date: / / Our Reference:

قرار لجنة الحكم لدرجة الماجستير

في تمام الساعة العاشرة صباحا من يوم الخميس الموافق ٢٠١٣/٥/٢٣ اجتمعت لجنة الحكم المشكلة بموجب قرار مجلس البحث العلمي رقم /٦١٩/ المتخذ بالجلسة رقم/١٦/ المنعقد بتاريخ/٣٠/جمادى الأولى /١٤٣٤/ الموافـق ٢٠١٣/٤/١٠ م **والمؤلفة من السادة:**

الدكتور طرفة شريقي: المدرس في قسم الاقتصاد والتخطيط بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص /اقتصاد الخدمات/ عضواً .

الدكتور طلال سليمان: المدرس في قسم العلوم المالية والمصرفية بكلية الاقتصاد الثانية بطرطوس فـي جامعـة تشـرين اختصاص /اسواق مالية /عضوا ومشرفا.

الدكتورة ليندااسماعيل : المدرسة في قسم العلوم المالية والمصرفية بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين /اقتصاد مالي/

اجتمعت لجنة الحكم وناقشت أطروحة الماجستير التي تقدمت بها الطالب : **بسام اسعد وهي بعنوان:**

((استخدام نموذج التقيم المصرفي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي))

وبعد الاستماع إلى دفاع الطالب بسام اسعد ومناقشته أوصت الجنة بمايلي :

١) منح الطالب بسام اسعد درجة وقدرها (٦٦,٦٦) بتقدير (مقبول) في اختصاص الاقتصاد والتخطيط من قسم الإقتصاد و التخطيط.

٢) رفع هذه التوصية إلى المجالس المختصة لمنحه الدرجة المذكورة واستصدار القرارات اللازمة لتمتعه بحقوق هـذه الدرجة وامتيازاتها وفق الأصول النافذة.

اللاذقية / /١٤٣٤/ هـ
الموافق الاثنين ٢٠١٣/٥/٢٣

الدكتورة	الدكتور	الدكتور
ليندا اسماعيل	طلال سليمان	طرفة شريقي

جامعة تشرين

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

السيد الدكتور عميد كلية الاقتصاد

بجامعة تشرين

عملا بقرار مجلس قسم اللغة العربية رقم /٤٥٨/ تاريخ ٤ / ٤ /٢٠١٣/ المتضمن

مدققا لغويا لرسالة الماجستير لمؤلفها الطالب [illegible]

وهي بعنوان (استخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي - دراسة تطبيقية على المصارف العقارية).

وتم تصويب الرسالة وتدقيقها بعد المناقشة النهائية ، كما تم الالتزام بملاحظات المدقق اللغوي أصولا

وتفضلوا بقبول الاحترام

اسم المدقق وتوقيعه: د. [illegible]

رئيس قسم اللغة العربية

الدكتور عدنان أحمد

عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية

الدكتور [illegible]

شهادة

نشهد بأن العمل الموصوف في هذه الدراسة هو نتيجة بحث قام به الطالب **بسام اسعد** بإشراف الدكتور **طلال سليمان**- وأي رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثق في النص.

المرشح
بسام اسعد

المشرف
د٠طلال سليمان د٠ غادة عباس مشاركا

تصريح

أصرح بأن هذا البحث:
((استخدام نموذج التقيم المصرفي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي))

لم يسبق أن قبل للحصول على أية شهادة ولا هو مقدم حالياً للحصول على شهادة أخرى.

المرشح
بسام اسعد

-ملخَص البحث -

يهدف هذا البحث إلى تطبيق نظام التقييم المصرفي CAMELS بهدف تطوير عملية الرقابة المصرفية ودعمها من المصرف المركزي وذلك من خلال دراسة حالة المصرف العقاري في سورية من أجل تحديد مواطن القوة والضعف في أداء المصرف وتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف، والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي من خلال جمع البيانات المالية المنشورة وغير المنشورة للمصرف العقاري للسنوات المالية من عام 2006-2011م وتحليلها، وتطبيق نموذج CAMELS على هذه البيانات، وتشير نتائج تطبيق هذا النموذج خلال فترة الدراسة إلى حصول المصرف العقاري على درجة التصنيف /3/ مما يعني أن المصرف يواجه نقاط ضعف في بعض العناصر وهي السيولة والإدارة والحساسية لمخاطر السوق والتي تستوجب اتخاذ إجراءات رقابية من المصرف المركزي ومن إدارة المصرف ذاته بهدف تحسين أداء هذه العناصر وأداء المصرف.

وأظهر البحث أهمية تطبيق نموذج التقييم Camels من خلال إجراء تحليل شامل لأداء المصرف ومقارنته مع المقاييس المحددة من قبل النموذج الأمر الذي يساعد في رسم سياسة وخطط محكمة للإدارة من خلال التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى عناية خاصة، على الرغم من وجود بعض نقاط الضعف التي يعاني منها نموذج التقييم Camels .

وقد خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات، كان من أهمها-:

- ضرورة اعتماد نظام رقابي موحد يشمل جوانب العمل المصرفي كافة بهدف دعم كفاءة وفاعلية عمليات الرقابة المصرفية بدلا من الاعتماد على تعليمات رقابية منفردة لكل جانب.
- ضرورة تطبيق نموذج التقييم Camels بهدف دعم كفاءة وفاعلية عمليات الرقابة المصرفية لما يقَدمه هذا النظام من تحليل شامل ودقيق وإعطاء صورة صحيحة عن وضع المصرف، وبالتالي دعم عمليات الرقابة التي يقوم بها المصرف المركزي.
- الشفافية في عرض نتائج تطبيق النموذج Camels وتضمين هذه النتائج في التقرير النهائي الذي تعده أجهزة الرقابة المصرفية بالصورة التي تظهر العناصر الإيجابية والسلبية التي يسفر عنها تطبيق نموذج التقييم وتأثيراتها على نتائج عمليات الرقابة.

Abstract - -

This research aims to evaluate the Real-Estate Bank is Syria by applying the American Banking Evaluation system (CAMELS) in order to support the banking supervisory process applied by the Central Bank and through a case study of Real-Estate Bank in Syria to identify the weakness and strengths areas on its performance and identify the banking risks that constitute weakness points in the financial, operational and administrative transactions of the bank, which requires paying an especial supervising care and determining the required supervision preferences or the authority interference to manipulate the matter.

The research has used the descriptive approach (case study) by collecting and analyzing the published and unpublished financial data of Real-Estate Bank for the financial years 2006-2011.The result of applying the (CAMELS) system on the Real-Estate Bank for the period of study indicate that, the Real-Estate Bank has obtained the third Level (Rating "3") as per the compound evaluation policy of (CAMELS) system, which is means that , the Bank faces weaknesses in some elements, that are, liquidity, management and sensitivity to market risks, that require a supervising procedures taking by the Central Bank and the Real-Estate Bank itself in order to improve the performance of these elements and the performance of the bank as a whole.

The research showed the importance of applying (CAMELS) system through making comprehensive analysis for the performance of the bank and comparing this performance with the predetermined measures of (CAMELS) where by doing so it will be helpful for the management to conduct an accurate policy and plan through concentrating on the negative elements that need especial care.

The study sum up a group of recommendations, the most important are:

- The importance of applying a one supervisory system includes all parts of banking industry, rather than applying many instructions to each part.
- The importance of applying (CAMELS) system in order to support the processes of the banking supervision as this system gives an accurate image about the real position of the bank and enhancing the supervisory processes of central bank.
- The transparency in issuing the results of applying (CAMELS) and include this result in the final report made by the supervisory authorities, where the positive and negative elements and its effects on the supervisory process should be displayed.

شكر وتقدير-

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بأسمى آيات الشكر وعظيم الامتنان والتقدير لكل من كان عونا وسنداً في إتمام هذا البحث وخروجه بصورته النهائية وأخص بالذكر:

المشرفين

الدكتور طلال سليمان والدكتورة غادة عباس

اللذين شرفاني بالإشراف على هذا البحث المتواضع ومتابعتهما المستمرة والقيمة

أعضاء لجنة القراءة الأولية

الدكتورة ليندا إسماعيل والدكتور طرفه شريقي

لتفضلهما بقبول قراءة البحث ولما قدماه من توجيهات أغنت البحث وزادته قيمة

رئيس قسم الاقتصاد والتخطيط

الدكتور فادي خليل

وجميع العاملين في القسم لما قدماه من مساعدة وعون لإنجاز البحث

وأخيرا إلى حاملي مشاعل النور أساتذتنا الأفاضل .....

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة	1
مشكلة البحث	2
أهمية البحث	2
هدف البحث	2
منهج البحث	2
حدود البحث	3
الدراسات السابقة	3
الفصل الأول : الإطار النظري للرقابة المصرفية	7
المبحث الأول: المناخ العام للصناعة المصرفية	9
1-1: المستجدات العالمية في الصناعة المصرفية	9
1-2: أثر المستجدات العالمية في العمل المصرفي	12
1-3: الاتجاهات الحالية والقضايا الإستراتيجية التي تواجه المصارف	14
المبحث الثاني: طبيعة الرقابة المصرفية	16
2-1: طبيعة الرقابة المصرفية، مبرراتها ،أهدافها، أشكالها ،أنواعها	16
2-1-1: طبيعة الرقابة المصرفية	16
2-1-2: مبررات الرقابة المصرفية	17
2-1-3: أهداف الرقابة المصرفية	19
2-1-4: أشكال الرقابة المصرفية	20
2-1-5: أنواع الرقابة المصرفية	22
2-2: ضوابط وخصائص الرقابة المصرفية	23
2-2-1: ضوابط الرقابة المصرفية	23
2-2-2: خصائص الرقابة المصرفية	28
2-3: أنظمة الرقابة المصرفية	29
2-3-1: نظام تقييم المخاطر المصرفية	30
2-3-2: نظام التقييم بالمؤشرات	35
الفصل الثاني : نموذج التقييم المصرفي Camels النشأة والتطور	37
المبحث الأول: نموذج التقييم Camels التعريف، النشأة والتطور	40
1-1: تعريف نموذج Camels	40
1- 2: نشأة وتطور نموذج Camels	41
المبحث الثاني: عناصر نموذج التقييم Camels	45
2-1: كفاية رأس المال	45
2-2: جودة الأصول	48
2-3: الإدارة	50

2-4: الربحية	51
2-5: السيولة	52
2-6: الحساسية لمخاطر السوق	54
المبحث الثالث: مؤشرات عناصر نموذج التقييم Camels	56
3-1: مؤشرات كفاية رأس المال	56
3-2: مؤشرات جودة الأصول	57
3-3: مؤشرات الإدارة	59
3-4: مؤشرات الربحية	60
3-5: مؤشرات السيولة	62
3-6: مؤشرات الحساسية لمخاطر السوق	64
الفصل الثالث :الإطار التطبيقي لنموذج التقييم المصرفي Camels	66
المبحث الأول : تعريف بالمصرف العقاري في سورية	68
1-1: رأسمال المصرف وفروعه	69
1-2: أغراض المصرف	70
1-3: الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف	70
1-4: الموارد البشرية	71
1-5: تكنولوجيا المعلومات	71
1-6: الانتشار الجغرافي	71
1-7: إدارة الموجودات \ المطلوبات	72
1-8: الإستراتيجية المستقبلية	72
المبحث الثاني: تطبيق نموذج Camels على المصرف العقاري	73
2-1: كفاية رأس المال	74
2-2: جودة الأصول	84
2-3: الإدارة	88
2-4: الربحية	90
2-5: السيولة	93
2-6: الحساسية لمخاطر السوق	100
2-7: التقييم المركب للمصرف العقاري بموجب عناصر نموذج Camels	104
النتائج والتوصيات	107
الملاحق	112
المراجع	122

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1	أمثلة عن أهم عمليات الاندماج المصرفي في العالم	13
2	مؤشرات التصنيف المركب لعناصر نموذج Camels	44
3	درجات تصنيف كفاءة رأس المال بحسب Camels	56
4	درجات تصنيف جودة الأصول بحسب Camels	59
5	درجات تصنيف الإدارة بحسب Camels	60
6	درجات تصنيف الربحية بحسب Camels	61
7	درجات تصنيف السيولة بحسب Camels	63
8	درجات تصنيف الحساسية لمخاطر السوق بحسب Camels	65
9	فروع ومكاتب المصرف العقاري في سورية مأخوذ بتاريخ 2011/6/30م	69
10	احتساب نسبة كفاية الأموال الخاصة بحسب القرار253 لعام 2007م	75
11	المخاطر المحددة للأوراق المالية وأوزان التثقيل الخاصة بها	79
12	احتساب نسبة كفاية الأموال الخاصة (رأس المال) للمصرف العقاري خلال الفترة 2007-2011م	81
13	مقارنة نتائج نسبة كفاية رأس المال للمصرف العقاري مع النسب المحددة وفق Camels خلال الفترة 2007-2011م	82
14	احتساب نسب (WCR) و (TCR) و (NPL) للمصرف العقاري خلال الفترة 2006-2011م	85
15	مقارنة نتائج نسب جودة أصول المصرف العقاري مع النسب المحددة وفق Camels خلال الفترة 2006-2011	87
16	نسبة النفقات التشغيلية إلى إجمالي الأرباح للمصرف العقاري خلال الفترة 2006-2011م	88
17	مقارنة نتائج إجمالي النفقات التشغيلية إلى إجمالي الأرباح للمصرف العقاري مع النسب المحددة وفق Camels خلال الفترة 2006-2011م	89
18	نسبتي ROA و ROE للمصرف العقاري خلال الفترة 2006-2011م	90
19	مقارنة نتائج نسب الربحية للمصرف العقاري مع النسب المحددة وفق Camels خلال الفترة 2006-2011م	91
20	عناصر بسط نسبة السيولة (الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز) للمصرف العقاري خلال الفترة 2006-2011م	94
21	عناصر مقام نسبة السيولة (الودائع والالتزامات الأخرى) للمصرف العقاري خلال الفترة 2006-2011م	96
22	عناصر مقام نسبة السيولة (التزامات خارج الميزانية) للمصرف العقاري خلال الفترة 2006-2011م	97

23	نسبة السيولة للمصرف العقاري خلال الفترة 2006-2011م	98
24	مقارنة نتائج نسبة السيولة للمصرف العقاري مع النسب المحددة وفق Camels خلال الفترة 2006-2011م	99
25	الأصول والمطاليب الحساسة لمخاطر السوق للمصرف العقاري خلال الفترة 2006-2011م	101
26	مقارنة نتائج الحساسية لمخاطر السوق للمصرف العقاري مع النسب المحددة وفق Camels خلال الفترة 2006-2011م	102
27	نتائج التقييم المركب لعناصر نموذج Camels للمصرف العقاري ، متوسط الفترة 2006-2011م	105

-مقَدمة البحث (INTRODUCTION):

تشهد الصناعة المصرفية – في وقتنا الراهن– حالة من المتغيرات والتحديات نتيجة التطورات الاقتصادية والمصرفية الهامة والتي فرضت تحديات تواجهها المؤسسات المالية والبنوك أدت إلى تراجع دور ها في الوساطة المالية وازدياد متطلبات الرقابة المصرفية عليها، وزيادة حدة المنافسة بين ها، وزيادة مهارات العملاء التفاوضية، كل ذلك فرض واقعا جديداً اتجهت من خلاله العديد من دول العالم إلى قبول وتبني سياسات ووسائل وإجراءات تسعى إلى تحسين أداء القطاع المصرفي وتفعيل دوره للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء برنامج متكامل ومترابط ومتناسق من الإصلاح الاقتصادي، وتمثلت أهم التطورات الاقتصادية والمصرفية في عنصرين[٢١]:

أولا– التطورات الاقتصادية : إن التحول نحو اقتصاد السوق ترافق مع ارتفاع معدلات التضخم وتقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة، والتي كانت بنسب متفاوتة مما أدى إلى ازدياد المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية مثل أخطار الائتمان و السيولة والتوظيف، وبالتالي فإن البلدان في الغالب منها التي بدأت بالتحول نحو اقتصاد السوق وتبن ي فلسفة العولمة قامت بخصخصة القطاع العام ومنحت المزيد من الحرية للقطاع الخاص ،واستدعى هذا تطوير و تحرير النظم المالية بما يتناسب مع الأوضاع الجديدة.

ثانيا– التطورات المصرفية: اتخذت التطورات المصرفية عدة أشكال من خلال جملة من العناصر ومنها:

– ظاهرة التحرر من القيود والعراقيل و إيجاد تشريعات ولوائح تضمن إخراج الدول من الشكليات والمعوقات التي تقف عائقا في وجه النشاط الاقتصادي، مع التركيز على المنافسة وانفتاح السوق المالي المحلي على الأسواق الدولية، وتخفيض الضرائب والرسوم أو الإعفاء منها، وهذا كفيل بتحسين الجهاز المصرفي وتطويره لمواجهة عناصر وعوامل المنافسة والمخاطرة.

– زيادة حدة المنافسة التي تواجهها البنوك في نشاطها بسبب تطور التقانات البنكية وتنوع المشتقات المالية ، فضلاً عن دخول شركات وصناديق الاستثمار ومنافستها القطاع المصرفي في مجال التمويل.

– التطور التكنولوجي والتقدم الكبير في نظم الاتصالات والمعلومات كان له تأثير كبير على العمل المصرفي. هذا التطور أدى من ناحية إلى ازدياد حجم المدفوعات الإلكترونية والى انخفاض تكلفة إنجاز المعاملات المالية عبر الحدود والى تحسن معالجة البيانات والنظم المحاسبية من ناحية أخرى.

---

[١] -

[٢] – عاشور، يوسف – العولمة المصرفية _ كلية التجارة – فلسطين– 2007 ص45.

كل هذه التطورات سواء على الصعيد الاقتصادي بصفة عامة أم على الصعيد المصرفي بصفة خاصة خلقت مجموعة من التحديات التي دفعت راسمي السياسات النقدية والمصرفية الدولية إلى تبني مجموعة من البرامج والسياسات من أجل مواجهة هذه التحديات.

وفي هذا الإطار تبنت الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1979 نظاما موحدا لتقييم المصارف و تحليل نقاط القوة والضعف في أداء المؤسسات المصرفية بما يدعم نظام التفتيش المصرفي و يعكس التغيرات في العمل المصرفي وفي إجراءات وسياسات السلطات الرقابية الحكومية،و أطلق على هذا النظام بـ (Camels)* وهو اختصار لستة مكونات رئيسية وهي:

ملاءة رأس المال – جودة الأصول – الإدارة – الأرباح – السيولة – الحساسية لمخاطر السوق.

إن الغرض من استخدام نموذج التقييم CAMELS هو تحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر.

طبقا لهذا النظام تؤكد السلطات الرقابية التزامها بتقييم المؤسسات المالية بصورة شاملة وعلى أساس موحد وهذا يتطلب تقييمها على أساس مركب لجميع مكونات CAMELS وعلى أساس منفرد لكل مكون من مكونات النظام، بحيث يحدد لكل مكون تصنيف رقمي من (1) إلى (5) ويكون التصنيف رقم (1) الأفضل و التصنيف (5) الأسوأ، ويحدد التصنيف النهائي للمصرف استنادا إلى تقييمات كل مكون رئيسي من المكونات المذكورة، فالمصارف التي يكون تصنيفها (1–2) فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي، وقدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة، أما المصارف التي تصنيفها (3) فهي تواجه بعض نقاط الضعف بصفة عامة قد تظهر بصورة بارزة في الملاءة و السيولة، مما يستوجب اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة من قبل البنك المركزي لإدارة المصرف لتحديد وتلافي نقاط الضعف، والمصارف التي يكون تصنيفها المركب (4-5) فإن تساؤلات واستفهامات عديدة سوف تحيط بالمصرف فيما يتعلق بقدرته على الاستمرارية وذلك يتطلب المزيد من بذل العناية الرقابية للوقوف على مواطن القوة والضعف التي تواجه تلك المصارف بهدف الوصول إلى قطاع مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالصورة المناسبة، و المساهمة بصورة فعالة في تطوير الاقتصاد الوطني وازدهاره.

---

*C: Capital Adequacy – A : Assets Quality – M : Management – E: Earnings - L : Liquidity – S: Sensitivity to market risk

شهد الاقتصاد السوري مع مطلع القرن الحالي سلسلة إصلاحات لامست مختلف القطاعات الاقتصادية وأبرزها كان القطاع المصرفي، الذي كان يعاني من صعاب كثيرة حالت دون قدرته على مواكبة التطورات والمتغيرات الدولية خاصة في مجال العمل المصرفي، فقد تم إعادة إحياء دور مصرف سورية المركزي في الحياة الاقتصادية بعد أن غيب عن عمله لمدة تقارب أربعين عاما وذلك من خلال صدور قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002 والذي يعد مفصلا هاما في تاريخ السياسة النقدية في سورية، فضلاً عن إعادة تفعيل دور مجلس النقد والتسليف على أنه السلطة النقدية الأعلى في سورية، وعلى اعتبار أن خلق منظومة عمل مصرفي متكاملة بحاجة إلى قاعدة واسعة ومتنوعة من القوانين والتشريعات التي تلائم بيئة العمل المصرفي فقد تم استصدار العديد من القوانين التي ساهمت في تطوير هذه البيئة، وكان من أهم هذه القوانين:

- القانون رقم (28) لعام 2001 القاضي بإحداث المصارف الخاصة.
- المرسوم رقم (35) لعام 2005 القاضي بإحداث المصارف الإسلامية.
- القانون رقم (24) لعام 2006 القاضي بإحداث مؤسسات ومكاتب للصيرفة.
- المرسوم رقم (15) لعام 2007 القاضي بإحداث مصارف تعنى بالتمويل الصغير .
- المرسوم التشريعي رقم (43) لعام 2005 القاضي بإحداث مؤسسات التأمين بما فيها مؤسسات التأمين التكافلي الإسلامي .

وبما أن المصرف العقاري يعُد أحد أكبر المؤسسات المالية العريقة العاملة في الجمهورية العربية السورية فإن ذلك يتطلب تقييمه وفق أنظمة التقييم المصرفية للوقوف على مواطن القوة والضعف فيه وذلك باستخدام نظام Camels وتطبيقه على البيانات المالية للمصرف العقاري خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2006-2011م وفق المخطط الآتي :

- الفصل التمهيدي والذي يتضمن الإطار العام للدراسة من حيث مشكلة البحث وأهميته وهدفه وحدوده.
- الفصل الأول ويتناول الإطار النظري للرقابة المصرفية ويقسم إلى مبحثين يتناول الأول أهم الأدبيات والنظريات التي تناولت موضوع الرقابة المصرفية وذلك من خلال الوقوف على الحقائق العامة للصناعة المصرفية وأهم المستجدات العالمية في هذه الصناعة وتأثيرها في العمل المصرفي ، والقضايا الإستراتيجية التي تواجه المصارف بصفة عامة ، أما المبحث الثاني فيتناول موضوع الرقابة المصرفية وطبيعتها ومبرراتها وأهدافها وأشكالها وضوابطها.

- الفصل الثاني ويتناول نظام Camels بالتعريف والنشأة والتطور ويقسم إلى ثلاثة مباحث رئيسية، إذ يتناول المبحث الأول نموذج Camels من حيث التعريف والنشأة والتطور، ويتناول المبحث الثاني عناصر النموذج Camels أما المبحث الثالث فيتناول مؤشرات عناصر نموذج Camels.
- الفصل الثالث وهو الإطار العملي للبحث ويقسم إلى مبحثين ، يتناول الأول تعريف بالمصرف العقاري في سورية ، ويتناول المبحث الثاني التطبيق العملي لنموذج Camels على بيانات المصرف العقاري خلال فترة الدراسة الممتدة من 2006-2011م .

وأخيرا نستعرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها وأهم التوصيات التي يمكن صياغتها من البحث.

مخطط البحث

يقسم البحث إلى أربعة فصول وفق المخطط الآتي:

– مقُدمة البحث.

الفصل التمهيدي – الإطار العام للدراسة

١ - مشكلة البحث

٢ - أهمية البحث

٣ - هدف البحث

٤ -منهج البحث

٥ -حدود البحث

٦ -الدراسات السابقة

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة المصرفية

ويقسم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: المناخ العام للصناعة المصرفية:

المبحث الثاني: طبيعة الرقابة المصرفية:

الفصل الثاني: نموذج التقييم المصرفي Camels النشأة والتطور

ويقسم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: نموذج التقييم Camels التعريف، النشأة والتطور.

المبحث الثاني: عناصر نموذج التقييم Camels.

المبحث الثالث: مؤشرات عناصر نموذج التقييم Camels.

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي نموذج التقييم المصرفي Camels (دراسة حالة المصرف العقاري):

ويقسم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: تعريف بالمصرف العقاري في سورية.

المبحث الثاني: تطبيق نموذج Camels على المصرف العقاري.

النتائج والتوصيات

الفصل التمهيدي
الإطار العام للدراسة

١ مشكلة البحث(Research Problem) :

تكمن مشكلة البحث في طبيعة وأساليب الرقابة المصرفية المتبعة والمطبقة من السلطة النقدية المتمثلة بالمصرف المركزي ، وطرق التقييم المصرفي لغرض الوقوف على كفاءة وفعالية الجهاز المصرفي وفيما إذا كانت هذه الطرق تتناسب مع التطور المطرد في الصناعة المصرفية وتصب في مصلحة النظام المصرفي، وتساعد المصارف على مواجهة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها في ظل زيادة تعقيد الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك وتنوعها وفي سوق سمته المنافسة الشديدة.

٢ أهمية البحث(Research Importance):

تظهر أهمية البحث من خلال التأكيد على ضرورة توافر أدوات رقابية فعالة لتقييم أداء المؤسسات المصرفية ووضع هذه الأدوات ضمن نظام رقابي واحد بدلا من الاعتماد على عدة أنظمة أو أدوات والتي من الممكن أن تعطي نتائج غير دقيقة أو نتائج متضاربة فيما بينها حول سلامة المركز المالي لهذه المؤسسات. وبالتالي فإن نموذج التقييم المصرفي Camels والذي يُعد واحداً من أهم الأدوات الرقابية المستخدمة في عملية تقييم الأداء والذي يشكل نظاماً رئيسياً داعماً لعمليات الرقابة المطبقة من قبل السلطات النقدية في عملية الرقابة على المصارف، وبالتالي يقدم البحث نموذجاً يُمكن من تطبيق نظام تقييم جيد للوقوف على كفاءة هذه المصارف.

٣ هدف البحث(Research Goal):

يهدف البحث بصفة أساسية إلى تطبيق مكونات نموذج التقييم Camels على المصرف العقاري بغرض الوقوف على كفاءة أداء المصرف، ورؤية مدى قدرة هذا النموذج على إعطاء صورة دقيقة عن تقييم الأداء ، وبالتالي تطوير نموذج داعم لعمليات الرقابة على القطاع المصرفي بما يزيد من فعالية وكفاءة العمل الرقابي المصرفي من خلال وصف وقياس تطبيقاته على أحد أكبر المصارف الحكومية العاملة في سورية.

٤ منهج البحث(Research Method):

يعتمد البحث على منهج دراسة الحالة ، إذ سيتم في البداية عرض الإطار النظري للأدبيات والنظريات التي تناولت موضوع الرقابة المصرفية ، ثم سيتم في الإطار العملي تجميع وتحليل البيانات المالية للمصرف العقاري السوري وتطبيق نموذج التقييم (Camels) على هذه البيانات بهدف معرفة درجة تصنيفه وفقا لهذا النموذج مع لحظ أنه تم الاعتماد في البحث على بيانات الميزانية الختامية والحسابات خارج الميزانية للمصرف العقاري بحسب مصرف سورية المركزي وليس بحسب بيانات التقارير السنوية للمصرف العقاري كون بنود بيانات المصرف المركزي أكثر تفصيلا من بنود بيانات تقارير المصرف العقاري السنوية.

٥ حدود البحث(Research Limits):

تقسم حدود البحث إلى حدود زمانية وحدود مكانية كما يأتي:

- الحدود الزمنية تمثل فترة الدراسة الممتدة من عام 2006-2011م، كون الخمسة أعوام الأولى كانت تشهد حالات طبيعية يعيشها الاقتصاد السوري في حين أن عام 2011م شهد حالات استثنائية مرت بها سورية .
- الحدود المكانية تمثل عينة البحث، وهي المصرف العقاري في سورية.

٦ -الدراسات السابقة (previous studies):

١ - Uyen ,Dang **- The Camel Rating System in Banking Supervision, A Case Study- -** Arcada University of Applied Sciences, International Business**- 2011.**

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على موضوع الرقابة المصرفية في ظل الأزمات المصرفية في السنوات الأخيرة ، إذ ازداد الاهتمام بموضوع الرقابة المصرفية وبصفة خاصة بعد الخسائر التي لحقت بالمصارف وأدت إلى إفلاسها، إذ قدمت الدراسة تقييماً لحالة نظام التأمين الدولي الأمريكي (American International Assurance) من أجل تحديد قدرة نظام Camels على لعب دور جوهري في عملية الرقابة المصرفية ، فضلا عن تحديد الفوائد والخسائر التي قدمها نظام Camels لنظام التأمين الدولي الأمريكي (AIA)، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الأتية:

- التأكيد على ضرورة الرقابة المصرفية بما يتلاءم مع المتغيرات في الأسواق المالية العالمية والتي تتضمن الرقابة المكتبية والميدانية والتي يلعب فيها نظام Camels دوراً جوهرياً وأساسياً.
- يقدم نظام Camels معايير تصنيف عالمية ومرونة عالية بين الرقابة الميدانية والرقابة المكتبية وبالتالي يُعد نظاما مناسبا في عملية تقييم أداء البنوك في الـــ (AIA).

٢ - Rebel A. Cole – Jeffery W. Gunther 'study - **Predicting Bank Failures: A Comparison of On- and Off-Site Monitoring Systems**- financial services research – university of Bosten – 2004.

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على قدرة نظام Camels في تحديد نقاط الضعف التي تعاني منها المصارف من خلال تجميع وتحليل المعلومات والبيانات وتطبيق بعض المتغيرات المالية المثبتة علميا والتي تتعلق بأداء المصارف المتعثرة في الولايات المتحدة.

تناولت الدراسة فترة زمنية تراوحت بين عامي 2002– 2004 وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها، بأن النظام Camels أعطى نتائج هامة في شرح نقاط الخلل في أداء هذه المصارف، إذ أن إعسار المصارف لا يعود لضعف الإدارة وإنما يعود لانخفاض معايير ملاءة رأس المال وجودة الأصول، كما بينت الدراسة بأن Camels يقدم نظاماً متطوراً لعملية الرقابة المصرفية والذي يُعد الخطوة الأولى باتجاه وضع نظام تصنيف متطور للجهاز المصرفي بصفة عامة .

٣ -دراسة بورقيبة، شوقي– **طريقة Camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية** – كلية العلوم الاقتصادية – الجزائر–2008.

هدفت هذه الدراسة إلى تطبيق نظام Camels على البنوك الإسلامية التي تتميز بطبيعة خاصة تميزها عن البنوك التقليدية والتي تفرض وجودها يوما بعد يوم على الساحة المصرفية ، إذ يصل عددها اليوم إلى أكثر من ٤٦٠ مؤسسة مالية إسلامية وبمعدل نمو يتجاوز15%. تناولت الدراسة ثلاثة بنوك إسلامية رائدة هي بنك الراجحي وبنك الجزيرة وبنك أبو ظبي الإسلامي، وخلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

- تتضمن طريقة Camels عناصر فنية ومالية وإدارية يمكن من خلالها تقييم أداء المصرف من جميع الجوانب ،مع العلم أنها تنطبق على المصارف الإسلامية كما في البنوك التقليدية ولكن مع الفارق في الطبيعة المختلفة للتوظيفات المصرفية في المصارف الإسلامية وطبيعة الودائع، والعلاقة مع المودعين والمعاملات المتبقية الأخرى،وعلى الرغم من الاختلافات فإن المصارف الإسلامية معنية بتطبيق أدوات رقابية جديدة ومتطورة تسهم في الكشف المبكر عن الانحرافات وتحديد مسبباتها والتنبيه إلى أوجه القصور والأخطاء قبل وقوعها.
- ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار Camels ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.

٤ – دراسة الوادي، محمود - **الآثار الرقابية والاقتصادية لرقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان** – جامعة الزرقاء – الأردن–2007.

تناولت هذه الدراسة السبل والوسائل اللازمة لتفعيل الرقابة على الائتمان وودائع القطاع المصرفي ، إذ هدفت الدراسة إلى بيان السبل الكفيلة بتفعيل الرقابة للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف، والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم، وقد ركزت الدراسة على نظام تقييم المصارف وخلصت إلى العديد من النتائج والتي من أهمها:

ضرورة التزام المصارف المركزية بالمعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعالة لاسيما ملاءة رأس المال عند استخدام نظام التقييم المصرفي وإلزام المصارف المتخصصة على تطبيق مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية وإيجاد مجموعة من القوانين والتشريعات تُمكن المصرف المركزي من ممارسة دوره الرقابي بصورة فعالة.

٥ – دراسة العلاونة ، كمال– **الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية** – حالة تطبيقية - المؤسسات المصرفية الأردنية–2006.

تمثلت مشكلة الدراسة بالإجراءات التي يجب أن تتخذها المصارف لتطوير أنظمة مخاطر الائتمان وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية للرقابة المصرفية إذ هدفت الدراسة إلى تطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العاملة في الأردن وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية، مما يشجع على استخدام الأساليب المعاصرة في تحديد وقياس المخاطر الائتمانية .وخلصت الدارسة إلى العديد من النتائج كان من أهمها:

اعتماد مجلس الإدارة بالمصارف إستراتيجية لإدارة المخاطر، ومتابعة قدرة الإدارة التنفيذية على إدارة أنشطة الائتمان بفاعلية وكفاءة، بحيث يمكن تحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها من خلال فعالية الضوابط الرقابية على الائتمان.

تعليق الباحث حول الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة مناقشة مشكلات محددة ذات علاقة بموضوع البحث وشكلت بناء على ذلك أساسا جيدا للاستفادة من النتائج والتوصيات التي توصلت إليها مع وجود اختلاف بينها و بين الدراسة موضوع البحث، كما يأتي :

- تناولت الدراسة الأولى موضوع الرقابة المصرفية وأكدت على أهميته في ظل الأزمات المصرفية في السنوات الأخيرة، فضلا عن التأكيد على أهمية نظام Camels والدور الجوهري الذي يلعبه في عملية الرقابة والمرونة التي يقدمها ما بين الرقابة المكتبية والميدانية.
- قدمت الدراسة الثانية نموذج Camels بوصفه نموذجاً قادراً على اكتشاف نقاط الخلل الحقيقية التي يعاني منها المصرف ، وبوصفه خطوة أولى باتجاه تطوير نظام تصنيف مصرفي متطور يمكن السلطات الرقابية من الوقوف بصورة دقيقة على أداء كل مصرف على حدا وعلى النظام المصرفي بصفة عامة.
- تناولت الدراسة الثالثة تقييم الأداء في المصارف الإسلامية باستخدام طريقة التقييم المصرفي Camels ، ونظراً لوجود بعض الاختلافات بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية فيما يتعلق بالتوظيفات المصرفية وطبيعة الودائع والقروض والعلاقة مع المودعين وباقي المعاملات الأخرى فإن هذا البحث سيتناول بالدراسة استخدام طريقة camels في البنوك التقليدية بهدف تقييم أدائها والرقابة عليها.
- تناولت الدراسة الرابعة السبل والوسائل التي يمكن أن يتبعها المصرف المركزي من أجل الرقابة على الودائع والائتمان ، بينما يسعى هذا البحث لوضع منهجية رقابية ملائمة تتماشى مع التطورات المصرفية العالمية بحيث تغطي هذه المنهجية ليس الودائع والائتمان وحسب بل تمتد لتشمل جوانب العمل المصرفي كافة.
- أما الدراسة الخامسة فقد ركزت على إدارة مخاطر الائتمان والإجراءات والوسائل التي يجب أن يتم اتخاذها من المصارف بهدف تطوير منهجية إدارة المخاطر الائتمانية وفقا للمعايير المصرفية الدولية، في حين يبحث البحث في أنواع المخاطر كافة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف وليس فقط المخاطر الائتمانية ، وبالتالي إدارتها والتنبؤ بها من خلال استخدام نموذج Camels.

الفصل الأول
الإطار النظري للرقابة المصرفية

يقسم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: المناخ العام للصناعة المصرفية:

1-1: المستجدات العالمية في الصناعة المصرفية.

1-2: أثر المستجدات العالمية على العمل المصرفي .

1-3: الاتجاهات الحالية والقضايا الإستراتيجية التي تواجه المصارف.

المبحث الثاني: طبيعة الرقابة المصرفية:

2-1: طبيعة الرقابة المصرفية، مبرراتها ،أهدافها، أشكالها ،أنواعها.

2-1-1: طبيعة الرقابة المصرفية.

2-1-2: مبررات الرقابة المصرفية.

2-1-3: أهداف الرقابة المصرفية.

2-1-4: أشكال الرقابة المصرفية.

2-1-5: أنواع الرقابة المصرفية.

2-2: ضوابط وخصائص الرقابة المصرفية.

2-2-1: ضوابط الرقابة المصرفية.

2-2-2: خصائص الرقابة المصرفية.

2-3: أنظمة الرقابة المصرفية.

2-3-1: نظام تقييم المخاطر المصرفية.

2-3-2: نظام التقييم بالمؤشرات.

المبحث الأول: المناخ العام للصناعة المصرفية:

يتناول هذا المبحث أهم المستجدات العالمية في الصناعة المصرفية وأثرها في العمل المصرفي، فضلاً عن أهم القضايا الإستراتيجية والاتجاهات الحالية التي تواجه عمل المصارف في ظل المتغيرات الدولية.

1-1: المستجدات العالمية في الصناعة المصرفية:

يُعد قطاع المصارف – بصفة خاصة والقطاع المالي بصفة عامة– من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية للتغيرات والمستجدات بل وأكثرها تطوراً، خاصة في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي في ظل العولمة والتكتلات الاقتصادية وقوانين منظمة التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات وأسواق ومناطق التجارة الحرة المشتركة، الأمور التي استدعت الاتجاه نحو التحرر المالي والمصرفي بوصفه قاعدة هامة وأساسية لمواجهة الاحتياجات التمويلية المتزايدة يومياً ومواجهة المنافسة التي تحتد بين الكيانات الاقتصادية والتي أضفت على المنافسة أبعاداً عالمية. وهنا يظهر الدور المميز للقطاع المصرفي لما يمثله من أهمية كونه أحد المحركات الهامة للنشاط الاقتصادي وله دور فاعل في تحقيق أهداف خطط التنمية بصورها المختلفة ، وأصبح حقيقة مسلم بها في الوقت الراهن أن ضعف الأجهزة المصرفية وعدم استقرارها يمكن أن يصيب أداء الاقتصاد الكلي بخلل شديد في كل الاقتصاديات، سواء كانت اقتصاديات الدول الصناعية أم الدول النامية أم بلدان التحول الاقتصادي على حد سواء.

وقد أدى انتشار المشكلات المصرفية على نطاق واسع، وارتفاع تكلفة هذه المشكلات، إلى ظهور الدعوة إلى تنسيق الجهود من أجل القيام بعمل دولي شامل لدعم سلامة الأجهزة المصرفية، وتأمين استقرارها من حيث اعتماد معايير قوية للحيطة المصرفية والمالية، وزيادة الجهود للنهوض بالهياكل الرقابية الفعالة وتعزيزها.

وبالتالي فإن المستجدات العالمية التي تطرأ على اقتصاديات الدول كافة والتي تتمثل في التطورات التكنولوجية وعولمة الأسواق المالية والتحرر من القيود التي تعوق الأنشطة المصرفية و إزالة الحواجز التي تمنع بعض المؤسسات المالية من العمل في قطاعات معينة والاتجاه إلى تطوير وإدارة المخاطر وتزايد حدة المنافسة الدولية في هذا القطاع مع السعي لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية مع ظهور الكيانات المصرفية العملاقة، كل ذلك دعا إلى ضرورة إيجاد وسائل وطرق لحماية الأجهزة المصرفية المحلية في كل دولة والحفاظ على سلامة النظام المصرفي.

وتتمثل أهم مظاهر هذه المستجدات فيما يأتي[٤٣]:

أ – التقدم في مجال الاتصالات والمعلومات مما عزز قدرة البنوك والأسواق المالية في استخدام الفرص المتاحة في ظل مناخ التحرر المالي، وأدى أيضاً إلى النمو السريع في سوق الأوراق المالية.

ب –توسع البنوك في تقديم الخدمات غير التقليدية التي تتواءم مع إيقاع العصر الحديث، فظهرت المشتقات المالية بأنواعها وتطورت مفاهيم إدارة المخاطر وغيرها من التحولات التي أدت إلى تنوع في أنشطة البنوك عامة.

ت –أدت التطورات الحديثة إلى تغير العديد من المفاهيم التقليدية السائدة وخاصة فيما يتعلق بالتقسيم التقليدي للبنوك وفق أنشطتها، فازداد عدد البنوك التي تعمل في كل من مجالي العمليات التجارية ومجالات الاستثمار والأعمال على حد سواء ، وذلك فضلاً عن قائمة طويلة من الخدمات المتطورة المعتمدة على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي يمكن للعميل من خلالها تنفيذ كل معاملاته عن بعد من خلال الشبكة العنكبوتية.

ث –تزايد دور المؤسسات ذات الصفة العالمية مثل بنك التسويات الدولية BIS في الإشراف على المؤسسات المصرفية العالمية بدءاً من مقررات بازل عام 1988 وما بعدها بإصدار كثير من التوجيهات الخاصة بالرقابة والإشراف والإفصاح والشفافية والحد من المخاطر التمويلية وغيرها .

وفرضت مجمل هذه المستجدات نفسها على عمل السلطات النقدية والرقابية وعلى كل القطاعات المصرفية المنفتحة أو العاملة في الإطار الدولي، فعلى صعيد **العمليات والأنشطة** فقد باتت العمليات التقليدية التي تقوم بها المصارف كحسم السندات والسلف على البضائع وفي الحساب الجاري والاعتمادات المستندية والكفالات .....الخ، جزءا يسيرا من عملها الذي توسع ليشمل تمويل المشاريع والتمويل التأجيري وإدارة الأموال والمحافظ والصيرفة الاستثمارية والصيرفة الإسلامية والوساطة المالية وعمليات شراء الديون والمشتقات المالية وغير ذلك من المنتجات المصرفية الحديثة.

[٤] - صالح ، رشدي – العولمة والبنوك– مجلة البنوك – العدد 33 إبريل 2006– مصر– ص49.

وعلى الصعيد **التنظيمي**، يطغى منحى فصل الملكية عن الإدارة، مما يفترض وجود مجالس إدارة مكونة من أعضاء فاعلين وقادرين على مواكبة الإدارة الفعلية للمصرف ومحاسبتها على تحقيق الأهداف المرسومة والنتائج المرجوة على ضوء السياسات والأنظمة الموافق عليها.

وعلى صعيد **القواعد الاحترازية**[٥] الأساسية فإنها تطال عدة مجالات، مثل الحد الأدنى لرأسمال المصرف الجديد، ومعدل كفاية رأس المال والذي جعلته اتفاقية بازل (1) للعام 1988 عند 8% لمواجهة مخاطر الائتمان في البنوك،وعرفت هذه النسبة بنسبة(Cooke) وهي موحدة لإزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف و الناشئة من الفرو قات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشان رأس المال المصرفي ، وبعد ذلك جاءت بازل(2) في عام 2004 نتيجة النواقص والانتقادات التي وجهت لبازل (1) والتي أخذت بالحسبان حقيقة أنَّ الاستقرار المالي و الاقتصادي يتطلب أكثر من مجرد مواجهة مخاطر الائتمان التي يمكن أن يتعرّض لها أحد البنوك، إذ أن هناك حاجة إلى ضمان استقرار النظام المالي في مجموعه، فضلاً عن أنّ المخاطر التي تواجهها البنوك تتجاوز مجرّد مخاطر الائتمان، وبالتالي قامت بازل (2) بتغطية مخاطر التشغيل ، فضلاً عن مخاطر السوق والائتمان.كما أن حجم الأزمة المالية (2007) و آثارها تعمقت و زادت بفعل العيوب و النواقص التي يعاني منها القطاع البنكي كالمديونية المفرطة، النوعية غير الجيدة لرأس المال و عدم كفايته و كذلك عدم كفاية السيولة لديها، لذا تم العمل على اقتراح تحسينات جديدة لزيادة قدرة القطاع البنكي على امتصاص الصدمات المالية أو الاقتصادية وهذه التحسينات الجديدة المخصصة لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات و النظام بصفة عامة تم وضعها في إطار إتفاقية جديدة سميت بازل (3).

وعلى **صعيد تقانات العمل و أنظمة الدفع** فإن الحاجة باتت ملحة إلى رؤية مصرفية موحدة و شبكة مصرفية موحدة تفرضها حالات المنافسة وشروطها على تقديم الخدمات المالية والتي لم تعد حكرا على المصارف.

[٥] - الشماع ، خليل – مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال "الملاءة المصرفية "وأثرها على المصارف العربية– مجلة اتحاد المصارف العربية-- 2007 – ص 32.

2-1: أثر المستجدات العالمية في العمل المصرفي:

شهدت السنوات الأخيرة كثيراً من المستجدات التي تركت آثارها بصورة كبير ة على العمل المصرفي والتي من أهمها[٦]:

١ -تعرض البنوك للمنافسة من المؤسسات المالية غير المصرفية:

تشمل المؤسسات المالية غير المصرفية كلاً من شركات التأمين بأنواعها، شركات وصناديق الاستثمار وصناديق الادخار، ومؤسسات التأمين الاجتماعي وصناديق التأمين والمعاشات، وبورصات الأوراق المالية والشركات العاملة فيها... ونتيجة للتطورات الجديدة في عملية التمويل أصبحت الفروق بين المؤسسات المالية ضيقة ولم تعد البنوك المتخصصة هي مصدر التمويل الوحيد للاستثمار، فضلاً عن تمتع هذه المؤسسات ببعض المزايا التي أدت إلى تعرض البنوك للمنافسة من هذه المؤسسات بدرجة مختلفة مما استدعى ضرورة تطويرها لأنشطتها وأعمالها وخاصة بعد تعرضها لمخاطر متعددة نتيجة تقلبات أسعار الصرف والفائدة.

٢ - تزايد المنافسة العالمية بين المؤسسات المصرفية:

شهد العالم في بداية القرن الحالي عدة تحولات من أهمها السعي لإلغاء كل القيود والقوانين والإجراءات التي كانت تعوق حركة الجهاز المصرفي ، بدءاً بتحرير أسعار الفائدة وإلغاء التحديد الجامد لأسعار العمولات والمصاريف البنكية وتخفيف القيود على الائتمان وعلى فتح الفروع الجديدة، وأدى التحرر من القيود الداخلية إلى اتساع المنافسة بين البنوك في الداخل ثم انتقلت إلى الخارج مع ثورة الاتصالات والمواصلات وبالتالي توسعت المنافسة عالمياً.

٣ -التوسع في عمليات الاندماج المصرفي:

يعد الاندماج المصرفي من أبرز التحولات التي يشهدها القطاع المالي عالمياً، ويعد أحد أوجه التكيف مع المستجدات العالمية ولتعزيز القدرات التنافسية للبنوك سواء في الداخل أم في الخارج، إذ لم يقتصر على البنوك في دولة واحدة بل امتد ليشمل بنوكاً من دول مختلفة، ويتيح تحقيق وفورات الحجم الكبير(Economics of Scale) والقدرة على النفاذ إلى الأسواق وتقديم خدمات مصرفية سريعة ذات جودة عالية، وتمويل كبير الحجم لنوعيات متميزة من العملاء مع تكنولوجيا متطورة وغيرها.

[٦] - صالح رشدي- العولمة والبنوك – مرجع سابق- ص 51.

ويعد تكوين الكيانات المصرفية العملاقة من أهم السمات المعاصرة للعمل المصرفي العالمي في ظل العولمة الاقتصادية ، وأحد أبرز مظاهرها [٧]، وبنظرة سريعة إلى التقارير العالمية التي تصدرها مجلة (The Banker) وخاصة خلال السنوات الأخيرة عن أكبر ألف بنك في العالم من حيث رأس المال سنجد أن شكل القائمة يتغير في كل عام بسبب بسيط وهو الاندماج بين المؤسسات المالية المصرفية الكبرى، وفي الجدول \1\ أمثلة عن أهم عمليات الاندماج المصرفي في العالم.

جدول \1\ أمثلة عن أهم عمليات الاندماج المصرفي في العالم

Year	Acquirer	Acquired bank	Name of merged entity	Transaction Value
2005	Bank of America	MBNA Corporation	Bank of America Card Services	$35 Billion
2006	New Alliance Bank	Cornerstone Bank	New Alliance Bank	$3.91 Billion
2007	M&T Bank	Partners Trust Financial Group	M&T Bank	$21 Billion
2008	Fifth Third Bank	First Charter Bank	Fifth Third Bank	$1.1 Billion
2009	Provident Bank of Maryland	M&T Bank	M&T Bank	$1.9 Billion
2011	M&T Bank	Wilmington Trust	M&T Bank	$5.08 Billion

المصدر: The Wall Street Journal-from : www.online.wsj.com as on : 26 – May 2011

٤ -الاتجاه نحو توحيد قواعد الرقابة على المصارف عالمياً:

في ظل اتساع وتعقيد الأعمال المصرفية و المنافسة بين البنوك وتأثر العمل المصرفي بتسارع خطي العولمة المالية، شهد عقد التسعينيات أزمات مالية عديدة لدول مثل المكسيك ودول جنوب شرق آسيا والبرازيل وروسيا وأخيراً اليابان وتركيا ، فضلاً عن الدول الأوروبية مثل هولندا وإسبانيا وغيرها، وكان أخرها الأزمة المالية في عام 2008م .

ونتيجة ذلك كان الاتجاه واضح نحو وضع قواعد آمنة وآليات مشتركة بين البنوك المركزية في دول العالم بهدف الوصول لوضع قواعد رقابية مشتركة وموحدة بين جميع الدول يكون هدفها حماية البنوك من المخاطر والأزمات والتقليل منها ما أمكن بما يخدم استقرار اقتصاديات هذه الدول.

[٧]- الهندي، عدنان – المصارف العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: التحديات والفرص– مجلة المصارف العربية – 2000 – ص 34.

3-1: الاتجاهات الحالية والقضايا الإستراتيجية التي تواجه المصارف:

تواجه البنوك تغييرات ملحوظة وعددا من القضايا الإستراتيجية وذلك نتيجة تزايد تأثير القوى الرئيسية الآتية[٨]:

أ -النزعة نحو التدويل:

يقصد بالتدويل تزايد التعاون بين الدول والمؤسسات المختلفة الموجودة بتلك الدول في المجال الاقتصادي، ووجود البنوك والمؤسسات المالية الأخرى خارج أسواقها المحلية أي في الدول الأجنبية. ويحقق التدويل مزايا عديدة منها:

- زيادة أهمية الأصول والالتزامات الأجنبية في البنوك المحلية.
- زيادة عدد البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية العاملة في أسواق الأعمال المصرفية محلياً.
- تزايد أصول البنوك الأجنبية العاملة في أسواق الأعمال المصرفية المحلية.

وفي الوقت الراهن، هناك عدة مؤشرات تدل على أن البنوك الأجنبية سوف تمثل التهديد التنافسي الرئيسي في السوق المصرفية المحلية، ففي أوروبا مثلا، يتوقع أن تستحوذ هذه البنوك في السنوات القليلة القادمة على المؤسسات المالية ذات الأعداد الكبيرة من العملاء.

ب الشمولية:

ويعد هذا الاتجاه أحد التطورات المصرفية الرئيسية التي ظهرت في أوروبا ومن بعدها في العديد من دول العالم خلال السنوات الأخيرة، إذ بدأت البنوك في تلك الدول في البعد عن التخصص المصرفي وبالتالي تقليل التركيز على الأشكال التقليدية للإقراض والاستثمار، وبـهذا أصبحت تلك البنوك تقوم بتقديم تشكيلة شاملة من الخدمات المالية.

وعليه ففي كافة أنحاء أوروبا الآن، تتحرك البنوك باتجاه النظم المصرفية الشاملة والتي تمكنها من ممارسة نشاطها في أسواق كانت من قبل محظورة عليها، كما أن سرعة تآكل الفواصل التقليدية بين العمل المصرفي وتقديم الخدمات الأخرى يُعد انعكاساً لتزامن تآكل تلك الفواصل في أسواق المال الدولية خاصة بين أسواق التمويل المصرفية وأسواق التمويل من خلال السندات، وفضلاً عن ذلك فإن ظاهرة التسنيد أو التوريق (Securitisation) سوف تغذى باستمرار اضمحلال وانهيار الخطوط الفاصلة بين العمل المصرفي وأسواق رأس المال وأسواق النقد.

---

٨ – الهندي، عدنان– المصارف العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين – مرجع سابق – ص 37.

ت التسنيد:

يشير مصطلح "التسنيد" في معناه الأساسي إلى الأساليب الفنية والتي يمكن من خلالها تحويل القروض غير السائلة، أو تغيير شكلها الخارجي إلى أصول مالية وبحيث يمكن إعادة بيعها إلى المستثمرين في أسواق المال، هذا وقد نشأت ظاهرة "التسنيد" في البنوك التي فقدت ميزتها النسبية بالقياس إلى أسواق الأوراق المالية، في مجال الوساطة المالية في عمليات الائتمان الدولية (International Credits). كما حمل أسلوب "التسنيد" معه تغيراً ذو مغزى هام في الدور الذي يقوم به المصرفيون، إذ أن الربحية الآن تحولت من كونها تعتمد على إجراء الدراسات والأبحاث فيما يتعلق بهامش أسعار الفائدة، إلى التركيز باتجاه تحقيق الإيرادات من العمولات عن الأنشطة الخاصة بتقديم أدوات دين (Debt Instruments) للمستثمرين.

وتجدر الإشارة إلى أن "التسنيد" هو تقنية مالية لتحويل المخاطر إذ يتم من خلالها عن طريق شركات ذات أغراض خاصة (SPV) تحويل قروض مصرفية غير سائلة من المقرض الأصل إلى أصول مالية جديدة (سندات) ذات سيولة مرتفعة قابلة للتداول في أسواق المال بضمان القروض وتحمل كوبون ثابت ولها تاريخ استحقاق محدد.

ث التجمع والاندماجية:

إن تقديم الخدمات المالية في عصر ثورة المعلومات يتم من خلال أربعة أنماط رئيسية من المؤسسات وهي : الدمج ، والتخصص، والوكلاء ، والمؤسسات التي تمارس أنشطتها تحت مظلة امتياز من مؤسسة أخرى ،ولعل التجمع والاندماجية يعد الاتجاه الأكثر أهمية من بين الاتجاهات التي تلاءم العمل المصرفي في العديد من دول العالم المختلفة، إذ تحددت ملامح هذا الاتجاه واكتسب خصائصه وصفاته المميزة من خلال رغبة البنوك التي تعمل على نطاق واسع في الحفاظ على وجودها عالمياً. ويذكر أن عدداً كبيراً من عمليات الدمج و عمليات السيطرة في سوق الخدمات المالية الأوروبية تمت عام 1986[٩]، هذا ويمكن القول إن من أهم الأسباب الرئيسية التي تفسر حدوث عمليات الدمج والسيطرة، ترجع إلى الدوافع الإستراتيجية والمرتبطة بالتنويع والتي شملت أكثر من 40% من عمليات الاندماج و الدوافع الاقتصادية ذات العلاقة بالعمل والتعاون معاً والنمو.

[٩] - شلبي ، ماجد – الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل – المجلة الاقتصادية – القاهرة 2003 – ص 14.

المبحث الثاني: طبيعة الرقابة المصرفية:

يتناول هذا المبحث طبيعة ومفهوم الرقابة المصرفية وما هي مبرراتها وأهدافها وأشكالها وأهم خصائصها وضوابطها ، فضلاً عن أنظمة الرقابة المصرفية المستخدمة وماهية كل منها.

2-1: طبيعة الرقابة المصرفية، مبرراتها ،أهدافها، أشكالها ،أنواعها:

١ -2-1:طبيعة ومفهوم الرقابة المصرفية :

تُعد الرقابة المصرفية نظاماً متكاملاً تمارسه السلطة النقدية (البنك المركزي) على البنوك المرخصة التي تزاول أعمالاً مصرفية، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الوظائف المناطة بتلك السلطات، فالتحديات التي واجهت القطاع المصرفي كتزايد الأخطار المصرفية الناتجة عن عمليات تبييض الأموال، والتوسع في تقديم الخدمات المصرفية لتلبية احتياجات العملاء، فضلاً عن الثورة التكنولوجية، وتحديث وسائل الاتصال التي اختصرت زمن إزاء تلك التحديات، هذا كله دعا إلى تطوير مفهوم الرقابة المصرفية لإمكانية ضبط المخاطر المتنوعة الناتجة عن تطور الأنشطة المصرفية بشكل عام، ففي مرحلة أولى اقتصر المفهوم التقليدي للرقابة المصرفية على رقابة وضع المصرف في لحظة زمنية معينة من خلال دراسة القوائم المالية للمصارف، سواء من خلال الرقابة الميدانية ،On-Site أم من خلال الرقابة المكتبية Off-Site والتحقق من مدى التزام تلك المصارف بالضوابط الرقابية وسلامة نظامها المحاسبي ورقابتها الداخلية، وفي مرحلة ثانية انتقل مفهوم الرقابة المصرفية للوقوف على التغيرات الحاصلة في الأوضاع المالية للمصارف، وذلك لكشف التدهور الحاصل فيها في وقت مبكر[١٠].

ولم يتوقف مفهوم الرقابة المصرفية عند هذه المرحلة فقط، وذلك نظراً لتطور الأنشطة المصرفية المختلفة وتزايد المخاطر الناجمة عنها، بل تطور مفهومها ليشمل نطاقا أوسع وهو نظام رقابة المخاطر الذي يُعد بمثابة تطوير لأهداف الرقابة الميدانية، وفي سبيل ذلك فقد حاولت عدة جهات رقابية ومنها مجموعة العشر[١١] والتي شكلت لجنة بازل عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولي ووضعت اتفاقية بازل (1) في العام 1988 اتخاذ الإجراءات اللازمة من خلال تبني أحدث نظم تقييم المخاطر. كما وتطور مفهوم الرقابة المصرفية من خلال تطور الأحداث الاقتصادية المعاصرة والتي أدت إلى

---

[١٠] - الشاهد، سمير– المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة– اتحاد المصارف العربية– مصر – 2006 – ص 259.

[١١] - مجموعة العشر وهي: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، ايطاليا،اليابان، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى إسبانيا و لوكسمبورغ.

اندماج فعاليات ثورة تكنولوجيا المعلومات مع ثورة الاتصالات لتنتج لنـــا ثورة الاتصالات المعلوماتية Information Communication Technology (ICT)، وبالتالي لم يعد دور السلطة النقدية مقتصراً على ممارسة أعمال الرقابة المصرفية التقليدية فحسب بل ازدادت واتسعت لتغطي جوانب العمـــل المصرفي كافة – كمـــاً ونوعـــاً– بدءاً من بداية نشأة البنك ومنحه الترخيص اللازم ومروراً بأعمـــال المتابعة المكتبية، والتأكد من الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة السارية، ثم التفتيش الميداني على أداء البنوك لغرض الوقوف على سلامة أوضاعها ومراكزها المالية، ثم العمـــل على تشخيص المخاطر التي ترافق أعمالها واكتشاف المخالفات القانونية والإدارية والمصرفية المرتبطة بأدائها، ومن ثم متابعة الإجراءات التصحيحية اللازمة وذلك بهدف إيجاد نظـــام مصرفي سليم قادر على تقييم وإدارة تلك المخاطر.

٢ -1-2: مبررات الرقابة المصرفية:

احتل موضوع الرقابة على المصارف من قبل المصارف المركزية أهمية خاصة منذ بداية نشوء العمل المصرفي، وما يزال هذا الاهتمام يزداد مع تطور هذا العمل، وزيادة تعقيداته،وأصبحت المخاطر المرتبطة به تزداد أيضا، حتى صار موضوع الرقابة بحد ذاته موضوع عالمي يلقى العناية والاهتمام من المؤسسات المصرفية الدولية.

وبناء على ذلك فقد تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية كجهة دولية تابعة لبنك التسويات الدولية، كما وانبثق عن لجنة بازل العديد من اللجان والمجموعات التي تهدف إلى تطوير الرقابة المصرفية الفعالة، ويوجد حالياً 13 لجنة أو مجموعة تمثل معظم دول العالم، وهي ناشطة في مجال تطوير الرقابة على المصارف[١٢].

وفي ضوء ذلك نلمس حجم الاهتمام الكبير الذي توليه المصارف المركزية لمسألة الرقابة على المصارف في السنوات الأخيرة حتى غدت هذه المسألة موضوعاً دوليا هاما، تُعقد بشأنه المؤتمرات والندوات، ويلقى الرعاية من المؤسسات الدولية ولعل هذا يعود للأسباب والمبررات الآتية[١٣]:

---

[10]- من هذه اللجان نذكر: لجنة الرقابة المصرفية العربية، ومجموعة مراقبي المصارف في منطقة الكاريبي، ومجموعة مراقبي المصارف لدول وسط وشرق أوروبا، ومجموعة السلطات الرقابية لدول الاتحاد الأوروبي، ومجموعة مراقبي المصارف لدول جنوب وشرق أفريقيا، واللجنة الاستشارية للرقابة التابعة للاتحاد الأوروبي، واللجنة الرقابية لمؤسسة النقد الأوروبي، وجمعية مراقبي المصارف التابعة لدول أمريكا SEANZAومنتدى ، Offshore اللاتينية ودول الكاريبي، ومجموعة مراقبي المصارف المتعلقة بالرقابة على المصارف في آسيا ومنطقة الباسيفيك EMEAP لمراقبي المصارف، ولجنة عمل1998.

[١٣] – الغندور، حافظ كامل– محاور التحديث الفعال في المصارف العربية– اتحاد المصارف العربية، 2006 – ص115.

أ - الأزمات المصرفية:

عصفت الأزمات المصرفية بالعديد من الدول كان سببها بعض نقاط الخلل في الجهاز المصرفي لتلك الدول، سواء من ناحية ضعف إدارة الائتمان، وعدم وجود أسس وضوابط ومحددات للائتمان، أم نتيجة وجود إدارة ضعيفة أو فاسدة في بعض الأحيان، وكذلك غياب أسس وأطر واضحة لتقييم المخاطر، بالإضافة إلى التخمين غير الواقعي للموجودات، وضعف القوانين والأطر المنظمة للجهاز المصرفي، ووجود سياسات ائتمانية متساهلة لحد الإفراط في منح التسهيلات الائتمانية ، ولعل أزمة انهيار البنوك الأمريكية عام 2008 من أبرز الأمثلة الشاهدة على ذلك.

ب- الانتشار العالمي للمصارف والمنافسة فيما بينها:

شهد العقدين الأخيرين من القرن الماضي انتشارا واسعاً للمصارف حيث أنه ، وفضلاً عن التوسع المحلي وزيادة عدد المصارف في كل دولة بدأت بعض المصارف خاصةً الكبرى منها تنظر للعمل خارج حدودها الجغرافية، فبدأت بتأسيس فروع لها في العديد من دول العالم سعياً وراء جذب فوائض مالية إضافية، فضلاً عن رغبتها في تجاوز القيود الإدارية والتشريعية التي تفرضها حكوماتها والاستفادة من التسهيلات التي تقدمها دول العالم النامي للاستثمارات الأجنبية الأمر الذي شجع هذه المصارف للانتشار، ولعل تحقيق البعض منها نجاحات وأرباح واسعة قد شجع مصارف أخرى وشد أنظارها نحو التوسع، وبالتالي فإن هذا الانتشار كان له تأثير واضح على عمل المراكز الرئيسية للمصارف من ناحية صعوبة الرقابة على عمل هذه المصارف وفروعها في الخارج ، وبالتالي ضرورة وجود تنسيق وتعاون فيما بين الدول ومصارفها المركزية لتنظيم أعمال الرقابة المصرفية وتوحيد معاييرها.

ج- العولمة:

تشير العولمة إلى عمليات التوحيد والتكامل عالمية النطاق لكل من أسواق رأس المال وأسواق النقد، أي التوحيد والتكامل بين الأسواق المالية عالمياً، وذلك من خلال آلية المبادلات (Swaps Mechanism) وعمليات الموازنة أو التحكيم (Arbitraging) المصاحبة لها وذلك لفروق الأسعار العالمية، هذا وقد أدت عمليات العولمة إلى إمكانية قيام البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بإدارة محافظ استثمارات عالمية (Global Investment Portfolios)، كذلك فإن سلسلة كاملة وشاملة من المنتجات والأساليب الجديدة أصبحت متاحة الآن، بحيث يستطيع اللاعبون الرئيسيون في السوق

(المؤسسات المالية الدولية) القيام بأنشطتهم في الأسواق المالية المختلفة في أنحاء العالم كافة ، في الوقت نفسه أي بصورة متزامنة .

د- التوسع في تقديم الخدمات:

ترتب على تنوع احتياجات العملاء واتساع المنافسة فيما بين البنوك، التوسع في تقديم خدمات جديدة ومتنوعة للعملاء، مما ترتب عليه ازدياد حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك ومع ازدياد نوع وحجم الخدمات التي تقدمها المصارف، تزداد حدة المخاطر التي تتعرض لها المصارف وتزداد الحاجة لرقابة المصرف المركزي على الأنشطة المصرفية

هـ - الثورة التكنولوجية:

مع الثورة التكنولوجية اضطرت المصارف للعمل على الحصول على أفضل التقانات، فقامت باستخدام أعداد كبيرة من آلات السحب الآلي لتسهيل عمليات السحب على مدار الساعة، الأمر ساهم في ارتفاع تكاليف التشغيل بالنسبة للمصارف كما رفع حجم المخاطر وهذا تطلب وجود متابعة أدق من المصارف المركزية خاصةً وأن أدوات التسليف قد ازدادت وغدا الأمر مرتبطا بشبكة محلية ودولية بين المصارف بحيث أصبحت بعض الدول تتحدث عن الصيرفة الإلكترونية وما يرتبط بها من مخاطر قوية.

٣ -1-2: أهداف الرقابة المصرفية :

على الرغم من اختلاف نظم الرقابة في دول العالم، إلا أنه يوجد اتفاق عام على أهداف محددة رئيسية للرقابة المصرفية نذكر منها[١٤]:

أ - الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي:

ويتضمن ذلك تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفي والنظام المالي بصفة عامة.

ب -ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي:

وذلك من خلال فحص الحـسابات والمسـتندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر وتقييم العمليات الداخلية بالبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيـسية وتوافق عمليات البنوك مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة، وتقييم الوضع المالي للبنوك للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

[١٤] - الشاهد، سمير- المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة - مرجع سابق - ص266 .

ت -التأكد من التزام المصارف بالقوانين والتشريعات المصرفية:

تقوم كل دولة بإصدار بعض القوانين والتشريعات المتخصصة بالعمل المصرفي بهدف ضبط الأداء المصرفي والمالي ولتحديد الإطار العام للعمل النقدي فيها، وبالتالي فان الدولة تسعى لأن تسود هذه القوانين والتشريعات ليس من زاوية الهدف المتمثل بالحفاظ على الجهاز المصرفي وحمايته فقط، بل من ناحية بسط سيادتها على هذا القطاع الهام لذا فهي تتأكد من التزام وإذعان المصارف لقراراتها وتعليماتها.

ث -حماية أموال المودعين:

يتحقق هذا الهدف عبر اطلاع المصرف المركزي على الأوضاع المالية لكل مصرف على حدة وللمصارف بصفة عامة من خلال الاطلاع على حجم الائتمان الممنوح من المصارف ونوعيته وأشكاله وصوره، وأيضاً الاطلاع على نوعية وجودة أصول المصرف وأوجه استخدامات الأموال لديه، وبالتالي قيام المصرف المركزي بإقرار بعض الضوابط والنسب المالية التي تهدف للحفاظ على المتوفر من أموال المصرف، مثل توفير نسبة سيولة معينة أو نسب معينة من الاحتياطي النقدي الإلزامي يضعها المصرف لدى المصرف المركزي أو نسب محددة للاحتياطات الأخرى.

٤ -1-2: أشكال الرقابة المصرفية:

لا تقتصر رقابة المصرف المركزي على الجهاز المصرفي على منح التراخيص وإصدار الضوابط والتعليمات لها، أو تلقي الكشوف الدورية منها وإجراء التحليلات المالية المصرفية اللازمة للوقوف على أوضاعها فقط، بل يتعدى الأمر هذا الإطار المسمى الرقابة المكتبية على المصارف[١٥] ، ليصل إلى حد القيام بزيارات ميدانية على المصارف للوقوف مباشرةً على أوضاعها المالية وللتعرف عن كثب على طبيعة أعمالها وحسن إدارتها، والتأكد من المعلومات التي تقوم بتزويدها لإدارة الرقابة، وبالتالي فإن هناك صورتان رئيسيتان للرقابة المصرفية هما التفتيش الميداني on-site و التفتيش المكتبي off-site.

الشكل الأول :التفتيش الميداني: يمثل التفتيش الميداني On- Site الدوري على أعمال المصارف قوام وركيزة أعمال الرقابة عليها ويهدف التفتيش الميداني لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- التحقق من سلامة موجودات المصرف.

[١٥] - الهندي،عدنان – الرقابة والتفتيش من قبل المصارف المركزية- اتحاد المصارف العربية، بيروت 2004 – ص112.

- التحقق من سلامة المركز المالي للمصرف.
- التحقق من سلامة السياسة الائتمانية للمصرف.
- فحص مدى كفاءة القائمين على إدارة المصرف.
- التحقق من تقيد المصرف بالضوابط والتعليمات بشأن كفاية رأس المال، والسيولة.
- التحقق من صحة البيانات التي يتم تزويدها لإدارة الرقابة على المصارف.

ولتحقيق هذه الأهداف والمتطلبات تلتزم إدارة الرقابة والتفتيش بالتخطيط للجولة التفتيشية وتنفيذها وفقاً لأصول و أسس وأعراف مصرفية متعارف عليها في الأدبيات المصرفية التي تتناول موضوعات الرقابة الميدانية كالاستقلالية في العمل الرقابي ووجود إطار تشريعي ملائم يشمل أحكام الترخيص والمراقبة وتبادل المعلومات فيما بين المراقبين وحماية طابعها السري.....الخ.

الشكل الثاني :التفتيش المكتبي: يختص التفتيش المكتبي Off- Site بوصفه جزءاً من إدارة مراقبة المصارف بعملية التحليل المكتبي لأداء المصارف، وذلك بالقيام بمراقبة المصارف من واقع البيانات والمستندات التي يتم تزويدها للسلطة النقدية ويهدف التفتيش المكتبي إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تقييم استقرار وسلامة وأمن الجهاز المصرفي من خلال تقييم وتحليل بيانات المصارف بصفة عامة باستخدام البيانات المالية لكل مصرف بصفة خاصة، وبالتالي بيانات المصارف المجمعة بصفة عامة.
- تسليط الضوء على الأداء والحالات والمؤشرات المالية لكل مصرف من خلال مراجعة وتحليل التقارير النظامية الشهرية والربعية التي ترد من المصارف..
- الرقابة الملائمة على الجهاز المصرفي من خلال تحليل الأوضاع الاقتصادية وانعكاسها على أداء الجهاز المصرفي، وذلك عن طريق تحليل التغيرات في الحالات سواء السياسية المحلية أم الدولية وتقييم مدى انعكاسها على أداء الجهاز المصرفي.

ه 1-2: أنواع الرقابة المصرفية:

لا يختلف الكُتاب كثيراً بشأن تحديد أنواع الرقابة المصرفية على الرغم من أن كل منهم ينظر للأمر من منظار مختلف، إلا أنهم في المحصلة النهائية يتفقون في مضمون هذه الأنواع، فمثلاً يحددها البعض بأنها أربعة أنواع تتمثل في الرقابة المباشرة والرقابة النوعية والرقابة الكمية والرقابة الأدبية، ويحددها البعض الأخر بنوعين أساسين هما الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية[١٦].

وأياً كان شكل الرقابة المصرفية فإن تصنيفها يعتمد على هدف ومضمون هذه الرقابة وهنا يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية للرقابة المصرفية تبعا للمعيار الزمني وهي الرقابة الوقائية (سابقة) ورقابة الأداء (متزامنة) والرقابة التصحيحية (لاحقة).

أ -الرقابة الوقائية:

وهي الرقابة المسبقة التي تقوم بها الجهات الرقابية من خلال وضع جملة من الضوابط والتعليمات بشأن وضع حدود للمنافسة بين المصارف وحدود دنيا بكفاية رأس المال وحدود للسيولة النقدية والاحتياطيات والمخصصات بما فيها الاحتياطي الإلزامي النقدي.

ب -رقابة الأداء:

وهي تبعا لمعيار الزمن رقابة متزامنة، إذ تطالب المصارف العاملة بتزويد الجهات الرقابية بكشوف شهرية أو فصلية أو نصف سنوية أو سنوية بشأن الأوضاع المالية للمصرف، وكذلك ببعض المعلومات التي تتعلق بعمله المصرفي كالتعليمات الداخلية أو تقارير التدقيق الداخلي بهدف الوقوف على المركز المالي للمصرف بصورة دقيقة ، وحماية حقوق المودعين، والاطلاع على مدى الالتزام بالقرارات والتعليمات والضوابط التي يضعها للمصارف.

ت -الرقابة التصحيحية:

وهي رقابة لاحقة تبعا لمعيار الزمن وتهدف الجهات الرقابية من وراءها إلى الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي ، لذلك فإنها تطالب المصارف باتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأن أية أخطاء أو سلبيات يجدها في أداء المصارف ونتائج أعمالها.

[١٦] - الهندي،عدنان – الرقابة والتفتيش من قبل المصارف المركزية- مرجع سابق – ص 132 .

2-2: ضوابط وخصائص الرقابة المصرفية:

١ -2-2: ضوابط الرقابة المصرفية:

تُعد عملية الرقابة عملية متكاملة بدءاً من إعداد القوانين المصرفية التي تعطى الصلاحية للمصارف المركزية بإجراء عملية الرقابة على المصارف، ومروراً بتحديد الصلاحيات والأنشطة المصرفية المتاحة، إذ إن توفر إطار قانوني ناظم لهذه العملية يجعل منها عملية ناجعة قادرة على تحقيق أهدافها . من هنا كان لابد من وجود ضوابط للعملية الرقابية لكي تصبح فعلا رقابة حقيقية وهذه الضوابط هي[١٧]:

أ – ضوابط التأسيس والترخيص والتفرع.

ب –ضوابط إدارة وممارسة العمل المصرفي.

ت –الضوابط القانونية للرقابة المصرفية. وفيما يلي نتناول بالتفصيل كل من هذه الضوابط:

أ – الضوابط المتعلقة بتأسيس المصارف وترخيصها وتفرعها:

يقصد بالضوابط المتعلقة بتأسيس المصارف وترخيصها وتفرعاتها تلك الشروط والمعايير التي تضعها الجهات الرقابية، والواجب توافرها في أية مؤسسة تتقدم بطلب ترخيص لممارسة العمل المصرفي . ومن هذه الشروط، الشكل القانوني للشركة، والحد الأدنى لرأس المال، وآليات الاكتتاب ، وحصص المؤسسين، وحدود نسب المساهمين، وشروط بشأن المدراء والمراقبين والمسئولين، وآليات منح التراخيص، والهدف من هذه الضوابط هو توافر مقومات الوجود القانوني الاعتباري للمؤسسة طالبة التأسيس، والتي باكتمالها يتاح للمؤسسة ممارسة العمل المصرفي . وفي الأحوال كلها فإن ضوابط التأسيس والترخيص للمصارف يمكن تحديدها في العناصر الآتية-:

– اشتراط سمات محددة في المصرف:

قد يُشترط ضرورة توافر بعض السمات الأساسية في أية مؤسسة مالية، لكي يطلق عليها صفة مصرف، ولكي يسمح لها بممارسة العمل المصرفي، وتشكل هذه الشروط الحد الأدنى لمنح الترخيص، ومنها يمكن أن يكون الشكل القانوني للشركة وطبيعة حقوق الملكية، ونسب المؤسسين، وحجم رأس المال، ونسبة رأس المال غير الخاضع لأي التزامات إلى إجمالي الموجودات، وبعض الشروط والمواصفات المتعلقة بالإدارة القائمة على المؤسسة .

---

١٧ – الغندور، حافظ كامل– محاور التحديث الفعال في المصارف العربية – مرجع سابق – ص 137.

- اشتراط آليات محددة للترخيص:

يجب أن تتضمن التشريعات المصرفية آليات لحصول أي مؤسسة على الترخيص بالعمل المصرفي، بدءاً من آليات تقديم الترخيص ومكوناته والمستندات اللازمة لذلك، والمهل القانونية المتاحة لتقديم الطلب وللموافقة المبدئية، وكذا الموافقة النهائية لمزاولة العمل، وآليات فحص الجاهزية، وتسديد رسوم الترخيص المحددة.

وفيما يتعلق بإجراءات وشروط الترخيص للمصارف في سورية فقد حدد القانون رقم 28 لعام 2001 وقانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 هذه الإجراءات والشروط ونذكر منها:

١ -تصدر قرارات الترخيص للمصارف الخاصة والمشتركة ويجرى تسجيلها في سجل المصارف لدى مصرف سورية المركزي / مفوضية الحكومة لدى المصارف / وفقا لأحكام القانون / ٢٨ / لعام / ٢٠٠١- المادة 90 من قانون النقد الأساس رقم 23 لعام 2002.

٢ -تتقدم الجهات الراغبة في تأسيس مصارف خاصة أو مشتركة إلى مصرف سورية المركزي مفوضية الحكومة لدى المصارف وذلك للحصول على الترخيص اللازم لإحداث المصرف ويوقع الطلب المساهمون المؤسسون من الأشخاص الطبيعيين ورؤساء مجالس إدارة الشخصيات الاعتبارية المؤسسة للمصرف المراد إحداثه- المادة2 من القانون 28 لعام 2001.

٣ -بعد استكمال المعلومات والوثائق يقوم مصرف سورية المركزي بتدقيق الطلب والمعلومات والوثائق والتحقق من صحتها وذلك وفق أحكام القانون ٢٨ لعام ٢٠٠١ والقوانين والأنظمة النافذة الأخرى ويأخذ بالحسبان السمعة الأدبية للجهة طالبة الترخيص ومؤهلاتها وكفاءاتها، وكذلك سمعة الهيئات، وخبراتها المصرفية، وملاءتها المالية طبقاً للمعايير الدولية السائدة ، كما يؤخذ بالحسبان الحاجة لتأسيس المصرف في ضوء الأوضاع الاقتصادية والخدمات المصرفية المتوافرة في سورية بصفة عامة والمنطقة المراد إحداث المصرف بها بصفة خاصة ويبدي المصرف المركزي مطالعته بشأنها ويحيل الدراسة والمطالعة إلى مجلس النقد والتسليف لتقييمها ويرفع قرار المجلس إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الذي يبدي رأيه ويرفعه مع الاقتراح المناسب إلى مجلس الوزراء للبت النهائي بالطلب وإصدار القرار المناسب.المادة6 من القانون 28لعام 2001.

٤- تطرح الأسهم التي تفيض عن اكتتابات المؤسسين على الاكتتاب العام ويدفع عند الاكتتاب ٥٠ % من القيمة الإسمية لكل سهم ويتم سداد قيمة الأسهم المتبقية خلال فترة ستة أشهر من تاريخ الترخيص بإحداث المصرف. المادة 10 من القانون 28لعام 2001.

٥- لا يجوز للمصرف المرخص مباشرة أعماله ما لم يصدر مصرف سورية المركزي قراراً بتسجيل المصرف في سجل المصارف العاملة وذلك بعد التأكد من استكمال إجراءات التأسيس وفق أحكام القانون ٢٨ لعام ٢٠٠١ والقوانين والأنظمة النافذة الأخرى. المادة 14-1 من القانون 28لعام 2001.

٦- لايجوز لمن يحصل على قرار تأسيس لمصرف وفق أحكام القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ أن يتنازل عنه للغير كلياً أو جزئياً وتحت أية تسمية كانت. المادة 15 من القانون 28 لعام 2001.

٧- تحدد الحدود الدنيا لحصة المؤسسين في رأس مال المصرف وكذلك الحدود القصوى لحصص الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في رأس المال وفقا لأحكام القانون / ٢٨ / لعام / ٢٠٠١ / وتُعد حصص الزوجة والأولاد للشخص الطبيعي ضمن الحد الأقصى المسموح به البالغ / ٥ / بالمائة من رأس مال المصرف.المادة 96 -7 من قانون النقد الأساس رقم 23 لعام 2002.

٨- يجوز زيادة رأس مال المصرف وفق الشروط التي يحددها نظامه الأساسي وبموافقة مسبقة من مصرف سورية المركزي ، كما يجوز لمصرف سورية المركزي في الحالات التي يراها ضرورية أن يطلب من المصرف زيادة رأسماله وذلك انسجاماً مع المعايير الدولية ويحدد لذلك مهلة زمنية معينة. المادة 18- 1 من القانون 28 لعام 2001.

٩- عند زيادة رأس المال تعطي الأفضلية في الاكتتاب بالزيادة للمساهمين الأصليين ونسب مساهماتهم نفسها، وفي هذه الحالة يجب ألا تقل نسبة مساهمة القطاع العام المصرفي أو المالي عن نسبة ٢٥ % إذا كان المصرف مشتركاً ، وذلك بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء بزيادة حصة القطاع العام المذكور. المادة 18- 2 من القانون 28 لعام 2001.

ب- الضوابط المتعلقة بإدارة وممارسة العمل المصرفي:

هذا النوع من الضوابط يعكس توجهات السلطة الرقابية في تحديد وظائف ومهمات المصارف العاملة ، وتحديد ماهية الأعمال المسموح بممارستها وتلك التي لا يجوز ممارستها لدى قيام المصارف بأنشطتها المصرفية المختلفة، إذ تشكل بمجملها تعبير عن سياسة السلطة الرقابية بتحديد إطار عام لحدود الأنشطة المصرفية في الدولة بما يكفل سلامة واستقرار وصحة العمل المصرفي وقيامه بدوره التنموي في المجتمع.

وعليه تتضمن التشريعات المصرفية بعض القواعد التي تشكل ضوابط ممارسة النشاط ومنها-:

- ضوابط بشأن نسب السيولة النقدية والقانونية و نسب الاحتياطي الإلزامي.
- ضوابط بشأن الاستثمارات ومجالاتها حيازة العقارات والمنقولات والمتاجرة بها.
- ضوابط بشأن الائتمان وضماناته والتركزات الائتمانية..
- ضوابط بشأن تحديد البيانات الواجب نشرها.
- ضوابط بشأن البيانات المطلوب تزويدها للمصرف المركزي.
- ضوابط عامة بشأن الفوائد والعمولات.

وقد تضع بعض المصارف المركزية بعض الضوابط الخاصة بشأن أنواع محددة من المصارف كالمصارف الإسلامية، أو المصارف العقارية، بحيث تتلاءم هذه الضوابط مع طبيعة و أنشطة المصرف.

أما فيما يتعلق بالضوابط التي نص عليها قانون النقد الأساسي في سورية و الضوابط التي وضعها مصرف سورية المركزي فيما يخص هذا المجال نذكر منها:

١ -يحق لمجلس النقد والتسليف أن يضع نظاما عاما يحدد فيه النسب التي يجب توافرها بين العناصر المبينة أدناه والتي يجب على المصارف التقيد بها على ألا يتضمن هذا النظام أي تمييز بين المصارف المتشابهة الأعمال:

أ -النسبة بين رأسمال المصرف وأمواله الاحتياطية من جهة والمبلغ الإجمالي لودائعه أو لتعهداته تحت الطلب أو لأجل من جهة أخرى.

ب -النسبة بين أموال المصرف الجاهزة وموجوداته القابلة للتجهيز أو بعض هذه الأموال أو هذه الموجودات من جهة وتعهداته تحت الطلب أو لأجل قصير من جهة أخرى.

ج -النسبة بين رأسمال المصرف وأمواله الاحتياطية بعد تنزيل الخسائر من جهة والمبلغ الإجمالي لموجوداته أو لبعض هذه الموجودات من جهة أخرى. المادة 99 من قانون النقد الأساسي لعام 2002.

٢ -القرار رقم 72 لعام 2004 الخاص بتكوين الاحتياطي الإلزامي النقدي لدى المصرف المركزي والذي نص على أن يكون 5% من مجموع الودائع تحت الطلب والودائع لأجل.

٣ -فضلاً عن ما هو محظر على المصارف بموجب القانون / ٢٨ / لعام / ٢٠٠١ / لا يجوز للمصارف أن تتعاطى أعمالا غير مصرفية. المادة 100 من قانون النقد الأساسي 23 لعام 2002.

٤ -القرار رقم 73 لعام 2004 الخاص بنسبة السيولة التي يجب أن يحتفظ بها البنك في أي يوم عمل والبالغة 20% من الأموال الجاهزة باستثناء الاحتياطي الإلزامي.

٥ -القرار رقم 4137 لعام 2004 المتضمن اعتماد المعايير المحاسبي ة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية من قبل المصارف العاملة في سورية.

ت -الضوابط القانونية للرقابة على المصارف:

يقتضي العرف المصرفي والقانوني أهمية وجود غطاء قانوني يغطي عملية الرقابة على المصارف، إذ تتضمن القوانين المصرفية في الدول إطاراً يحدد قانونية قيام المصرف المركزي بأعمال الرقابة على المصارف وماهية هذه الرقابة التي يمارسها البنك على مؤسسات الجهاز المصرفي، وذلك من حيث-:

- حصر ترخيص المؤسسات المصرفية بالمصرف المركزي كونه أعلى سلطة نقدية في المجتمع.
- إصدار التعليمات والضوابط لتنظيم الأنشطة المصرفية وعمل المصارف والتي من شأنها أن تنظم وتوجه النشاط المصرفي بما يتوافق مع تنفيذ السياسة المصرفية والنقدية الكلية للدولة.
- الرقابة والتفتيش المستمر على أعمال المصرف، وذلك من خلال تدقيق وفحص سجلات المصارف بهدف التحقق من سلامة مراكزها المالية، والوقوف على مدى التزامها بالقوانين والضوابط التشريعية الخاصة بعملها.
- التزام المصارف بتزويد إدارة الرقابة بالبيانات والإحصاءات التي من شأنها إطلاع السلطات الرقابية على التطورات لدى كل مصرف.

من الضوابط القانونية التي نص عليها قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 والقانون 28 لعام 2001 نذكر التالي:

١ -يجب على جميع المصارف المرخصة أن تقدم سنويا إلى مجلس النقد والتسليف ميزانية سنوية وحسابا مفصلا عن الأرباح والخسائر مصدقين من قبل مفتشي الحسابات وذلك خلال تسعين يوما من تاريخ إغلاق الدورة الحسابية السنوية. المادة 105 من قانون النقد الأساسي 23 لعام 2002.

٢ -يراقب المصارف المحدثة وفق أحكام القانون ٢٨ لعام ٢٠٠١ في كل ما يؤمن حسن تعاملها وسلامتها وسير أعمالها ونشاطاتها والتقيد بأنظمتها الأساسية وأحكام القوانين النافذة وذلك بالأسلوب الذي يختاره ، سواء بإيفاد مراقبين أم طلب معلومات أو تقارير دورية أو إلزام المصارف بتعيين

مراقبين محلفين يصادق على تعينهم مجلس النقد والتسليف ، ويتوجب على المراقبين تقديم تقارير دورية إلى مفوضية الحكومة لدى المصارف. المادة 26 من القانون 28 لعام 2001.

٣ - يصدر مصرف سورية المركزي من وقت لآخر تعليمات وتعاميم للمصارف المرخصة واجبة التنفيذ وعلى المصارف التقيد بها وتقع مخالفتها تحت طائلة الغرامات والعقوبات المحددة في القوانين النافذة المادة 28 من القانون 28 لعام 2001..

٢ -2-2: خصائص نظام الرقابة المصرفية الفعالة:

لكي تكون الرقابة المصرفية قادرة على تحقيق أهدافها فلابد من توافر جملة من الخصائص كي تجعل منها رقابة فعالة، تتمكن فعلا من تحقيق الحماية لأموال المودعين، وتحافظ على جهاز مصرفي قوي وسليم وآمن، وتساعد على تحقيق الاستقرار النقدي في الدولة، فما هي هذه الخصائص[١٨] ؟

أ - استقلالية جهاز الرقابة المصرفية:

تعتبر استقلالية جهاز الرقابة المصرفية من أهم الخصائص التي يحب أن يتمتع بها هذا الجهاز، لما تتضمنه قوانين السلطة الرقابية من مسئوليات وأهداف واضحة تتعلق بتنظيم القوانين والأعمال المصرفية، واستقلالية جهاز الرقابة المصرفية يعني استقلاليته في العمل واستقلاليته المالية واستقلاليته الوظيفية والتي هي في النهاية جزء من استقلالية المصرف المركزي بصفة عامة في أداء مهامه الرقابية ووظائفه لتنفيذ السياسة المالية والنقدية للدولة.

ومن أهم الخصائص التي يجب أن تتوافر للجهاز الرقابي والتي تدعم استقلاليته نذكر الآتي:

- مسؤوليات وأهداف واضحة واستقلالية العمل والموارد الكافية .
- وجود إطار قانوني مناسب يتعلّق بالترخيص للمؤسسات المصرفية.
- منح السلطة الرقابية صلاحيات فرض الالتزام بالتعليمات الرقابية.
- الصلاحية الكاملة في إصدار التعليمات والضوابط الرقابية دون تدخل من الجهات الحكومية.
- السماح بتبادل المعلومات بين الجهات الرقابية.

ب - توفر أفضل الموارد البشرية والمادية:

كي يستطيع المصرف المركزي القيام بواجباته بفاعلية فهو يحتاج إلى تطوير قدراته على إجراء التفتيش الداخلي والخارجي على المصارف، وهذا يتطلب توافر موارد بشرية تكون قادرة على القيام

[١٨] - الشاهد، سمير- المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة - مرجع سابق ص 268.

بهذه المهام وقابلة للتطوير والتطور، ارتباطاً بتقدم العمل المصرفي واحتياجاته، مما يعني حاجة المصرف لتوافر مفتشين يتمتعون بالوعي والمعرفة والنزاهة، وتملك مهارات العمل المصرفي، ليكونوا قادرين على فهم وإدراك وتقييم أنظمة الرقابة التي يستخدمونها، ولديهم إلمام واضح و مناسب بالعمليات التي تقوم بها المصارف.

ت -تحديد واضح لسلطات إدارة الرقابة:

بات معروفاً في المفاهيم المصرفية أن القانون المصرفي في أي دولة يجب أن يمنح المصرف المركزي سلطات وصلاحيات ومسؤوليات وواجبات واضحة ومحددة للقيام بها، بصفته رأس هرم الجهاز المصرفي في هذه الدولة، إذ يحدد القانون سلطات المصرف المركزي، ويحدد صلاحياته والإطار العام لتنفيذها، إذ تطال هذه السلطات والصلاحيات الأمور المصرفية كافة ، سواء من حيث الترخيص بمزاولة العمل المصرفي، أم سحب هذا الترخيص، وإصدار الأنظمة الرقابية الضابطة للنشاط، أو إجراء الرقابة والتفتيش، أم اتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية والتصحيحية للعمل المصرفي، بما يكفل سلامة وفاعلية الجهاز المصرفي، إذ أن التحديد الواضح لسلطات إدارة الرقابة في المصرف المركزي يعد أحد أهم سمات فعاليته .

ولكي تكون إدارة الرقابة فعالة يجب على الأقل أن تتمتع بالسلطات الآتية-:

- سلطة كاملة لإصدار وسحب تراخيص المؤسسات المالية بمزاولة العمل المصرفي.
- سلطة إصدار التعليمات المتعلقة بسلامة وأمن الجهاز المصرفي، وتفويض إدارة الرقابة بإصدار أنظمة محددة وواضحة في مجال الحد الأدنى لرأس المال وكفايته ونسب السيولة، والمخاطر، وحقوق الملكية، والاستثمارات، وتصنيف الائتمانات، ونظم الرقابة والمحاسبة.
- سلطة الحصول على البيانات المالية التي تطلبها إدارة الرقابة، وبالشكل الذي تراه مناسباً..
- سلطة إجراء عملية التفتيش الميداني في المصرف، بحيث يتمتع المفتشون بالسلطات الكاملة لفحص جوانب عمل المصرف كافة ، والاطلاع على الوثائق والمستندات اللازمة كافة.
- سلطة اتخاذ تدابير تصحيحية لأداء المصارف.

3-2: أنظمة الرقابة المصرفية:

شهد التاريخ المصرفي تطورات سريعة في طبيعة العلاقة الرقابية بين المصرف المركزي والمصارف العاملة في الدول، إذ قامت العديد من الدول بوضع أنظمة خاصة لهذه العلاقة، بما يسمح لها، وعبر جهازها الرقابي الإشراف الكامل على المصارف العاملة على أراضيها، والاطلاع على أوضاعها، بما يتيح لها الاطمئنان عليها والحفاظ على سلامتها واستقراره، وبالتالي ليس هناك شكل موحد يبين طبيعة هذه العلاقة الرقابية، أو قالب أو نموذج محدد تستخدمه أجهزة الرقابة المصرفية، وقد اختلفت النظم المستخدمة باختلاف درجة التطور للنظام المصرفي في الدول، وطبيعة علاقاتها الدولية والمصرفية، وكذلك بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، ويمكن أن تجمل النظم المستخدمة في نظام الرقابة العالمي والذي يتضمن :

-نظام تقييم المخاطر المصرفية.

- نظام التقييم بالمؤشرات.

1-3-2: نظام تقييم المخاطر المصرفية[١٩]:

تُعد المخاطرة جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة ، فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر وإن حسن تقييم وتحليل ودراسة ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية .

وفقاً لنظام تقييم المخاطر المصرفية Bank Risk Assessment System يتم تقييم المصارف رقابياً بالاعتماد على تقييم المخاطر التي تتعرض لها، إذ يتم متابعة العمل المصرفي للمصرف من ناحية المخاطر التي قد يتعرض لها أو من المحتمل أن يتعرض لها المصرف وذلك بربط كل نشاط بالمخاطر المتعلقة به، فمثلاً ينظر لمحفظة القروض من ناحية احتمالات تعرضها لمخاطر قد تنشأ نتاج فشل المقترضين في السداد أو مخاطر أسعار الفائدة أو مخاطر التركزات الائتمانية ويعتمد هذا النظام بشكل أساسي على تحديد مختلف أوجه النشاط التي تحتمل المخاطر والعمل على قياسها وكذلك التأكيد على سلامة الرقابة الداخلية والعمليات التنظيمية والإدارية.

ومن أهم المخاطر التي قد يتعرض المصرف نذكر ما يأتي[٢٠]:

---

[١٩] - الهندي،عدنان – الرقابة والتفتيش من قبل المصارف المركزية– مرجع سابق – ص 147.

أ- مخاطر سعر الفائدة:

تكمن مخاطر أسعار الفائدة في التغيرات المحتملة لتراجع الإيرادات الناجمة عن تحركات أسعار الفائدة، ولما كانت أسعار الفائدة غير مستقرة، فإن الإيرادات الناتجة عنها تكون غير مستقرة أيضاً، ويتم مراقبة تلك المخاطر في ضوء الدراسات ومتابعة التحركات السعرية وقدرة البنك على تصحيح الأوضاع في الوقت المناسب، وينتج هذا النوع من المخاطر بسبب التقلبات في سعر الفائدة، وبالتالي عدم قدرة المصرف على الملائمة ما بين أصوله وخصومه من ناحية تواريخ الاستحقاق، فضلاً عن خطر إعادة التمويل المحتمل.

ب- مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق بأنها احتمال التعرض لخسائر مالية نتيجة التغييرات أو التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار الأسهم و ينتج هذا النوع من الخطر عندما يقوم المصرف باستثمار أصوله وخصومه بصورة رئيسية في الأجل القصير بدلا من استثمارها في الأجل الطويل، إذ أن خطر السوق يتعلق بصلة وثيقة بمخاطر أسعار الفائدة والعائد على الأسهم وسعر الصرف ، وبالتالي فإن خطر السوق يضيف بعد أخر ناتج عن النشاط التجاري للمصرف في الأجل القصير[٢١].

ت- مخاطر الائتمان:

يعتبر التوسع في منح الائتمان النشاط الرئيس لمعظم المصارف، وهذا يتطلب منها الانتباه إلى المقدرة الائتمانية للمقترضين عند منحهم الائتمان، إذ من المحتمل أن تتغير تلك المقدرة وتنخفض بعد فترة زمنية معينة نتيجة لعوامل مختلفة وبالتالي عدم قدرتهم على السداد، وتعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه المصارف، فضلاً عن مخاطر التركز الائتماني التي تنشأ سبب تركز تعامل المصرف مع عميل واحد أو مجموعة محددة من العملاء أو نتيجة الاهتمام بصناعات محددة أو قطاعات اقتصادية أو أقاليم جغرافية أو مجموعة من الأنشطة ذات الحساسية لعوامل اقتصادية واحدة.

---

[20] - Saunders, Anthony and Cornett, Marcia Millon -Financial Institutions Management, A risk management approach - Irwin McGraw-Hill, NY- USA- 2006- p.287.

٢١ – حشاد، نبيل– إدارة المخاطر المصرفية– مركز بحوث ودراسات مالية و مصرفية– الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية– عمان –2005– ص27.

٤ -مخاطر سعر الصرف:

وهي المخاطر الناتجة عن التقلبات في أسعار الصرف والتي تؤثر في صافي الأصول والتدفق النقدي المتوقع من استثمار هذه الأصول خارجيا.

٥ -مخاطر السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة الطلب السريع والمفاجئ لحقوق الملكية والتي من شأنها أن تؤدي بالمصرف لإسالة أصوله في فترة قصيرة وعند سعر منخفض، وبالتالي عدم قدرة البنك على الحصول على الأموال اللازمة عند الحاجة إليها بسبب عدم التطابق في التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات السوق النقدي (الإقراض والاقتراض).

٦ -مخاطر التشغيل:

تتجسد أهم أنواع مخاطر التشغيل في قصور الرقابة الداخلية وضعف سيطرة مجلس الإدارة، ممّا قد يؤدي إلى خسائر مالية ناتجة عن الخطأ أو الغش أو عدم تنفيذ القرارات في الوقت المناسب أو إنجاز العمل المصرفي بطريقة غير سليمة مثل تجاوز موظفي الائتمان السلطات الائتمانية المخولة لهم، وقد تنتج مخاطر التشغيل بسبب الخطأ في نظم تكنولوجيا المعلومات أو الحوادث كالحرائق الضخمة أو كوارث أخرى.

٧ -مخاطر قانونية:

تتعرض المصارف لأشكال مختلفة من المخاطر القانونية التي يمكن أن تخفض قيمة موجوداتها أو تزيد من التزاماتها عما هو متوقع، وذلك بسبب عدم تو افر المعلومات والنصائح القانونية في المصرف، كذلك قد تتعرض المصارف لتلك المخاطر بسبب الدخول في صفقات معينة والتي لا يوجد لها قانون ينظم تعامل الطرف المقابل فيها[٢٢].

ومن هذا المنطلق تركز الدراسات المعاصرة اهتمامها بكيفية إدارة المخاطر المصرفية والتحكم فيها واتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية على ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية صارمة تضمن للبنك تحديد أوضح لتلك المخاطر وتصنيفها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تقود إلى تحقيق أهدافه بصورة أفضل .

22 - MacDonald , S. Scott and Koch Timothy- Management of Banking Courier- Westford, MA, Sixth Edition, 2006 – p.145.

وإدراكا من الدول الصناعية الكبرى لأهمية وخطورة القطاع المالي، وخاصة قطاع المصارف، فقد حرصت مجموعة الدول العشر (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورج، هولندا، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة)[٢٣] ،على تشكيل لجنة في إطار بنك التسويات الدولية للرقابة على البنوك مع نهاية 1974. وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنوياً ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأية صفة قانونية أو إلزامية، على الرغم من أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة.

وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات. وقد قامت لجنة بازل، بإصدار اتفاقية كفاية رأس المال في إذ حددت نسبة 8 في المائة كحد أدنى لكفاية رأس المال Basel Capital Accord, 1988 لمواجهة مخاطر الائتمان في البنوك، وقد أخذت الدول الصناعية بصفة عامة بالانصياع إلى هذه القواعد ولم يلبث أن أصبحت هذه الأحكام من القواعد و المعايير العامة التي أخذت بها مختلف الدول خارج الدول الصناعية.

وتنظر لجنة بازل لعملية الرقابة المصرفية على أنها عملية حية تفاعلية[٢٤] وليس مجرد عملية مراقبة لسلوك الإدارة ومتابعة سيطرتها على المخاطر، ومن هنا فهي تدعو إلى تطوير وتنمية الوسائل والنظم الرقابية الفعالة والذكية القادرة على توفير إطار رقابي مناسب ومقبول على عمل المصارف ويمكنه أن يضع معايير بحدودها الدنيا تحمي المصرف من المخاطر بصورة حكيمة وتساعده على ممارسة أنشطته بأسلوب مناسب، و عليه فقد" :أوضحت لجنة بازل أن النظام الرقابي الفعال يقوم على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في تحديد مخاطر العمل المصرفي، ثم الإطار العام للرقابة، وأخيراً المتطلبات الرئيسية لعملية الرقابة، ويمكن لنا إيضاح مرتكزات نظام الرقابة الفعال من خلال المرتكزات الآتية:

[٢٣] – الشماع ، خليل– مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال "الملاءة المصرفية "وأثرها على المصارف العربية– مرجع سابق ص 38

[٢٤]- الإمام، أحمد– بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية – اتحاد المصارف العربية – مصر– 2005– ص 79.

أ -تحديد مخاطر العمل المصرفي:

تُعد الصناعة المصرفية في جوهرها فن التعامل مع المخاطر وليس تجنبها، وهي أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر خاصة مع التطورات الواسعة التي يشهدها العمل المصرفي سواء في الأنشطة داخل الميزانية أم خارجها، وبالتالي فقد كان لزاماً على السلطات الرقابية في الدول الانتباه لهذه التطورات والوصول لتحديد وفهم وإدراك المخاطر المرتبطة بكل وجه من أوجه النشاط والعمل على إقرار ضوابط وقائية وحمائية لحماية المصارف من هذه المخاطر، سواء في عملها الحالي أو المستقبلي، وتعتبر المخاطر التالية أهم المخاطر التي وقفت أمامها السلطات الرقابية :

مخاطر الائتمان، مخاطر الدول والتحويل، مخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، مخاطر قانونية، ومخاطر السمعة والشهرة، إلا أن هذا لا يعد حصراً للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها العمل المصرفي ، إذ إنه كلما تطورت أوجه ممارسات المصرف داخل وخارج الميزانية فان المخاطر تزداد وتأخذ أشكالاً وصوراً تتطور مع تطور العمل المصرفي، وهنا يكمن الدور الإبداعي للسلطات الرقابية في القدرة على تحديد المخاطر وإيجاد ضوابط للحد من أخطارها.

ب وضع الإطار العام لعملية الرقابة المصرفية:

لكي تكون إدارة الرقابة على المصارف فعالة وإيجابية تحتاج إلى وجود إطار عام لممارسة عملية الرقابة، ولذا قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بتحديد تصورها للقضايا الهامة التي يجب توافرها في العملية الرقابية وتشكل إطاراً عاماً لها لكي تكون رقابة متطورة وقادرة على الاستجابة للتطورات المصرفية الدائمة التي يشهدها العمل المصرفي، وتتلخص هذه القضايا بما يأتي:

-يجب أن يتكون أي نظام رقابي فعال من بعض أشكال كل من الرقابة من داخل نطاق العمل (الفحص الداخلي)، وكذلك الرقابة من خارج نطاق العمل (الفحص الخارجي).

-ضرورة وجود اتصال رسمي وبصورة منظمة بين المراقبين وإدارة المصرف، وذلك في إطار تفهمهم لعمليات تلك المؤسسات المصرفية.

-امتلاك المراقبين للوسائل اللازمة لتجميع ومراجعة وتحليل التقارير والنتائج الإحصائية من المصارف وفقاً لقواعد محددة.

-يجب توافر الاستقلالية التامة للمراقبين المصرفيين في الحصول على المعلومات، إما من خلال الاختبارات داخل المصرف أو من خلال المراجعين الخارجيين.

-يجب أن يكون المراقبون مؤهلين وقادرين على مراقبة مجموعة الأعمال المصرفية وفقاً لقواعد محددة.

ت تحديد المتطلبات الاحترازية للعملية الرقابية:

منذ أن تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية في العام 1974 قامت بإصدار العديد من الإصدارات التي تعتبر بمثابة توجيهات دولية لحماية العمل المصرفي أو ضوابط ومتطلبات للعمل المصرفي السليم والآمن، وتركزت هذه الضوابط في المجالات مثل الحدود الدنيا لكفاية رأس المال وضوابط بشأن الإجراءات الإرشادية لمنح الائتمان ولمخاطر التركز ومخاطر الإقراض ومخاطر الدول ومخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل، وأيضا ضوابط بشأن تقييم جودة الأصول وكفاية مخصصات الديون المعدومة ، وتنظر لجـنة بازل بروح التعاون لم ـدى التزام المصارف أو تبنيها لهذه الخطوط الرقابية العامة التي تشكل بمجملها أساسا لفعالية المصارف والعملية الرقابية اتجاهها من السلطة الرقابية.

2-3-2: نظام التقييم بالمؤشرات:

يقوم نظام التقييم بالمؤشرات Supervisory Bank Rating System بدرجة أساسية على نتائج التفتيش الميداني الذي يجريه مفتشو الرقابة المصرفية، وهو نتاج ما توصلت له الجهات الرقابية في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تم البدء بتطبيقه في العام 1980 وتم تطويره وتعديله عام 1996 وبمقتضى هذا النظام يتم تقييم المصارف وفق نتائج التفتيش الميداني،إذ يتم تقييم ستة بنود أساسية في المصرف هي[٢٥]:

- كفاية رأس المال **C**apital adequacy .
- جودة الأصول **A**ssets quality.
- الإدارة **M**anagement .
- الأرباح **E**arnings .
- السيولة **L**iquidity .
- الحساسية لمخاطر السوق **S**ensitivity to market risks.

وهو ما يعرف بنظام التقييم المصرفي CAMELS ووفقاً لهذا النظام يتم إعطاء تقييم منفرد لكل بند من هذه البنود يندرج بين درجة واحدة للتقييم الأفضل، وخمس درجات للتقييم الأسوأ، ومن ثم يتم عمل

[25] - Gerrard,Roland and Debra J.saito – Supervisory Rating System –Federal Reserve Bank of NY- USA – 2008 – p.32.

تقييم شامل يقوم على أساس التقييم المنفرد ويطلق عليه التقييم المركب إذ يأخذ بالحسبان نتائج التقييم المنفرد، ويدمجه ليحصل على تقييم الأداء العام للمصرف.

ونتناول هنا بنود التقييم المطلوبة، ومكوناتها الأساسية الواجب فحصها، وذلك كما يأتي[٢٦] :

١ – كفاية رأس المال Capital adequacy:

تعتبر كفاية رأس المال مؤشراً هاماً على صحة الوضع المالي للمصرف، بارتباطها بمواضع العمل المصرفي الأخرى، وتتمثل مكونات هذا العنصر المطلوب تقيمها في :حجم المصرف، ونوعية رأسماله،وقدرة المصرف على المنافسة محلياً ودخول أسواق جديدة، الأنشطة خارج الميزانية والتي تؤثر في رأس المال، وحجم الأرباح المحتجزة .

٢ – جودة الأصول Assets quality :

يعد هذا العنصر من أكثر العناصر أهمية، إذ إنه يتعلق بالأصول التي تُعد أهم مكونات العمل المصرفي، فالمخاطر التي تتعرض لها الأصول تعد من أهم المخاطر وأخطرها .وتتمثل مكونات هذا العنصر في نوعية الأصول و قدرتها على تحقيق العوائد، وحجم الأصول غير المدرة للربح واتجاهها، وحجم التركزات الائتمانية، ، والقروض والمتعثرة ومخصصاتها ومدى كفايتها.

٣ – الإدارة Management :

وتتمثل مكونات هذا العنصر في قدرة إدارة المصرف على تسيير السياسة المصرفية والائتمانية و كفاءة المستويات الإدارية المختلفة و مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات سواء قوانين الجهة الرقابية أو مجلس الإدارة والجمعية العمومية.

٤ –الأرباح Earnings:

وهي مقياس لمدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح، والاستمرار في تحقيقها بشكل متوازن، وتتمثل مكونات هذا العنصر في حجم ونسبة العائد على الأصول بالمقارنة بمتوسطه في الصناعة المصرفية للدولة، ماهية مكونات قائمة الإيرادات والمصروفات و معدل نمو الأرباح.

٥ –السيولة Liquidity:

يقصد بالسيولة مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته العاجلة والطارئة، ولتقييم هذا العنصر يتم فحص مدى كفاية مصادر السيولة إزاء الاحتياجات الحالية والمستقبلية الطارئة أو المخططة، مستوى

[26]- Jubisa Krgovic, - For the Enforcement of the Bank Rating System Based on Camels Methodology-USA, 2007- p.144.

تنوع مصادر النقدية داخل الميزانية وخارجها، مدى الالتزام بنسب السيولة التي تقررها السلطات النقدية.

٦ –**الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to market risks :**

يعتبر قياس حساسية المصرف لمخاطر السوق من أصعب عناصر التقييم قياساً، إذ إنه لا يعتمد على نسب رقمية سهلة القياس إلى حد ما مثل مكونات العناصر الأخرى إنما يعتمد على قدرة المصرف على بناء ميزانيته على أسس سليمة، وعلى مدى قدرة الإدارة على تحديد مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف وبقية أنواع المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي.

وسيتم في الفصل الثاني البحث بصورة مفصلة في هذه البنود ومكوناتها.

نهاية الفصل الأول

الفصل الثاني

نموذج التقييم المصرفي Camels النشأة والتطور

يقسم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: نموذج التقييم Camels التعريف، النشأة والتطور

1-1: تعريف نموذج Camels

1-2: نشأة وتطور نموذج Camels

المبحث الثاني: عناصر نموذج التقييم Camels

2-1: كفاية رأس المال

2-2: جودة الأصول

2-3: الإدارة

2-4: الربحية

2-5: السيولة

2-6: الحساسية لمخاطر السوق

المبحث الثالث: مؤشرات عناصر نموذج التقييم Camels

3-1: مؤشرات كفاية رأس المال

3-2: مؤشرات جودة الأصول

3-3: مؤشرات الإدارة

3-4: مؤشرات الربحية

3-5: مؤشرات السيولة

3-6: مؤشرات الحساسية لمخاطر السوق

لما كانت البنوك المركزية تضطلع بمهام الرقابة المصرفية على أداء الجهاز المصرفي، وتتخذ في سبيل تحقيق ذلك عدة وسائل وإجراءات تنصب نحو كل من الرقابة الوقائية Preventive Control، والرقابة الحمائية Protective Control، فإن تطورات العمل المصرفي وتعقيداته وتوسع وتنوع عملياته أوجدت الحاجة إلى توفير نظم رقابية أخرى داعمة لهذه الرقابة، فقد ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979م ما يعرف برقابة التقييم بالمؤشرات Supervisory Bank Rating System، والتي تم مراجعتها عام 1998م لتعكس التغيرات في العمل المصرفي وإجراءات وسياسات الجهات الرقابية وبالتالي إدخال تعديلات على رقابة التقييم بالمؤشرات أدت إلى نموذج جديد يطلق عليه نموذج Camel والذي يستند إلى نتائج الفحص الميداني (الرقابة الميدانية) وفي بادئ الأمر قام هذا النموذج على معايير تغطي خمسة عناصر هي كفاية رأس المال و نوعية الأصول و الإدارة والربحية والسيولة، ثم أضيف إليه عنصر سادس يغطي تحليل الحساسية لمخاطر السوق ليصبح بذلك اسم النموذج بـــ Camels .

وهـــذه العناصر هـــي:-

- كفاية رأس المال Capital Adequacy.
- نوعية الأصول Assets Quality.
- الإدارة Management.
- الربحية Earnings.
- السيولة Liquidity.
- الحساسية Sensitivity.

وفيما يلي نتناول بالتحليل مقومات نموذج التقييم المذكور من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول – نموذج التقييم Camels التعريف، النشأة والتطور.

المبحث الثاني – عناصر نموذج التقييم camels.

المبحث الثالث – مؤشرات عناصر نموذج التقييم camels.

المبحث الأول: نموذج Camels التعريف، النشأة والتطور:

يتناول هذا المبحث تعريف نموذج Camels ونشأته ومراحل تطوره.

1-1: تعريف نموذج التقييم Camels:

يمكن تعريف نموذج التقييم Camels بأنه- **أداة للرقابة المصرفية المباشرة والتي تتضمن عدة عناصر رئيسية يتم من خلالها تقييم أداء وسلامة المركز المالي للمصرف بالاعتماد على نتائج تحليل البيانات الدورية والغير دورية للمصارف والتي تقدمها هذه المصارف للجهات الرقابية**[٢٧] أي أن نموذج التقييم Camels هو نموذج رقابي يهدف إلى تحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف والتي تتطلب بـــذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر، كمـــا يساعد على تقييم القوة والسلامة الكلية للصناعة المالية والمصرفية لذلك فإن تطبيق نموذج التقييم Camels يتطلب إجراء التحليل الشامل للأوضاع المصرفية من خلال التحقق من سلامة الأصول والعمليات المصرفية والتي يتم من خـــلالها الكشـــف عن قـــدرة الإدارة على تحمـــل المخاطـــر وأسلوب إدارتها، وتمر عملية التحليل للأوضاع المصرفية بثلاث مراحل هي[٢٨]:

- تقييم المخاطر Assessing Risks.
- الرقابة على التعرض للمخاطر Controlling Risk Exposures.
- إدارة المخاطر Risks management.

وفيمـــا يلي تفصيـــل لكل منها:

١ تقييم المخاطر وتشتمل على ما يأتي:

- تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك ومدى تأثيرها فيه.
- وضع حدود قصوى لما يمكن للبنك أن يتحمله من خسائر نتيجة تحمله لإحدى المخاطر.

[٢٧] -- الطوحي ، عبد النبي إسماعيل - التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية - مجلة جامعة أسيوط- مصر ص 31.
[٢٨] - كراسنة ، إبراهيم - أطر أساسية معاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر- صندوق النقد العربي – معهد السياسات الاقتصادية- أبو ظبي – 2006- ص166.

٢ -الرقابة على التعرض للمخاطر وتشتمل على ما يأتي:

- تنفيذ سياسات وإجراءات تأمين تستهدف تحديد شخصية المتعامل وضمان الحفاظ على سرية المعلومات.
- تدعيم الاتصالات بين المستويات المختلفة بالبنك من مجلس إدارة وإدارة عليا وبين العاملين بشأن سلامة أداء النظم وتوفير التدريب المستمر للعاملين وذلك لتلافي تضارب المصالح بين المستويات المختلفة.
- استمرار تقييم وتطوير الخدمات.
- تحديد ضوابط الحد من المخاطر في حالة الاعتماد على مصادر من خارج البنك لتقديم الدعم الفني.

٣ -إدارة المخاطر وتشمل:

- إجراء الاختبارات الدورية للنظم للتأكد من فاعليتها وعدم وجود محاولات غير عادية لاختراقها.
- التأكد من وجود سياسات وإجراءات للمراجعة الداخلية والخارجية تسهم تتبع التغيرات والتخفيض من حجم المخاطر.

2-1: نشأة وتطور نموذج Camels:

بدأ استخدام نموذج Camels في بداية عام ١٩٨٠ م من قبل البنك الفدرالي الأمريكي[٢٩]، إذ تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمته وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها منذ عام ١٩٢٩ م، وضع هذا النموذج لتمكين ومساعدة منظموا بنوك أمريكا الشمالية في التحقق وقياس سلامة المصارف التجارية الأمريكية باستخدام معدلات ومؤشرات رئيسية، ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، و توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف عبر آلية السوق والأسعار، ولذلك فقد طالب كثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بهدف تحسين

[29]- Sahajwala, R and P.. Bergh- Supervisory Risk Assessment and Early Warning Systems- Basel Switzerland-2006- p.45.

مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل نموذج Camels ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية[٣٠]

وقد مر نموذج التقييم Camels بعدة مراحل قبل أن يصبح بشكله النهائي كما يأتي:

أ- نموذج CAEL:

وهو أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل التقارير الربع السنوية المرسلة من المصارف للبنك المركزي ومن ثم وضع تقييم وتصنيف ربع سنوي لها استنادا على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لنموذج Camels وهذه العناصر الأربعة تتمثل بكفاية رأس المال، وجودة الأصول، والربحية والسيولة ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية لمخاطر السوق.

ب- نموذج CAMEL:

تم إضافة عنصر جديد إلى عناصر النموذج السابق وهو الإدارة، ويُعد النموذج أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية على الأخذ بنتائج نموذج CAMEL أكثر من نموذج CAEL والاعتماد عليها في القرارات الرقابية لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف، ويأخذ النموذج في الحسبان خمسة عناصر رئيسية هي:

كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، السيولة ، فضلاً عن العنصر الجديد وهو الإدارة.

بدأ استخدام نموذج Camel في عام 1980 بوساطة عدة جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية كالبنك الاحتياطي الفدرالي ومنظمة الـــ ACCION (American for Community co-Operation In Other Nations) وهي منظمة دولية غير ربحية تُعنى بتقديم خدمات مالية للدول الأعضاء، وكانت كل جهة قبل هذا التاريخ تمارس الرقابة المصرفية بطريقة تختلف عن الجهة الأخرى الأمر الذي صعب من إحداث تنسيق وتكامل للأدوار الرقابية بين تلك الجهات ومن ثم الوصول لنتائج ملموسة، ولذلك نشأت الحاجة لتوحيد المعايير المستخدمة في معيار واحد يسهل مقارنة النتائج.

وقد قامت هذه المنظمة بتطوير نموذج Camel بإدخال بعض التعديلات على النسب والمؤشرات التي يتضمنها هذا النموذج بهدف تحسين مقدرته على التقييم الدقيق للمركز المالي للمصارف.

28- هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل نظام CAMELS للجمهور ما بين المؤيد والمعارض، بحسب مجلة the banker، فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي.

ت – نموذج Camels:

تم تطوير نموذج Camel بإدخال العنصر السادس عليه وهو الحساسية لمخاطر السوق وبالتالي جعل النموذج أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي باستنباط نموذج يساعد المصارف على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة وقياس مستوى كفاءة الأداء لفروعها الداخلية بدلا من الاعتماد فقط على الربحية بوصفها معياراً لقياس أداء الفروع، وذلك عملا بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى البنوك لتفعيله وفقا لتوصيات لجنة بازل الثانية حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بوساطة البنك المركزي .ويتم تصنيف البنوك كما يأتي[٣١]:

يحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من (1إلى 5) إذ يكون التصنيف (1) الأفضل، والتصنيف (5) الأدنى، ويتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استناداً إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الحسبان جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها، وبالتالي فإن المصارف التي يكون تصنيفها (4– 5) تشير إلى وجود مشاكل جدية وهامة فيها مما تتطلب رقابة جادة وإجراء علاجي خاص بها، فإذا ما تعرض المصرف إلى تهديد في ملاءته فإنه يصبح من الضروري توجيه الاهتمام الإداري والرقابي والأخذ بالحسبان التصفية الإجبارية أو إعادة هيكلة المصرف.

أما المصارف التي يكون تصنيفها (3) فهي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف، وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة، مما يتطلب من البنك المركزي اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لتحديد وتلافي نقاط الضعف المذكورة.

أما المصارف التي يكون تصنيفها المركب (1 –2) فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي، وقدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة، إلا أن ذلك يتطلب وجود إشراف رقابي بوصفه حداً أدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة المصرفية الأساسية.

31 -Gerrard ,Roland and Debra J.saito – Supervisory Rating System - op.cit- p 48.

يوضح الجدول\2\ الأتي مؤشرات التصنيف المركب لعناصر نموذج Camels:

جدول \2\مؤشرات التصنيف المركب لعناصر نموذج Camels

مستوى التصنيف	درجة التصنيف	المؤشر
الأول	1,4 – 1	قوية
الثاني	2,4 – 1,5	جيدة
الثالث	3,4 – 2,5	مقبولة
الرابع	4,4 – 3,5	ضعيفة
الخامس	5 – 4,5	حرجة

Source: Report of Federal Deposit Insurance Corporation - DSC Risk Management Manual of Examination Policies

الانتقادات الموجهة لنموذج التقييم Camels:

على الرغم من أن نموذج Camels يقدم صورة دقيقة عن حقيقة المركز المالي للمصرف من خلال التصنيف الذي يقدمه إلا أنه تعرض لبعض الانتقادات نذكر منها الانتقادين الآتيين[٣٢]:

١ -بسبب أن نموذج التقييم Camels مبني على تقييم المصارف اعتمادا على العمليات الداخلية لهذه المصارف فقط ويقيس بالتالي فقط أحوال هذه المصارف ، أي أن نموذج Camels لا يأخذ بالحسبان الحالات الاقتصادية السائدة والتي ممكن أن تولد مشاكل خارجية تؤثر في سلامة المركز المالي للمصرف .

٢ -لا يقدم نموذج Camels صورة دقيقة عن طبيعة المخاطر التي تتعلق بالعمليات الطويلة الأجل والتي ممكن أن تسبب خسائر مستقبلية للمصرف، وبالتالي فإن الصورة التي يقدمها هذا النموذج هي صورة آنية وليست مستقبلية.

32 - Haskins & Sells - OCC Bank Examination: A Historical Overview,- USA – 2008- p.124.

المبحث الثاني: عناصر نموذج Camels:

نتناول فيما يأتي العناصر الرئيسية الستة التي يتكون منها نموذج Camels:

2-1: كفاية رأس المال Capital Adequacy:

يمكن تعريف كفاية رأس المال بأنها [٣٣]- **حجم رأس المال الذي عنده يتحقق التوازن بين حجم رأس المال والمخاطر التي يتوقعها البنك، ومن الناحية الفنية فإن كفاية رأس المال تعني حجم أو مستوى رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويجذب الودائع وبالتالي تبدأ ربحية البنك**-.

وقد زاد الاهتمام بملاءة رأس المال المصرفي بدرجة كبيرة حتى أصبح من القضايا المعاصرة في الحياة المصرفية، خاصة بعد التطور المتسارع في العالم وانتشار الفروع خارج الدولة الأم، إذ وصل ذروة الاهتمام بهذه القضية في تقرير لجنة بازل للأنظمة المصرفية و الممارسات الرقابية الصادرة في 1988 الذي انصب على إعادة الدور لأهمية كفاية رأس المال من جديد والتأكيد على ملاءة المصرف باعتبارها ركنا أساسيا في الصيرفة السليمة، وتنسيق وتوحيد نظم الرقابة المصرفية فيما يتعلق بهذا المجال من العمل المصرفي.

وكانت اللجنة التي ضمت مجموعة العشرة (group of ten) والتي اجتمعت في مدينة بازل بسويسرا، بمقر بنك التسويات(Bank Of International Settlements, BIS) [٣٤]وقد رفعت اللجنة تقريرها الأول عام 1987 لمحافظي المصارف المركزية، والذي استهدف تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية، فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال ومعاييرها، وذلك بفرض نسبة تمثل الحد الأدنى لكفاية رأس المال وهي 8% من رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق وهو ما عرف بنسبة Cooke، ثم أنجزت اللجنة تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد من توصيات وقدمته في تموز 1988 إذ أقر من قبل مجلس المحافظين باسم مقررات بازل1.

وفي شباط 1996 أضافت لجنة بازل معايير جديدة لاتفاقها الأول تم من خلالها مطالبة المصارف بالاحتفاظ برأس مال لمواجهة مخاطر السوق، وهدفت اللجنة من هذا التعديل إلى أن تحتفظ المصارف برأس مال لمقابلة تأثير الأخطار الناشئة عن تقلبات الأسعار في الأسواق المالية ومعدلات الفوائد وعوامل السوق الأخرى على الأصول المالية وحددت اللجنة في هذا التعديل نموذجين لحساب متطلبات مخاطر السوق هما:

- النموذج المعياري الموحد (standardized approach)

[٣٣] - الشماع ، خليل - مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال "الملاءة المصرفية "وأثرها على المصارف العربية- مرجع سابق ص45.

[34] - retrived from http://www.bis.org/about/history.html

– نموذج قياس المخاطر الداخلية (internal risk measurement approach)

وفي حزيران عام 1999 تم نشر أول وثيقة استشارية بخصوص الاتفاقية الجديدة (بازل 2) تبع هذه الوثيقة نشر وثيقتين معدلتين للاتفاقية (في عامي 2001 و 2003) و تم و ضعهما للاستشارة و الدراسة من العاملين والباحثين في القطاع المصرفي العالمي. بعد هذه الوثائق الاستشارية و مجموعة الدراسات التي تمت بخصوص مقترح الاتفاقية الجديدة و آثارها المحتملة، تم في 26 حزيران 2004 نشر اتفاقية بازل 2 بشكلها النهائي و المتفق عليه من قبل حكام البنوك المركزية و مسؤولي السلطات الرقابية البنكية في الدول الصناعية العشر الكبرى (G10) وركّزت اتفاقية بازل الثانية على تقوية رأس المال القانوني أو الرقابي من خلال متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بحيث تكون أكثر حساسية للمخاطر التي يتعرض لها البنك ، و يتم حساب نسبة كفاية رأس المال بحسب هذه الاتفاقية الجديدة من خلال قسمة رأس المال المتاح على قيمة الموجودات الموزونة أو المرجحة حسب درجة المخاطرة و تسمى النسبة الجديدة بنسبة Mac Donough التي تضمنت مخاطر التشغيل إضافة إلى المخاطر السابقة واعتمدت على طرق و أساليب جديدة في قياس المخاطر التي تواجه البنك و في تعريف أوزان مخاطر الأصول.

ويتم تصنيف رأس المال بحسب نموذج Camels كما يأتي[٣٥]:

المصرف الذي يصنف رأسماله بالتصنيف رقم (1) يتصف بما يأتي:

– رأس المال للمصرف قوي مقارنة مع حجم المخاطر.

– استثمار جيد للأرباح.

– النمو الجيد للأصول.

– خبرة الإدارة جيدة في تحليل المخاطر وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها.

– معقولية توزيعات الأرباح على المساهمين، مع المحافظة على زيادة رأس المال بصورة مقبولة.

– الحجم المنخفض للأصول المتعثرة، وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.

المصرف الذي يصنف رأسماله بالتصنيف رقم (2) يتصف بما يأتي:

رأس المال للمصرف جيد مقارنة مع حجم المخاطر، حيث تتجاوز نسب كفاية رأس المال المتطلبات القانونية، ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة. فعلى سبيل المثال قد تكون ربحية المصرف قوية ويدير نموه بصورة جيدة ولكن أصوله تواجه مشكلات صعبة

[35] - Report of Federal Deposit Insurance Corporation - DSC Risk Management Manual of Examination Policies-2011- section 2-1\ p16.

نسبياً، فضلاً عن إخفاق الإدارة في الاحتفاظ برأس مال كافٍ لتدعيم المخاطر المصاحبة لأنشطة المصارف. وعلى الرغم من ذلك يمكن تصحيح نقاط الضعف المذكورة من خلال برامج زمنية معقولة بدون إشراف تنظيمي أو رقابة تنظيمية.

المصرف الذي يصنف رأسماله بالتصنيف رقم (3) يتصف بما يأتي:

يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة أنفا، مما يتطلب إشرافاً تنظيمياً لضمان اتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال. ومن أسباب هذا التصنيف وجود ضعف في ربحية المصرف وضعف في نمو أصوله، وهي في حد ذاتها عوامل مؤثرة بدرجة كبيرة في رأس المال مما ينعكس سلباً على قدرة المصرف والمساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم رأسماله.

المصرف الذي يصنف رأسماله بالتصنيف رقم (4) يتصف بما يأتي :

يشهد مشكلات حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات العمل المصرفي حيث يكون لدى المصرف مستوى عالٍ من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله، كما يعاني المصرف من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية والعمليات الائتمانية وتحقيق نتائج سلبية في ربحيته، وبالتالي فقد يعاني المصرف من خلل في تلبية متطلباته ومتطلبات زبائنه بسبب عدم وجود كفاية في رأس المال. فإذا لم تتخذ الإدارة أو المساهمين إجراءً فورياً لتصحيح الاختلالات، فإنه يتوقع الإعسار الوشيك للمصرف مما يتطلب وجود إشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإدارة والمساهمين الإجراءات المناسبة لتحسين كفاية رأس المال.

المصرف الذي يصنف رأسماله بالتصنيف رقم (5) يتصف بما يأتي:

يعتبر المصرف متعسراً بحيث يتطلب إشرافاً رقابياً قوياً لتعويض خسائر المودعين والدائنين، إذ إن خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي، مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف.

2-2: جودة الأصول Assets Quality:

تُعد جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نموذج التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيازة البنك على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال.

ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى حجم الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال وحجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد سدادها،

ويتم تصنيف جودة الأصول بحسب نموذج Camels كما يأتي[٣٦]:

المصرف الذي تصنف جودة أصوله بالتصنيف رقم (1) يتصف بما يأتي:

- مستوى جودة الأصول عالية.
- وجود اتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التي تم تمديدها أو جدولتها.
- الضبط الجيد للتركيزات الائتمانية بما يعطي حداً أدنى من المخاطرة.
- احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض.

المصرف الذي تصنف جودة أصوله بالتصنيف رقم (2) يتصف بما يأتي:

مستوى جودة الأصول جيدة و يظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة بـــ (1) ولكن يشهد نقاط ضعف أو عيوب في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة، على سبيل المثال:

- يشهد المصرف اتجاهات سلبية في مستوى الائتمان والقروض التي فات موعد تسديدها والتي تم تمديدها و/أو في مستوى مخصص الخسائر المكونة لمواجهتها.
- توجد نقاط ضعف في معايير الائتمان والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل.

المصرف الذي تصنف جودة أصوله بالتصنيف رقم (3) يتصف بمايلي:

مستوى جودة الأصول مقبولة ويظهر نقاط ضعف رئيسية والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشـــرة فإن ذلك يؤدي إلى هـــلاك رأس المـــال أو إعسار المصرف مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ الإدارة خطـــوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب التي ممكن أن تكون:

[36] - Report of Federal Deposit Insurance Corporation - DSC Risk Management Manual of Examination Policies-2011- section 3-1\ p 1.

- استمرارية زيادة مستويات الائتمان المتعثرة والتي يمكن أن تؤثر في رأس المال أو تؤدي إلى حدوث الإعسار إذا لم يتم المسارعة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.
- الائتمانات المصنفة الرديئة (المشكوك فيها والمولدة للخسائر) تتجاوز بصورة كبيرة المخصصات المكونة بشأنها مما تثير تهديدات لرأس المال.
- تثير الأصول غير الائتمانية خسائر رئيسية في رأس المال وقد تتسبب في إعسار المصرف.

المصرف الذي تصنف جودة أصوله بالتصنيف رقم (4) يتصف بما يأتي:

مستوى جودة الأصول ضعيفة ويظهر ضعف عام في العديد من العناصر المذكورة وبالتالي تبرز الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل السلطة النقدية لإعادة تقوية الأوضاع وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين ويتميز هذا التصنيف بكبر حجم الائتمان المتعثر وقد يصل إلى 60 % من إجمالي رأس المال.

المصرف الذي تصنف جودة أصوله بالتصنيف رقم (5) يتصف بما يأتي:

مستوى جودة الأصول حرجة و تظهر مستوى عال من الأصول المتعثرة والتي تهدد رأس المال بصورة حادة حيث يتجاوز نسبة 60% من إجمالي رأس المال، مما يتطلب وجود إشراف رقابي قوي للحد من استنزاف رأس المال أكثر من ذلك، وتوفير الحماية للمودعين والدائنين.

3-2: الإدارة Management:

يُعد الأداء الإداري مكوناً أساسياً للحكم على مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه، ويتم ذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام والمسئوليات المناطة بالإدارة والقدرة على التعامل مع التطورات والمتغيرات البيئية والمصرفية وتحقيق الرقابة اللازمة في هذا الخصوص، وفيما يأتي أهم القضايا التي يتعين أخذها في الاعتبار لتحديد التصنيف الملائم للإدارة:

- فهم المخاطر الملازمة للنشاطات المصرفية والبيئية والاقتصادية السائدة.
- الأداء المالي للمصرف بالنظر إلى نوعية الأصول، وكفاءة رأس المال، والأرباح والسيولة.
- تطوير وتنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات والضوابط في جميع مجالات العمل الرئيسية.
- الالتزام بالقوانين والتشريعات وأنظمة البنك المركزي السارية المفعول.
- التجاوب مع اهتمامات وتوصيات البنك المركزي ومراعاة الدقة في التقارير والبيانات المالية.
- توفير برامج تدريبية للموارد البشرية واستقطاب فعال لها وأنها تعمل بدرجة عالية من الجودة.

ويتم تصنيف الإدارة بحسب نموذج Camels كما يأتي[٣٧]:

المصرف الذي تحصل إدارته على التصنيف رقم (1) فيتمتع بما يأتي :

- الأداء الإداري عالي في جميع المجالات.
- الفهم الملائم والقدرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية.
- مراعاة القوانين والأنظمة بصورة جيدة وقدرة عالية على إدارة المخاطر.
- تجاوب الإدارة والهيئة العامة والمساهمين مع توصيات البنك المركزي.

المصرف الذي تحصل إدارته على التصنيف رقم (2) فيتمتع بما يأتي :

الأداء الإداري جيد ويوجد خصائص مشابهة كما في التصنيف (1) إذ تُعد مراعية للقوانين والأنظمة وأن تطبيقات إدارة المخاطر مرضية نسبياً فضلاً عن توافر العناصر الأخرى السابق ذكرها، وكما توجد بعض العيوب التي يسهل تصحيحها دون الحاجة إلى رقابة تنظيمية فيما يتعلق بواحد أو أكثر من المجالات المذكورة.

المصرف الذي تحصل إدارته على التصنيف رقم (3) فيتمتع بما يأتي :

الأداء الإداري مقبول و يظهر نقاط ضعف رئيسية في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة إذ تتصف بالعادة بسوء الاستخدام من قبل الموظفين، وتجاهل المتطلبات التنظيمية والتقييم الضعيف للمخاطر والعمليات التخطيطية لمسار الأعمال المصرفية، مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.

المصرف الذي تحصل إدارته على التصنيف رقم (4) فيتمتع بما يأتي :

الأداء الإداري ضعيف ويظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة وعملية تقييم المخاطر والرقابة عليها ضعيفة مما يدعو إلى إجراء تنظيمي قوي لضمان اتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم من قبل البنك المركزي.

المصرف الذي تحصل إدارته على التصنيف رقم (5) فيتمتع بما يأتي :

الأداء الإداري حرج وغير فاعل مما يتطلب إجراء رقابي فوري إذ تظهر هذه الإدارة عيوباً في معظم العوامل المذكورة أعلاه، ويعاني المصرف من ضعف شديد في أدائه المالي وعدم قدرة على معالجة المشكلات والمخاطر المصرفية، مما يفرض على البنك المركزي أو الهيئة العامة للمساهمين إجراء التغيير الفوري للإدارة.

[37] - Report of Federal Deposit Insurance Corporation - DSC Risk Management Manual of Examination Policies-2011- section 4-1\ p 15.

4-2: الربحية Earnings:

تنظر إدارة البنك إلى الأرباح بوصفها أحد العناصر الهامة لضمان استمراريته ، فهي تتأثر بصورة مباشرة بمستوى جودة الأصول التي تقاس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح، فضلاً عن مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر، وتدعيم كفاية رأس المال ونوعية وتركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب.

ويتم تصنيف الأرباح بحسب نموذج Camels كما يأتي[٣٨]:

المصرف الذي تأخذ أرباحه التصنيف (1) يتصف بما يأتي:

- مستوى الربحية عالي ويوفر الدخل الكافي للعمليات المصرفية و لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال والحفاظ على كفاءته.
- سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات.
- الاتجاه الإيجابي في فئات الدخل والنفقات الرئيسية.

المصرف الذي تأخذ أرباحه التصنيف (2) يتصف بما يأتي:

مستوى الربحية جيدة ويولد دخلاً كافياً لتلبية متطلبات الاحتياطيات اللازمة، ويوفر نمواً لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة. إلا أن المصرف قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية، مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية.

المصرف الذي تأخذ أرباحه التصنيف (3) يتصف بما يأتي:

مستوى الربحية مقبول ويظهر نقاط ضعف رئيسية في أحد العوامل ، وقد يشهد المصرف انخفاضاً في الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها مما يعيق تكوين الاحتياطيا ت اللازمة، الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين مستوى الأرباح المصرفية.

[38] - Report of Federal Deposit Insurance Corporation - DSC Risk Management Manual of Examination Policies-2011- section 5-1\ p 7.

المصرف الذي تأخذ أرباحه التصنيف (4) يتصف بما يأتي:

مستوى الربحية ضعيف ويشهد مشكلات في الدخل بالشكل الذي لا يوفر الاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب، وهذا يتطلب تقوية أداء الأرباح لمنع الخسارة في رأس المال ويجب أن تتخذ الإدارة إجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات.

المصرف الذي تأخذ أرباحه التصنيف (5) يتصف بما يأتي:

مستوى الربحية حرج ويشهد خسائر بصورة تعرض رأس المال وملاءته للمخاطر مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية لمنع الإعسار.

5-2: السيولة Liquidity:

السيولة هي قدرة المصرف على مواجهة التزاماته والتي تتكون بصورة كبيرة من تلبية طلبات المودعين وتلبية طلبات المقترضين، أي قدرة المصرف على التسديد نقداً جميع التزاماته وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان ، وهذا طبعا يستدعي توافر نقد سائل لدى المصرف أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله بسرعة وسهولة بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الاستحقاقات في مواعيدها دون تأخير.

ويتم تصنيف السيولة بحسب نموذج Camels كما يأتي[٣٩]:

المصرف الذي تأخذ سيولته التصنيف رقم (1) يتصف بما يأتي:

- مستوى السيولة عالٍ ويمتلك المصرف وصولا سريعا وسهلا لمصادر التمويل بدون خسائر لمقابلة حاجاته اليومية والمستقبلية.
- محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف لاحتياجات السيولة.
- توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات.
- امتلاك الإدارة الخبرة الكافية والاستخدام المربح لعمليات الإقراض بين المصارف لمقابلة احتياجات السيولة.

المصرف الذي تأخذ سيولته التصنيف رقم (2) يتصف بما يأتي: مستوى السيولة جيد وله خصائص التصنيف المذكورة أنفا نفسها ومصادر التمويل التي يمتلكها المصرف جيدة، ولكن يشهد

[39] - Report of Federal Deposit Insurance Corporation - DSC Risk Management Manual of Examination Policies-2011- section 6-1\ p16.

المصرف نقاط ضعف في واحدة أو أكثر من تلك العوامل التي يمكن تصحيحها من خلال تطبيق إطار زمني معقول بدون رقابة تنظيمية،

المصرف الذي تأخذ سيولته التصنيف رقم (3) يتصف بما يأتي:

مستوى السيولة مقبول ومصادر التمويل المتاحة للمصرف مقبولة أيضا ويظهر نقاط ضعف رئيسية في عدد من العوامل مما يدعو لقيام الإدارة بدراسة الاتجاهات السلبية لتجنب الأزمات في قدرة المصرف على تلبية الالتزامات اليومية والمستقبلية.

المصرف الذي تأخذ سيولته التصنيف رقم (4) يتصف يأتي:

مستوى السيولة ضعيف ويفتقر المصرف لمصادر التمويل المناسبة ويشهد مشاكل في تأمين السيولة اللازمة، وهذا يتطلب رقابة تنظيمية فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحالية والمستقبلية.

المصرف الذي تأخذ سيولته التصنيف رقم (5) يتصف بما يأتي:

مستوى السيولة حرج مما يتطلب مساعدة البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الحالية من السيولة وتبرز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع انهيار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين.

6-2: الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to Market Risk:

يُعد تحليل الحساسية لمخاطر السوق حديثا نسبيا مقارنة مع م ـكونات نموذج التقييم المصرفي (CAMELS) إذ أُنجز هذا المكون سنة 1997 وذلك في ضوء التطورات المالية والمصرفية التي حدثت على المستوى الدولي، والتي جعلت المصارف أكثر عرضة للأزمات المالية، ويهتم هذا المكون بتأثير التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأسهم التي ممكن أن تؤثر في ربحية المصرف ورأسماله. وبالتالي فإنه لابد من التركيز على العديد من الموضوعات في هذا الخصوص، ومنها حساسية صافي أرباح البنك للتوقعات المختلفة للتغير في أسعار الفائدة، والتقلبات في مراكز الصرف الأجنبي، وفي أسعار الأوراق المالية على النحو الآتي[٤٠] :

أ -مخاطر أسعار الفائدة:

وهي مخاطر أسعار الفائدة على العملات إذ تؤثر في عمليات السوق النقدي وبصفة خاصة عندما تكون آجال استحقاق عمليات الإقراض والاقتراض غير متطابقة، وتكمن الخطورة هنا في التغير العكسي

٤٠ - الهندي، عدنان- إدارة المخاطر المصرفية- الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية- عمان2006 - ص 144.

المحتمل في أسعار الفائدة خلال فترة عدم التطابق سواء كان ذلك في المبالغ المقرضة أم المقترضة أم تاريخ الحق المتعلق بكل منها.

ب -مخاطر أسعار الصرف:

وتظهر هذه المخاطر من خلال التغيرات في أسعار الصرف للعملات الأجنبية، وتكمن هذه المخاطر في نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الصرف لهذه العملات بسبب الاحتفاظ بأوضاع ومراكز عملات غير متلائمة إلى حد كبير.

ت -مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية:

وهي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف نتيجة التغيرات العكسية في أسعار السوق، وتنشأ من التذبذبات في أسواق السندات والأسهم .والتي قد تتسبب في حدوث خسائر مالية للمصرف.

ويتم تصنيف الحساسية لمخاطر السوق بحسب نموذج Camels كما يأتي[41]:

المصارف التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق بـــ (1) تتصف بالمؤشرات الآتية:

- درجة التحكم بمخاطر السوق لدى المصرف عالية.
- صافي أرباح المصرف قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة.
- مستوى الأرباح و ملاءة رأس المال على مستوى عالي من القوة في مواجهة مخاطر السوق.

المصارف التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق بـــ (2) لديها خصائص متشابهة كما في التصنيف السابق إلا أن هناك ضعف في نقطة واحدة أو أكثر من العوامل المذكورة، فدرجة التحكم بمخاطر السوق جيدة ومستوى الأرباح والملاءة لرأس المال قادران على مواجهة مخاطر السوق.

المصارف التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق بـــ (3) فإن درجة التحكم بمخاطر السوق لديه منخفضة وتحتاج إلى تحسين، كما أن صافي أرباح المصرف غير حساسة في مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، فضلاً عن أن مستوى الأرباح و ملاءة رأس المال غير قويين في مواجهة مخاطر السوق، الأمر الذي يستوجب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.

المصارف التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق بـــ (4) تظهر ضعفاً عاماً في عدد من العوامل المذكورة، مما يبرز الحاجة إلى إجراء تصحيحي لازم من قبل المصرف المركزي خاصة إذا كان هناك مشكلة حقيقية في التحكم بمخاطر السوق، وصافي أرباح المصرف غير حساسة في

[41] - Report of Federal Deposit Insurance Corporation - DSC Risk Management Manual of Examination Policies-2011- section 7.1\ p16.

مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، ويواجه مشكلات في الممارسات الإدارية، فضلاً عن أن مستوى الأرباح و ملاءة رأس المال لا يسمحان بمواجهة مخاطر السوق.

المصارف التي تصنف التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق بـــ (5) يشهد مشكلات حادة في التحكم بمخاطر السوق، وصافي أرباح المصرف غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح و ملاءة رأس المال ضعيفان في مواجهة مخاطر السوق، مما يعني أن جميع تلك العوامل غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراءات رقابية تصحيحية قوية، إذ إنه بدون هذه الإجراءات الفورية فإن خسائر فادحة قد تتسبب بإعسار المصرف.

المبحث الثالث: مؤشرات عناصر نموذج التقييم Camels:

سنتناول في هذا المبحث مؤشرات عناصر نموذج التقييم Camels والنسب التي تدخل في احتساب كل عنصر من العناصر وماهيتها ومدلولاتها وبالتالي تحديد درجة التصنيف لكل عنصر بهدف الوقوف على تقييم وتصويب أفضل.

1-3: مؤشرات كفاية رأس المال Capital Adequacy:

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال بحسب بازل 2 بعد التعديلات التي أدخلت على هذه النسبة (Cooke) بحيث تشمل المخاطر التشغيلية في حساب الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال ،أية نسبة Mac Donough (بازل2) عام 2004 والتي يتم احتسابها من خلال قسمة رأس المال المتاح على قيمة الموجودات الموزونة أو المرجحة بالمخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية حسب درجة المخاطرة كما يأتي:

رأس المال المتاح (شريحة 1+ شريحة 2+ شريحة 3) / المخاطر الائتمانية +(مقياس المخاطر السوقية 12,5x) + (مقياس المخاطر التشغيلية x 12,5) ≥ 8%

حيث أن الشريحة الثالثة تضم ديون مساندة قصيرة الأجل(2عام).

أما درجة التصنيف فيما يتعلق بعنصر كفاءة رأس المال بحسب Camels فهي كما في الجدول\ 3\ الآتي:

جدول\3\ درجات تصنيف كفاءة رأس المال بحسب Camels

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة كفاية رأس المال
1	well capitalized قوية	أكبر أو تساوي 10%
2	adequatelyجيدة	أكبر أو تساوي 8%
3	undercapitalizedمقبولة	أقل من 8%
4	significantly undercapitalized ضعيفة	أقل من 6%
5	critically undercapitalizedحرجة	أقل أو تساوي 2 %

Source: Report of Federal Deposit Insurance Corporation - DSC Risk Management Manual of Examination Policies.

2-3: مؤشرات جودة الأصول Assets Quality:

تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال – بصفة عامة – على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، إذ إن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييلها، كما أن تصنيف نوعية الأصول يعكس المخاطر الحالية والمستقبلية المتعلقة بالإقراض ومحفظة الاستثمار والعقارات المستملكة ،والنشاطات خارج الميزانية.

وتأخذ عملية تقييم جودة الأصول عادة بالحسبان النقاط الآتية[٤٢]:

- **التركيز الائتماني القطاعي:** التركز لمجمل التسهيلات الائتمانية في قطاع اقتصادي معين قد يعني انكشاف القطاع المصرفي للتطورات في هذا القطاع، فكثير من الأزمات المصرفية حدثت وتضخمت بفعل انتقال الأزمة من بعض القطاعات الاقتصادية إلى القطاع المصرفي بفعل تركز القروض في هذه القطاعات.
- **الاقتراض بالعملة الأجنبية:** كثير من الأزمات المصرفية حدثت في الفترات التي تتوسع فيها البنوك بالإقراض بالعملة الأجنبية لشركات محلية تفتقر لمصادر ثابتة من الإيرادات بالعملة الأجنبية مما يجعل هذه الشركات عرضة لمخاطر أسعار الصرف.
- **القروض غير العاملة:** وهي القروض التي يمنحها البنك بدون فوائد أو بفوائد مخفضة لا تغطي تكلفة القرض، فزيادة نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض يشير إلى ضعف محفظة الإقراض للمصرف وبالتالي هذا يؤثر في وضع التدفقات النقدية وصافي الدخل.
- **مخاطر الأصول:** وتمثل نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول، فانخفاض هذه النسبة لا يدل بالضرورة على جودة الاستثمار، إذ إن ارتفاع درجة الاستثمار في السندات الحكومية على سبيل المثال يدل على سياسة استثمارية متحفظة، أو قد يدل على أن هناك مشكلات في كفاية رأس المال إذ تقوم المؤسسات المالية بمحاولة تحسين معدل كفاية رأس المال لديها بالاستثمار في سندات الحكومة ذات وزن مخاطر قد يعادل الصفر وفقا لتصنيفات بازل، وهناك في الواقع خمسة معايير لتقييم جودة الأصول وهي:

المقدرة على الدفع Capacity – جودة الأصل التي منح بضمانة القرض Collateral – الحاجة للاقتراض Condition– رأس المال ويساوي الفرق بين قيمة أصول المقترض والتزاماته Capital – و المواصفات التي تعكس مدى رغبة المقترض والتزامه في الوفاء بالقرض Character.

[٤٢] - الهندي ، عدنان - إدارة المخاطر المصرفية – مرجع سابق- ص 164.

- **الإقراض المرتبط:** وهو يعني الإقراض إلى مجموعة متصلة من العملاء (المقترضين) أو حتى الإقراض لمؤسسات أخرى متصلة بالمؤسسة المالية نفسها، فارتفاع نسبة القروض المرتبطة إلى إجمالي القروض يعكس نوعاً من مخاطر الائتمان بارتباط القروض بمجموعة صغيرة من المقترضين وعدم تنويع محفظة الائتمان على قطاع واسع من المقترضين

هناك العديد من النسب التي تقيس جودة الأصول مثل:

- **نسبة الديون الغير منتجة إلى إجمالي الأصول:** وتقيس هذه النسبة إجمالي الديون الغير منتجة إلى إجمالي الأصول كما يأتي:

نسبة الديون الغير منتجة = الديون الغير منتجة / إجمالي الأصول

- **نسبة الديون الغير منتجة إلى إجمالي القروض:** وتقيس هذه النسبة إجمالي الديون الغير منتجة إلى إجمالي القروض كما يأتي:

نسبة الديون الغير منتجة = الديون الغير منتجة / إجمالي القروض

ارتفاع هاتين النسبتين مؤشر سلبي على جودة الأصول والعكس صحيح.

- **نسبة التصنيف المرجح (WCR):** وتحسب هذه النسبية كما يأتي:

نسبة التصنيف المرجح = المخصصات / حقوق الملكية + المخصصات

والمخصصات. الملكية حقوق من المتعثرة الديون مخصصات حجم النسبة هذه وتقيس

- **نسبة إجمالي التصنيف (TCR):** تحسب هذه النسبة كما يأتي:

نسبة إجمالي التصنيف = القروض المتعثرة / حقوق الملكية + المخصصات

تقيس هذه النسبة حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصصات، وكلما انخفضت هذه النسبة كان أفضل لأن انخفاضها يعني انخفاض حجم مخصص الديون المتعثرة إلى حقوق الملكية ومخصصات الديون المتعثرة كافية لمواجهة مخاطر عدم الاسترداد.

وقد حدد نموذج Camels درجات التصنيف المتعلقة بتقييم جودة الأصول كما في الجدول \ 4\ الآتي:

الجدول (4) درجات تصنيف جودة الأصول بحسب Camels

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة التصنيف المرجح WCR Weighted classification ratio	نسبة إجمالي التصنيف TCR Total classification ratio	نسبة الديون الغير منتجة NPL Nonperforming loans
1	قوية	أقل من 5 %	أقل من 20 %	أقل من 1,25 %
2	جيدة	5 – 14,99%	20 – 49,99 %	1,26 – 2,5 %
3	مقبولة	15 – 34,99 %	50 – 79,99 %	2,6 – 3,5 %
4	حدية	35 – 60 %	80 – 100 %	3,6 – 5,5 %
5	ضعيفة	أكثر من 60 %	أكثر من 100 %	أكثر من5,5 %

Source: Uyen Dang- The Camel Rating System in Banking Supervision- A Case Study.

3-3: مؤشرات الإدارة Management:

إن قياس قدرة الإدارة على ضبط وتسيير السياسة المصرفية والائتمانية على نحو سليم، يمكن أن يتم من خلال عدة مؤشرات مثل اتجاهات الأرباح المتحققة عبر عدة فترات مالية ،القدرة على جذب الودائع و الكفاءة في توظيف الأموال ، ومدى التقيد بالقرارات والضوابط المنظمة للعمل المصرفي الصادرة عن السلطة النقدية. وفي هذا الخصوص يتعين على جهاز التفتيش والرقابة المصرفية بحث وتحليل العديد من القضايا المتعلقة بأداء الإدارة وأهمها[٤٣]:

- التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات السارية.
- قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة.
- دقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطة النقدية.
- خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا بالسوق المصرفي.
- قدرة الإدارة على التعامل مع المخاطر وإدارتها بكفاءة جيدة.
- قدرة الإدارة على مواجهة التقلبات في السوق المصرفية.

يوجد العديد من النسب التي تقيس جودة الإدارة نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الأصول Overheads \ Total assets

[٤٣] - حنفي، عبد الغفار- إدارة المصارف- دار الجامعة الجديدة للنشر- مصر-2006 - ص92.

- نسبة إجمالي الدخل التشغيلي إلى إجمالي الأصول Total Operating Income \ Total assets
- نسبة إجمالي النفقات التشغيلية إلى إجمالي الدخل التشغيلي

Total Operating Expenses \ Total Operating Income

- نسبة إجمالي النفقات التشغيلية إلى إجمالي الأرباح

Total operating expenses / total earnings

وقد حدد نموذج Camels درجات التصنيف المتعلقة بتقييم عنصر الإدارة كما في الجدول \5\ الآتي والذي يأخذ نسبة إجمالي النفقات التشغيلية إلى إجمالي الأرباح بوصفه مؤشراً رئيسياً لتقييم هذا العنصر[44]:

جدول \5\ درجات تصنيف الإدارة بحسب Camels

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة إجمالي النفقات التشغيلية / إجمالي الأرباح
1	قوية	أقل أو تساوي 25%
2	جيدة	26% - 30%
3	مقبولة	31% - 38%
4	ضعيفة	39% - 45%
5	حرجة	أكثر أو تساوي 46%

Source: Gull , Zeb and Catherine Lions - Camels Rating System for Banking Industry .

4-3: مؤشرات الربحية Earnings:

تقيس الربحية قدرة المصرف على استمرارية تحقيق الإيرادات ونموها بصورة متوازنة، وتطبي ق سياسات سليمة للحد من النفقات العامة، ومتابعة الديون بشكل يضمن عدم تعثرها.

و تصنيف الربحية يجب ألا يعكس فقط حجم و اتجاه الأرباح وإنما العوامل التي يمكن أن تؤثر في مقدار أو نوعية هذه الأرباح، مثل مخاطر الإقراض والتي تخلق الحاجة لتشكيل مخصصات لها وبالتالي يمكن أن تعرض أرباح البنك إلى التغيير نتيجة تغير سعر الفائدة ، وكذلك فإن نوعية الأرباح يمكن أن تتأثر بالاعتماد على أرباح غير متكررة أو على ميزة ضريبية معينة ،كذلك فان الربحية يمكن أن تتأثر بعدم القدرة على الحصول على الاحتياجات التمويلية أو عدم القدرة على ضبط النفقات أو تبنى إستراتيجية ضعيفة.

[44] - Gull , Zeb and Catherine Lions - Camels Rating System for Banking Industry – 2011- PAK - P.57

وتُعد جودة الأصول ذات تأثير مباشر وكبير على الأرباح، ولبيان مدى تأثير هذه الأصول على الأرباح في الأجل القصير، يستخدم عادة النسب الآتية بهدف تقييم الأرباح كما يأتي [٤٥]:

- **العائد على إجمالي الأصول(ROA)** Return on Assets:

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بالمعيار المصرفي، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح وتحتسب كما يأتي:

ROA = صافي الدخل / إجمالي الأصول

- **العائد على الأسهم (حقوق الملكية) (ROE)** Return on Equity:

تقيس هذه النسبة مدى اتجاه العائد على الأموال المستثمرة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بالمعيار المصرفي، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على مدى قدرة المصرف تحقيق أرباح أعلى على حقوق الملكية أو رأس المال المملوك والعكس صحيح وتحتسب كما يأتي:

ROE = صافي الدخل / إجمالي الأسهم (حقوق الملكية)

وقد حدد نموذج Camels درجات التصنيف المتعلقة بعنصر الربحية لكلا النسبتين كما في الجدول \6\ الآتي:

جدول \6\ درجات تصنيف الربحية بحسب Camels

درجة التصنيف	نوع التصنيف	ROA	ROE
1	قوية	أكبر أو تساوي 1%	أكبر أو تساوي 22%
2	جيدة	%0,8 - %0,9	%17 - %21,9
3	مقبولة	% 0,35 - %0,7	%10 - %16,99
4	ضعيفة	%0,25 - %0,34	%7 - %9,99
5	حرجة	أقل أو تساوي 0,24%	أقل من 6,99%

Source: Gull , Zeb and Catherine Lions - Camels Rating System for Banking Industry.

5-3: مؤشرات السيولة Liquidity:

لما كانت إحدى مسؤوليات الإدارة الرئيسية هي الاحتفاظ بأصول سائلة كافية لتلبية الالتزامات اليومية، وزيادة الأرباح إلى حدها الأقصى وتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى، فإن الأمر يتطلب المعرفة التامة

[٤٥]- Kohn , Meir– Financial Institutions and Markets – Irwin McGraw – Hill , NY, USA , 2006- P.75 .

بهذه المسؤوليات، وكذلك تطورات الميزانية، وبقاعدة العملاء والقروض والودائع والبيئة الاقتصادية، فالإدارة التي تحتفظ بمستوى عالٍ من الأصول السائلة تأخذ بمخاطر قليلة وتجني أرباح منخفضة، وبالعكس فإن الإدارة التي تحتفظ بمستوى منخفض من الأصول السائلة تجني أرباح قوية(من خلال الإقراض) وبالتالي تحتفظ بأصول تنطوي على مخاطر[٤٦].

وعند تقييم سيولة البنك يجب أن تأخذ بالحسبان المستوى الحالي للسيولة وكذلك الحاجة المستقبلية للسيولة نظرا للاحتياجات التمويلية ، فضلاً عن مستوى إدارة السيولة لدى البنك مقارنة مع حجم ودرجة تعقيده وحجم المخاطر لديه.

وتصنف السيولة لدى المصرف بصفة عامة إلى جزأين أساسيين كما يأتي[٤٧]:

أولاً: الاحتياطيات الأولية:

وهي الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف دون أن يكسب منها عائداً، وتتألف هذه الاحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من أربعة مكونات، هي:

١ -النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق:

يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات.

٢ -النقد لدى المصرف المركزي:

ويقسم النقد لدى المصرف المركزي إلى قسمين رئيسين الأول يمثل الاحتياطي القانوني للمصرف والثاني حساب جاري للمصرف لدى المركزي، أما الاحتياطي القانوني فهو النسبة القانونية التي يفرضها المصرف المركزي على المصارف العاملة والتي يجب أن يحتفظ بها المصرف ، أما الحساب الجاري فهو حساب يفتح لدى المصرف المركزي من أجل تعاملات المصرف مع المصارف والمؤسسات المتبقية.

٣ -الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى:

وهي الأموال التي يودعها المصرف لدى المصارف المحلية الأخرى.

٤ -الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج:

وهي الأرصدة النقدية لدى المراسلين في خارج البلد، والتي تمثل نسبة معينة تحددها طبيعة العلاقات الاقتصادية مع ذلك البلد والقوانين الاقتصادية والمصرفية السائدة فيه.

---

[٤٦] - حنفي، عبد الغفار- إدارة المصارف - مرجع سابق – ص 113.

[47] – عبدا لله ، خالد والطراد ، إسماعيل – إدارة العمليات المصرفية– المحلية والدولية– دار وائل للنشر،عمان – 2006– ص 76.

ثانياً: الاحتياطيات الثانوية:

الاحتياطيات الثانوية للمصرف هي عبارة عن موجودات سائلة مدرة للدخل، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها أنها تسهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطيات الأولية عن متطلبات المصرف.

يوجد العديد من النسب التي يمكن استخدامها لقياس السيولة وتتفاوت هذه النسب فيما بينها من حيث المكونات التي تدخل في حسابها و نذكر من أهمها:

- نسبة السيولة = نسبة الموجودات السائلة / إجمالي الأصول Liquid Assets \ Total Assets
- نسبة السيولة = نسبة إجمالي الودائع / إجمالي الأصول Total Deposits \ Total Assets
- نسبة السيولة = نسبة إجمالي الودائع / إجمالي المطاليب Total Deposits \ Total Liabilities
- نسبة السيولة = نسبة إجمالي القروض / إجمالي الودائع Total Loans \ Total Deposits

وقد حدد نموذج Camels درجات التصنيف المتعلقة بعنصر السيولة الخاصة بنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول كما في الجدول \7\ الآتي:

الجدول \7\ درجات تصنيف السيولة بحسب Camels

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة الموجودات السائلة / إجمالي الأصول
1	قوية	% 30 - % 35
2	جيدة	% 24 - % 29,99
3	مقبولة	% 18 - %23,99
4	ضعيفة	% 12 - % 17,99
5	حرجة	أقل من 12%

Source: Report of Federal Deposit Insurance Corporation - DSC Risk Management Manual of Examination Policies.

3-6: مؤشرات الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to Market Risk:

إن تقييم الحساسية لمخاطر السوق (مخاطر أسعار الفائدة و مخاطر أسعار الصرف) لا يعتمد على نسب أساسية مثل العناصر الأخرى لنموذج (Camels) وإنما يتوقف بدرجة كبيرة على مكونات الميزانية العمومية والأنشطة التي تتضمنها، وبسبب صعوبة هذا التحليل

فإن هذا المكون يحتاج إلى مفتشين يتمتعون بخبرة وكفاءة فنية عالية، وبالتالي هناك العديد من العوامل التي يتعين أخذها في الحسبان عند إجراء التفتيش من أهمها[٤٨]:

- حساسية هيكل الأصول والالتزامات للتغيرات العكسية في أسعار الفائدة و الصرف و الأسهم.
- قدرة الإدارة على قياس وضبط درجة التعرض للمخاطر.
- الائتمانية ومراقبة المخاطر لإدارة اللازمة والإجراءات للسياسات فعال لتطبيق قوية إدارة توفر.
- ملائمة ومرونة هيكل الميزانية في مواجهة مخاطر السوق.
- قدرة الإدارة على مراقبة التغيرات الجارية في البيئة التنافسية المصرفية.
- وجود نظم معلومات إدارية كافية تضمن انسياب وتدفق المعلومات ضمن تقارير مالية للإدارة العليا تحدد جميع المخاطر المحيطة بالعمليات والأنشطة بشكل دقيق ومنضبط.

نسب و مؤشرات الحساسية إلى مخاطر السوق[٤٩] :

1- GAP = RSAs –RSLs (1)

إذ إن:

GAP الفجوة بين الأصول والمطاليب الحساسة للمخاطر

RSAs= Rate Sensitive Assets الأصول الحساسة للمخاطر

RSLs = Rate Sensitive Liabilities المطاليب الحساسة للمخاطر

تقيس هذه النسبة الفجوة بين الموجودات والالتزامات الحساسة للمخاطر، فإذا كانت النتيجة سالبة فهذا يعني أن الالتزامات حساسة للمخاطر أكثر من الموجودات والعكس صحيح.

2- GAP = RSAs \ RSLs (2)

تترجم هذه النسبة ناتج المعادلة رقم (1) المذكورة أعلاه فإذا كانت قيمة الفجوة GAP موجبة فإن هذه النسبة نتيجتها واحد صحيح أو أكبر من واحد، أما إذا كانت النتيجة سالبة فهذا يعني أنها اقل من واحد. وبالتالي فإن هذه النسبة وناتج المعادلة السابقة توضحان وجود حساسية لمخاطر التغير في أسعار الفائدة.

3 - GAP \ Assets = % (3)

نسبة الفجوة إلى الموجودات والتي تقيس نسبة الموجودات الحساسة للمخاطر مقارنة مع المطاليب، فارتفاع هذه النسبة يعني أن الأصول الحساسة للمخاطر أكبر من المطاليب الحساسة للمخاطر والعكس صحيح.

---

٤٨ - الهندي،عدنان- إدارة المخاطر المصرفية - مرجع سابق- ص157.

49 -MacDonald , S. Scott and Koch Timothy- Management of Banking Courier- op.cit -p.170.

وقد حدد نموذج Camels درجات التصنيف المتعلقة بعنصر الحساسية لمخاطر السوق ووفق المعادلة رقم (3) كما هو مبين في الجدول \8\ الآتي:

الجدول \8\ درجات تصنيف الحساسية لمخاطر السوق بحسب Camels

درجة التصنيف	نوع التصنيف	GAP/ Assets
1	قوية	أقل أو تساوي 25%
2	جيدة	26% - 30%
3	مقبولة	31% - 37%
4	ضعيفة	38% - 42%
5	حرجة	أكبر أو تساوي 43%

Source: Gull , Zeb and Catherine Lions - Camels Rating System for Banking Industry

نهاية الفصل الثاني

الفصل الثالث

الإطار التطبيقي لنموذج التقييم المصرفي Camels

(تطبيق نموذج Camels على المصرف العقاري في سورية)

يقسم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول :تعريف بالمصرف العقاري في سورية:

1-1: رأسمال المصرف وفروعه.

1-2: أغراض المصرف.

1-3: الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف.

1-4: الموارد البشرية.

1-5: تكنولوجيا المعلومات.

1-6: الانتشار الجغرافي.

1-7: إدارة الموجودات \ المطلوبات.

1-8: الإستراتيجية المستقبلية.

المبحث الثاني: تطبيق نموذج Camels على المصرف العقاري:

2-1: كفاية رأس المال.

2-2: جودة الأصول.

2-3: الإدارة.

2-4: الربحية.

2-5: السيولة.

2-6: الحساسية لمخاطر السوق.

2-7: التقييم المركب للمصرف العقاري بموجب عناصر نموذج Camels.

المبحث الأول – تعريف بالمصرف العقاري في سورية:

يشكل المصرف العقاري حيزاً متميزاً في الاقتصاد الوطني ويؤثر تأثيراً مباشراً وايجابياً في مسيرة التنمية ،إذ يؤدي خدمات مصرفية عصرية جديدة ومتنوعة لها أثركبير في تنمية الوعي المصرفي ، وقد دخل المصرف العقاري تاريخا جديدا في التوسع والتجديد بما يتناسب مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القطر وفي إدخال أقنية توظيف جديدة وهامة في منح القروض والتسهيلات المصرفية المتنوعة. واتبع المصرف العقاري سياسة المصرف الشامل منذ بداية عام 2009م محققا في ذلك تحديا كبيرا في ظل المنافسة الشديدة في السوق المصرفية السورية وبدء تعامله بالقطع الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية، وعلى صعيد أخر فقد حقق المصرف العقاري نقلة نوعية فيما يتعلق بتقانة المعلومات ومساهمتها في نمو أعماله المتمثل منذ سنوات في إحداث تغير جذري في البنية التحتية للنموذج المعلوماتي بإدخال أحدث الأنظمة والبرامج في صلب أعماله كخدمة الانترنيت البنكي للاستعلام عن حسابات الزبائن وخدمة الرسائل القصيرة ، فضلاً عن خدمات الصراف الآلي.

أحُدث المصرف العقاري بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 1966م والذي عدل بالمرسوم التشريعي رقم 31 لعام 2005 ، إذ عرف هذا المرسوم المصرف العقاري كما يأتي:

المصرف العقاري مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وتشارك في تنمية الاقتصاد الوطني وترتبط بوزير المالية ويكون مركزها مدينة دمشق.

ويتكون رأس مال المصرف من قيمة الموجودات الثابتة و المبالغ المكتتب عليها بموجب مرسوم إحداثه رقم 29 لعام 1966، وتتكون مصادر التمويل لدى المصرف بصورة رئيسية من **رأسمال المصرف والودائع والأموال الاحتياطية.**

أما المساهمون في رأس مال المصرف فهم:

- مصرف سورية المركزي.
- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- صندوق تقاعد الموظفين.
- البلديات من الدرجة الأولى والثانية.
- المؤسسة العامة السورية للتامين.
- صندوق الدين العام.

1-1: رأسمال المصرف وفروعه :

يبلغ الرأسمال المدفوع للمصرف 3,450,000000 ل.س (ثلاثة مليارات وأربعمائة وخمسون مليون ليرة سورية) مأخوذ بتاريخ 2011/6/30م، وللمصرف 23 فرع وأربع مكاتب منتشرة في سورية كما هو موضح في الجدول \9\[٥٠]:

جدول \9\ فروع ومكاتب المصرف العقاري في سورية مأخوذ بتاريخ 2011/6/30م:

المدينة	المصرف العقاري	
	فرع	مكتب
دمشق	6	–
ريف دمشق	1	–
حلب	2	2
حمص	1	1
حماه	1	–
اللاذقية	3	–
طرطوس	3	–
ادلب	1	–
الحسكة	1	–
الرقة	1	–
دير الزور	1	–
درعا	1	–
السويداء	1	–
القنيطرة	–	1
مجموع الفروع	23	
مجموع المكاتب		4

[٥٠] - التقرير السنوي للمصرف العقاري لعام 2011- ص13.

2-1: أغراض المصرف:

يهتم المصرف العقاري بما يأتي[٥١]:

١ -القيام بجميع الأعمال والخدمات والتسهيلات المصرفية كافة.

٢ -دعم الحركة العمرانية والاقتصادية في البلاد من خلال تمويل المنشات العمرانية السكنية والسياحية والصناعية والتجارية والحرفية والصحية والتعليمية والبيئية.

٣ -تلبية حاجات التسليف ذو الأجل القصير والمتوسط والطويل.

٤ -تمويل مشاريع الجمعيات التعاونية السكنية والشركات التي تهدف إلى بناء العقارات المعدة بصورة رئيسية للسكن والعمل على مساعدتها.

٥ -تعبئة الموارد والادخارات وتوجيهها بما يحقق غايات المصرف.

٦ -تقديم المشورات الفنية والعقارية والقانونية والمالية للمتعاملين مع المصرف.

٧ -دراسة سبل تمويل المشاريع العمرانية ومخططاتها.

ويقوم المصرف في سبيل تحقيق أغراضه بما يأتي:

١ -منح التسهيلات المصرفية لآجال مختلفة والقروض لمدة لا تتجاوز عشرين عاما.

٢ -تمويل النشاط العمراني السكني والسياحي والصناعي والتجاري والحرفي والصحي والتعليمي والبيئي.

٣ -قبول الودائع بأنواعها.

٤ -تقديم الخدمات المصرفية المتطورة التي تعتمد على نظم الاتصالات الإلكترونية الحديثة بما فيها إصدار البطاقات المصرفية المحلية وقبول البطاقات العالمية بجميع أنواعها الائتمانية والاعتمادية بما لا يتعارض مع أنظمة القطع النافذة.

٥ -التأمين بالاتفاق مع الجهات التأمينية المرخصة وذلك في المجالات التي تتعلق بالتمويلات المصرفية التي يؤديها المصرف.

3-1: الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف:

وتقسم هذه الخدمات إلى نوعين:

١ -الخدمات المصرفية للأفراد(التجزئة): يقدم المصرف مجموعة واسعة من التسهيلات التي تتضمن الحسابات بأنواعها بالعملات المحلية والأجنبية، التحويلات الداخلية والخارجية غير

[٥١] - التقرير السنوي للمصرف العقاري – مرجع سابق ص24.

التجارية ، القروض العقارية (شراء،إكمال،إعادة إكمال)، قرض البطاقة المصرفية (Syria card). وتغطي هذه التسهيلات شبكة واسعة من الفروع المجهزة بالتجهيزات والبرمجيات كافة الهادفة لتحسين نوعية الخدمة ومضاعفة قاعدة العملاء وتلبية احتياجاتهم.

٢ -الخدمات المصرفية للشركات: يقدم المصرف خدمات التحويلات التجارية الخارجية والتسهيلات المصرفية كالاعتمادات التجارية والكفالات المصرفية والبوالص، كما يقدم قروضاً للمؤسسات التجارية والصناعية والسياحية والحرفية والتعليمية.

1-4: الموارد البشرية:

تشكل الموارد البشرية من كفاءة عاملين وخبرات متراكمة مكونا أساسيا من مكونات الميزات التنافسية للمصرف العقاري، ويسعى المصرف باستمرار لتأمين الدعم الأكثر تطورا والتوجيه المناسب لإدارة الكفاءات من خلال وضع خطط عمل لرفع مستوى كفاءة العاملين وتوسيع البرامج التدريبية الداخلية والخارجية والاستفادة من المنح المقدمة والخبرات المحيطة للاستفادة بتحسين أداء العاملين وتحقيق أفضل النتائج، وبلغ فريق العمل في المصرف حتى نهاية عام 2010م 1150 عاملا يتمتعون بالكفاءات والمهارات الضرورية التي تواكب التطور الذي يشهده القطاع المصرفي في سورية.

1-5: تكنولوجيا المعلومات:

نتيجة لتطور العمليات المصرفية وازدياد المنافسة يسعى المصرف لتطبيق التقانات الإلكترونية الجديدة وتطويرها بهدف تسهيل خدمة عملاء المصرف، فقد تم إدخال الخدمات الإلكترونية الحديثة عبر بوابة الدفع الإلكترونية من خلال موقع المصرف الإلكتروني والتي تعد البنية التحتية لمشروع الحكومة الإلكتروني والتجارة الالكترونية ومساهمة في نشر الثقافة المصرفية الإلكترونية في سورية، إذ أصبح بإمكان العميل إدارة حساباته عبر الإنترنيت وتسديد الفواتير وتسديد أقساط قروضه العقارية في أي مكان وفي أي وقت.

1-6: الانتشار الجغرافي:

حافظ المصرف على وتيرته التوسعية وتعزيز حضوره في المحافظات السورية كافة، إذ بلغ عدد فروع المصرف 23 فرع و 4 مكاتب منتشرة في المحافظات السورية كافة وجميعها تعمل بوصفها وحدة متكاملة تقدم المستوى نفسه من الخدمات النوعية، كما اتسع نطاق التغطية الالكترونية للمصرف من خلال شبكة آلات الصراف الالكترونية البالغة 190 جهاز خدمة موزعة في المدن السورية كافة .

1-7: إدارة الموجودات \ المطلوبات:

نظرا لدخول المصرف العقاري في مشروع البنك الشامل وتنوع محفظة القروض وتعدد العملات وإحداث مديرية خاصة لإدارة العمليات الخارجية، فقد قام المصرف برفع سوية أسلوب إدارة الموجودات لديه، إذ تم تشكيل لجنة مركزية تهدف إلى مراقبة وإدارة الحجم والتكلفة والمردود في جانبي الميزانية والتنسيق الاستراتيجي بين إدارة الموجودات وإدارة المطلوبات لتفادي مخاطر الفجوات ولتحقيق تنمية مستقرة لصافي الهامش ومردود الاستخدامات وكلفة المصادر.

1-8: الإستراتيجية المستقبلية:

وتتضمن الخطط الآتية:

- وضع سياسة خاصة بالمصرف لممارسة الحوكمة ولوضع الآلية الفعالة في إدارة العلاقات مابين مجلس إدارة المصرف والإدارة التنفيذية والجهات الأخرى ذات العلاقة بالبنك (البنوك، المودعين، الجهات الرقابية) استنادا إلى مبادئ الحوكمة المؤسساتية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) و لجنة بازل 2 حول الحوكمة المؤسساتية ودليل الحوكمة الصادر عن المصرف المركزي و القوانين والأنظمة المعمول بها والمطبقة على المصارف العامة.
- دعم مسيرة المصرف باتجاه الشمولية والالتزام بالمعايير الدولية والترويج للمصرف بالطرق العملية الصحيحة في ضوء المنافسة المحيطة، وذلك بالعمل على إحداث مديرية المخاطر والالتزام والتسويق والتدقيق الداخلي كمديريات مستقلة تتحمل مسؤوليتها في دعم مسيرة المصرف.
- التوسع بإحداث فروع جديدة في ريف دمشق وحماه والسويداء والمدن الصناعية في عدرا وحسيا الشيخ نجار.

المبحث الثاني: تطبيق نموذج التقييم Camels على المصرف العقاري.

كما ذكرنا في تعريف نموذج التقييم المصرفي Camels في الفصل السابق بأنه أداة للرقابة المصرفية المباشرة والتي تتضمن عدة عناصر رئيسية يتم من خلالها تقييم أداء وسلامة المركز المالي للمصرف بالاعتماد على نتائج تحليل البيانات الدورية والغير دورية للمصارف والتي تقدمها هذه المصارف للجهات الرقابية. وهذه العناصر هي:

- كفاية رأس المال Capital Adequacy.
- نوعية الأصول Assets Quality.
- الإدارة Management.
- الربحية Earnings.
- السيولة Liquidity.
- الحساسية Sensitivity.

والجدير بالذكر هنا بأن نموذج التقييم Camels لم يحدد نسب معينة في احتساب مؤشرات كل عنصر من هذه العناصر، وإنما حدد فقط الجوانب الرئيسية (العناصر) التي يجب أن تدرس وتؤخذ في الحسبان عند إجراء عملية التقييم لأي مصرف من المصارف.

وبالتالي فإن مؤشرات كل عنصر تتضمن أهم النسب المستخدمة والمثبتة علميا وإحصائيا والموصى بها من قبل الخبراء في مجال تحديد درجة كفاية كل عنصر من العناصر السابقة الذكر.

سنتناول في هذا المبحث التطبيق العملي لهذه العناصر على البيانات المالية للمصرف العقاري خلال الفترة الممتدة من عام 2006- 2011م كون الخمسة أعوام الأولى كانت تشهد ظروف طبيعية يعيشها الاقتصاد السوري في حين أن عام 2011م شهد ظروف استثنائية مرت بها سورية متمثلة بمجموعة العقوبات الاقتصادية التي فرضت على الاقتصاد السوري بصفة عامة وعلى القطاع المصرفي بصفة خاصة، وبالتالي الوقوف على النتائج التي يمكن أن يقدمها تطبيق نموذج التقييم المصرفي CAMELS وقدرته على تقييم أداء وسلامة المركز المالي للمصرف العقاري خلال الفترة المدروسة.

1-2: كفاية رأس المال:

استنادا إلى مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية الصادرة في تموز عام 1988 ونيسان عام 1996 الخاصة بقياس كفاية رأس المال وانسجاما مع مقررات بازل 2 الصادرة في حزيران 2006 المتعلقة بكفاية الأموال الخاصة للمصارف فقد أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم 253 لعام 2007 المتضمن اعتماد مشروع التعليمات الخاصة بتحديد نسبة كفاية الأمـــوال الخاصة والطلب إلى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية العمل على تطبيق وتنفيذ ماورد فيها ، إذ تنص تعليمات القرار التنفيذية الصادرة بتاريخ 2007\1\23 على أن لا تتدنى نسبة كفاية الأموال الخاصة في أي وقت كان عن 8% والتي تحتسب على أساس الميزانيات المجمعة للإدارة والفروع في سورية والخارج. وتحتسب هذه النسبة بالمعادلة الآتية[٥٢]:

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية + مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية}} \times 100 \geq 8$$

أي أن نسبة الملاءة هي ناتج قسمة الأموال الخاصة الصافية الظاهرة في البسط على مجموع العناصر التالية الظاهرة في المقام:

- مخاطر الائتمان ومخاطر حسابا ت الموجودات وحسابات خارج الميزانية المثقلة بأوزان المخاطر المحددة في هذا القرار.
- مخاطر السوق وتشمل:
  - مخاطر أسعار الفائدة للأدوات المالية ذات الفوائد الثابتة أو المتحركة المحتفظ بها للمتاجرة وذلك بعد تثقيل كل أداة حسب درجة مخاطرها.
  - مخاطر السوق لمراكز الأسهم المحمولة المحتفظ بها للمتاجرة.
  - مخاطر مراكز القطع الإجمالي ومركز الذهب.
  - المخاطر التشغيلية.

ويتم احتساب نسبة كفاية رأس المال للمصرف بحسب القرار 253 لعام 2007 وفق الجدول \10\ الآتي:

٥٢ - قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 لعام 2007.

جدول \10\ احتساب نسبة كفاية الأموال الخاصة بحسب القرار 253 لعام 2007

المرجع	التفصيل
النموذج رقم (2)	**أ -الأموال الخاصة الصافية**
	أ-1 : صافي الأموال الخاصة الأساسية
	أ-2 : الأموال الخاصة المساندة
النموذج رقم (3)	**ب - الموجودات المثقلة**
	ب-1 : المخاطر الائتمانية ومخاطر الموجودات الأخرى
النموذج رقم (4)	**ج - حسابات خارج الميزانية المثقلة**
	د - مخاطر السوق
النموذج رقم (5)	د-1: مخاطر السوق المحددة لأسعار الفائدة
	د-2: مخاطر السوق العامة لأسعار الفائدة
النموذج رقم (6)	د-2-1: ذات العائد أقل من 3%
النموذج رقم (7)	د-2-2: ذات العائد أكثر من 3%
النموذج رقم (8)	د-3 : مخاطر السوق لمراكز الأسهم المحمولة
النموذج رقم (9)	د-4 : مخاطر السوق لمركز القطع الإجمالي ومركز الذهب
النموذج رقم (10)	**هـ- المخاطر التشغيلية**
	نسبة الكفاية = أ / (ب + ج + د + هـ)

المصدر: النموذج رقم \1\ وفق تعليمات القرار253 لعام 2007.

سنتناول فيما يأتي مكونات الجدول السابق بالتفصيل:

أ -الأموال الخاصة الصافية:

وتتكون بحسب المادة \ 7\ من التعليمات التنفيذية للقرار 253 لعام 2007 من الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة المساندة، كما يأتي:

أ-1: الأموال الخاصة الأساسية وتتكون من:

- رأس المال المكتتب به.
- الاحتياطي القانوني.
- الاحتياطي الخاص.
- احتياطيات أخرى (باستثناء فروقات إعادة التخمين).
- حسابات تغذية رأس المال (إعانات الدولة أو المركز الأم للمصرف).
- احتياطيات تعزيز المشاريع الزراعية.
- علاوات الإصدار والاندماج.
- مؤونات أخرى(غير مخصصة لتغطية أية مخاطر أو نفقات محتملة).
- الأرباح المدورة من السنوات السابقة.
- صافي أرباح السنة المالية والتي لم يتم تدويرها بعد إلى الأرباح المدورة وذلك بعد استبعاد أنصبة الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين من هذه الأرباح.

ينزل منها:

- أقساط رأس المال المكتتب بها غير المسددة.
- صافي الأسهم والمساهمات في المصارف والمؤسسات المالية.
- صافي الموجودات الثابتة غير المادية.
- أسهم المصرف المعاد شراؤها.
- صافي الخسائر الدفترية لغاية نهاية الفترة.
- الخسائر غير المحققة عن استثمارات مالية.
- النقص في المؤونات على الديون غير المنتجة للفوائد المقدرة وغير المكونة من قبل المصرف.
- النقص في المؤونات المقدرة على باقي الموجودات وغير المكونة.
- المبالغ الممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من جانبهم أيهما أكبر.

أ-2: الأموال الخاصة المساندة تتكون من:

- فروقات إعادة التخمين.
- 50% من الأرباح غير المحققة على محفظة الأوراق المالية المتوافرة للبيع.
- الديون المشروطة(subordinated debt) الناتجة عن الاقتراض من الغير والتي يتوافر فيها الشروط الآتية:

أ. أن تكون موضوع موافقة مسبقة من الجمعية العمومية للمساهمين ومن مجلس النقد والتسليف وذلك قبل إبرام عقد اقتراضها.

ب. أن لا تسدد هذه الديون إلا حسب رغبة المصرف المقترض وبترخيص من مجلس النقد والتسليف، كما لا يجوز طلب استرجاع هذه الأموال قبل مضي مدة خمس سنوات من تاريخ اقتراضها إلا في حالة استبدالها بأموال خاصة أخرى لها النوعية نفسها أو أفضل شروطا للمصرف.

ت. أن ينص عقد الاقتراض على حرية المصرف في تأجيل دفع الفوائد المترتبة عليها والتي يجب أن لا تتجاوز نسبتها نسبة الفائدة السارية على سندات الدولة عند اقتراضها أو أية نسبة أخرى يحددها مجلس النقد والتسليف، أما إذا كانت قيمة هذه السندات بالعملة الأجنبية، فيجب ألا يفوق معدل الفائدة المحتسبة عليها معدل فائدة (LIBOR)[٥٣] وفي جميع الأحوال لا تدفع هذه الفوائد إلا في حالة توافر أرباح حرة يوافق عليها مجلس النقد والتسليف.

ث. أن ينص عقد الاقتراض على إمكانية استعمال الدين المشروط والفوائد السارية علية غير المستحقة الدفع لامتصاص خسائر المصرف.

ج. ألا تسدد هذه الديون إلا بعد تسديد الودائع كافة و ديون المقترضين الآخرين كافة في حال تصفية المصرف قبل تاريخ استحقاق هذه السندات وذلك بعد أخذ موافقة مجلس النقد والتسليف بناء على اقتراح مفوضية الحكومة لدى المصارف على هذا السداد.

وبحسب المادة \ 8\ من القرار 253 يجب ألا تتجاوز الأموال الخاصة المساندة قيمة الأموال الخاصة الأساسية، كما ويجب ألا تتجاو ز مجموع الديون المشروطة أعلاه 50% من الأموال الخاصة الأساسية وعلى أن ينزل سنويا منها ما نسبته 20% وذلك بعد كل سنة من السنوات التي تسبق تاريخ استحقاقها.

[٥٣] - LIBOR (London Interbank Offered Rate) وهو معدل سعر الفائدة على القروض المتبادلة بين البنوك في سوق لندن ، ويعتبر من المعدلات المرجعية الأوسع استخداما في العالم للقروض قصيرة الأجل وفي تسعير العديد من المشتقات المالية ، ويتم احتسابه يوميا من قبل جمعية البنوك البريطانية.

ويتم احتساب الأموال الخاصة الصافية وفقا للنموذج \2\ المحدد بالقرار 253 لعام 2007م.

ب الموجودات المثقلة:

وهي المخاطر الائتمانية ومخاطر حسابات الموجودات المثقلة بأوزان المخاطر المحددة بتعليمات القرار 253 لعام 2007 (المادة9) وفق التفصيل الآتي:

ب-1: المخاطر الائتمانية ومخاطر الموجودات الأخرى: ويتم احتساب هذه المخاطر وفقا للنموذج رقم \3\ المحدد في القرار المذكور بعد تثقيلها بالنسب المحددة في النموذج رقم \ 11\ المحدد أيضا في هذا القرار.

ج- حسابات خارج الميزانية المثقلة:

بالنسبة لمخاطر الحسابات خارج الميزانية فيتم احتسابها وفقا للنموذج رقم \ 4\ المحدد في القرار 253 بعد تحويلها وفقا لمعامل التحويل الخاص بكل حساب، كما هو موضح في النموذج رقم \12\ المحدد في القرار253 أيضا.

د- مخاطر السوق:

تتكون مخاطر السوق بحسب المادة 10 من القرار253 من العناصر الآتية:

د-1: مخاطر السوق المحددة لأسعار الفائدة والتي تشمل مخاطر السوق المحددة لأسعار الفائدة المتعلقة بالأداة المالية ذاتها أو المتعلقة بالجهة المصدرة لهذه الأداة والمحتفظ بها للمتاجرة ويتم احتساب هذه المخاطر وفقا للنموذج رقم \ 5\ المحدد بالقرار بعد تثقيلها بنسب التثقيل الخاصة بها لمواجهة الأعباء على الأموال الخاصة والتي يتم تحديدها طبقا للجهة المصدرة لها وطبقا لدرجة تصنيفها الصادرة عن مؤسسات تصنيف مقبولة دوليا أو مقبولة من قبل مجلس النقد والتسليف، وقد نصت المادة 10 من القرار253 على درجات التصنيف وأوزان التثقيل الخاصة بمخاطر الأوراق المالية المحتفظ بها للمتاجرة كما هو موضح في الجدول رقم \11\ الآتي:

جدول \11 \ المخاطر المحددة للأوراق المالية وأوزان التثقيل الخاصة بها

الجهة المصدرة للأوراق المالية	درجة التصنيف	نسبة التثقيل		
الجمهورية العربية السورية ومصرف سورية المركزي	–	صفر %		
الدول الأخرى والمصارف المركزية في هذه الدول (بغض النظر عن استحقاق هذه الأوراق)	AA- - AAA	صفر %		
الدول الأخرى والمصارف المركزية في هذه الدول		استحقاق الأوراق المالية		
		أقل من 6 أشهر	**بين 6 و24 شهر**	**أكثر من 24 شهر**
	A- - A+	%0,25	%1	%1,6
	BBB- - BBB	%1	%1,6	%4
	B- - BB+	%8	%8	%8
	-Bأقل من	%12	%12	%12
	غير مصنفة	%8	%8	%8
مؤسسات القطاع العام	—	**أقل من 6 أشهر**	**بين 6 و24 شهر**	**أكثر من 24 شهر**
		%0,25	%1	%1,6
مؤسسات القطاع العام في الدول الأخرى (بالعملة الأجنبية)	AA- - AAA	%0,25	%1	%1,6
	A - - A+	%4	%4	%4
	BBB- - BBB+	%8	%8	%8
	B- - BB+	%8	%8	%8
	-Bأقل من	%12	%12	%12
	غير مصنفة	%8	%8	%8
المصارف السورية	——	**أقل من 6 أشهر**	**بين 6 و24 شهر**	**أكثر من 24 شهر**
		%1,6	%1,6	%1,6
المصارف في الدول الأخرى	AA- - AAA	%1,6	%1,6	%1,6
	A - - A+	%4	%4	%4
	BBB- - BBB+	%8	%8	%8
	B- - BB+	%8	%8	%8
	-Bأقل من	%12	%12	%12
	غير مصنفة	%8	%8	%8
مؤسسات القطاع الخاص الكبيرة		%8	%8	%8

المصدر: التعليمات التنفيذية للقرار 253 لعام 2007.

د-2: مخاطر السوق العامة لأسعار الفائدة للأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والتي تتأثر أسعارها بأحوال السوق العامة وبتغيرات معدلات أسعار الفائدة السائدة وتشمل كل من مخاطر السوق العامة لأسعار الفائدة ذات العائد أقل من 3% ويتم احتسابها وفقا للنموذج رقم \ 6\ المحدد بالقرار 253 وذات العائد أكثر من 3%، ويتم احتسابها وفقا للنموذج رقم \ 7\ المحدد بالقرار 253 أيضا.

د-3: مخاطر السوق لمراكز الأسهم المحمولة المحتفظ بها للمتاجرة والتي تتكون من مخاطر السوق المحددة والتي تنتج عن تراجع أوضاع الجهة المصدرة لها، ومخاطر السوق العامة والتي تنتج عن التغير السلبي الذي يطرأ على مؤشر الأسعار للسوق المالي المتداولة فيه هذه الأسهم، ويتم احتساب هذه المخاطر وفقا للنموذج رقم \8\ المحدد بالقرار 253.

د-4: مخاطر السوق لمركز القطع الإجمالي ومركز الذهب إذ تنتج مخاطر مراكز القطع عن تقلب أسعار عملات هذه المراكز مقابل الليرة السورية والتي يتم احتسابها وفقا للنموذج رقم \ 9\ المحدد بالقرار 253.

هـ - المخاطر التشغيلية:

لقياس الأعباء المترتبة على الأموال الخاصة لقاء المخاطر التشغيلية ، يتبع أسلوب المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach المعتمد بموجب تعليمات لجنة بازل للرقابة المصرفية ، كما هو موضح بالنموذج رقم \10\ المحدد بالقرار 253.

اعتمادا على ما سبق يبين الجدول \ 12\ نسبة كفاية رأس المال للمصرف العقاري خلال الفترة 2007-2011 والمحتسبة في 12/31 من كل عام وفقا للجدول رقم \10\ ، (مع العلم أنه تم إغفال عام 2006 على أساس أن قرار مجلس النقد والتسليف لم يكن قد صدر بعد في هذا العام) كما يأتي:

جدول ١١٢١ احتساب نسبة كفاية الأموال الخاصة (رأس المال) للمصرف العقاري خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١م بآلاف الليرات السورية

المرجع	التفاصيل	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
النموذج رقم (٢)	ا- الأموال الخاصة الصافية = (ا-١)+(ا-٢)	٦٩٨٧٦٨٨	٩٢٢٨٣٣٧	١٢٩٥٥٧٣٧	١١٤٥١٥٠٦	١٣١٤٣٦٦٥
	أ-١ : صافي الأموال الخاصة الأساسية	٥٣٠٧٤٣٤	٥٤٠٩١١٦	٨٤٤٥١٨٩	١١٠٥٩٥٧٧	١٢٢٨٣٣٩١
	أ-٢ : الأموال الخاصة المساندة	١٦٦٠٢٥٤	٣٨٢٢٢٢١	٤٥١٠٥٥١	٣٩١٩٢٩	٨٩٠٣٠٤
النموذج رقم (٣)	ب- الموجودات المثقلة	٤٠٣٠٨٨١	٤٢١٠٥٥٤	٥٣٠٠٤٧٩	٦٥٥٤٨١٦	٦٧١٣٣٤٣
	ب-١ : المخاطر الائتمانية ومخاطر الموجودات الاخرى	٤٠٣٠٨٨١	٤٢١٠٥٥٤	٥٣٠٠٩٧٩	٦٥٥٤٨١٦	٦٧١٣٣٤٣
النموذج رقم (٤)	ج - حسابات خارج الميزانية المثقلة	١١٢٠٤٤٤	١٧٥٠٢٥٥	٢٩٨٠٢٢٠	٢٤٠٩٨٨٨	١٩٢٠٨٣٥
	د- مخاطر السوق=(د-١) +(د-٢)+(د-٣)+(د-٤)	٣٩٥٨٨٧	٥٩١٨٤١	٥١٥٢٣٠	٥٣٠٥٧٤	٤٨٧٢٩٣
النموذج رقم (٥)	د-١: مخاطر السوق المحددة لأسعار الفائدة					
	د-٢: مخاطر السوق العامة لأسعار الفائدة					
النموذج رقم (٦)	د-٢-١: ذات العائد أقل من ٣%					
النموذج رقم (٧)	د-٢-٢: ذات العائد أكثر من ٣%					
النموذج رقم (٨)	د-٣ : مخاطر السوق لمراكز الأسهم المحاولة					
النموذج رقم (٩)	د-٤ : مخاطر السوق لمركز القطع الإجمالي ولمركز الذهب					
النموذج رقم (١٠)	هـ- المخاطر التشغيلية	٣٥٩٧٤٩٣	٥٣٠٨٥٥١	٧٣٠٣٢٥١	٦٢٨٦٠٠٥	٦٣٣٨٨٢٢
	مجموع (ب+ج+د+هـ)	٩١٤٥١٧٥	١١٨٣١٢٠١	١٥٧٤٩٩٨٠	١٥٧٨١٢٩٣	١٥٤٦٠٢٩٣
	نسبة الكفاية = ا / (ب + ج + د + هـ)	٠,٧٩	٠,٧٨	٠,٨١	٠,٧٣	٠,٨٥
	متوسط نسبة الكفاية خلال الفترة	٠,٧٨				

المصدر: التقرير السنوي للمصرف العقاري للأعوام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨-٢٠٠٩ -٢٠١٠ - ٢٠١١..

من خلال النتائج السابقة نجد أن:

- حققت نسبة كفاية رأس المال معدلات عالية في جميع سنوات الدراسة مقارنة مع النسبة المحددة بالقرار 253 لعام 2007.
- بلغت نسبة كفاية رأس المال أعلى حد لها في عام 2011 نظرا لارتفاع حجم الأموال الخاصة الأساسية والمساندة في هذا العام مقارنة مع الأعوام المتبقية الأخرى.
- بلغت نسبة كفاية رأس المال أدنى حد لها عام 2010 نظرا لانخفاض صافي الأموال الخاصة مقابل الأصول المرجحة بالمخاطر.
- بلغت نسبة كفاية رأس المال بالمتوسط خلال فترة الدراسة 78% وهو معدل عالي مقارنة مع النسبة المحددة بالقرار 253 لعام 2007 وهذا يُعد مؤشرا جيدا على أداء المصرف خلال الفترة المدروسة.

نستطيع من خلال نتائج الجدول السابق مقارنة درجات التصنيف المتعلقة بتقييم كفاية رأس المال في الجدول \3\ بحسب نموذج Camels كما في الجدول \13\ الآتي:

جدول \13\ مقارنة نتائج نسبة كفاية رأس المال للمصرف العقاري مع النسب المحددة وفق Camels خلال الفترة 2007-2011:

العام	نسبة كفاية رأس المال	درجة التصنيف
2007	**%10 < % 76**	1 قوية
2008	**%10 < % 78**	1 قوية
2009	**%10 < % 81**	1 قوية
2010	**%10 < % 73**	1 قوية
2011	**%10 < % 85**	1 قوية
متوسط الفترة	**%10 < % 78**	**1 قوية**

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الجدول \12\ والجدول \3\.

من الجدول السابق نجد أن نسبة كفاية رأس المال للمصرف العقاري خلال الفترة قد حققت درجات تصنيف قوية في جميع سنوات الدراسة وبالتالي وبحسب نموذج التقييم Camels وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 لعام 2007 فإنه يمكن تصنيف المصرف بالنسبة لكفاية رأس المال في **المستوى الأول أي التصنيف رقم \1** وهذا يعطي المؤشرات الآتية حول أداء المصرف:

-استثمار جيد للأرباح.

-النمو الجيد للأصول.

-خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية، وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها.

-الحجم المنخفض للأصول المتعثرة، وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.

2-2: جودة الأصول:

تُعد جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نموذج التقييم Camels لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، وحيازة البنك على أصول جيدة يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال.

وبحسب نموذج التقييم Camels تقاس جودة الأصول بالنسب الآتية:

- **نسبة التصنيف المرجح (WCR):** وتقيس هذه النسبة مخصصات الديون المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصصات وتحسب كما يأتي:

$$\text{نسبة التصنيف المرجح (WCR)} = \frac{\text{المخصصات}}{\text{حقوق الملكية + المخصصات}} \times 100$$

- **نسبة إجمالي التصنيف (TCR):** وتقيس هذه النسبة حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصصات وتحسب كما يأتي:

$$\text{نسبة التصنيف الإجمالي (TCR)} = \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{حقوق الملكية + المخصصات}} \times 100$$

- **نسبة الديون الغير منتجة (NPL):** وتقيس هذه النسبة حجم الديون الغير منتج ة أو القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض كما في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الديون الغير منتجة (NPL)} = \frac{\text{الديون الغير منتجة}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100$$

انخفاض هذه النسب يُعد مؤشراً على ملاءة جيدة لرأس المال و انخفاض حجم الديون المتعثرة والانتظام في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة والإدارة الجيدة للائتمان.

وقد حدد نموذج camels النسب المتعلقة بتقييم جودة الأصول كما في الجدول \4\ .

يبين الجدول \14\ كل من نسبة التصنيف المرجح (WCR) ونسبة إجمالي التصنيف(TCR) ونسبة الديون الغير منتجة (NPL) كما يأتي:

جدول \14\ نسبتي (WCR) و (TCR) للمصرف العقاري خلال الفترة 2006- 2011م بآلاف الليرات السورية

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المخصصات (1) (المؤونات)	619151	915403	1385189	2087503	3551645	3824989
#حقوق الملكية	5906749	6987688	9228337	19255737	20009494	20449082
القروض المتعثرة (صافي الديون غير المنتجة) (2)	1093512	1866873	2881471	2334370	2566245	3558751
حقوق الملكية + المخصصات (3)	6525900	7903091	10613526	21343240	23561139	24274071
إجمالي القروض (4)	64899121	81497650	100532575	127252360	158375157	163139852
WCR(3 ÷1)	**% 9,48**	**% 11,58**	**% 13,05**	**% 9,78**	**% 15,07**	**% 15,75**
WCRمتوسط	**% 12,45**					
TCR (3÷2)	**% 16,75**	**% 23,63**	**% 27,15**	**% 10,94**	**% 10,90**	**% 14,67**
TCR متوسط	**% 17,34**					
NPL 4 ÷ 2	**% 1,68**	**% 2,29**	**% 2,86**	**% 1,83**	**% 1,62**	**% 2,18**
NPLمتوسط	**% 2,07**					

حقوق الملكية = رأس المال المكتتب به + الاحتياطي القانوني + الاحتياطي الخاص + احتياطيات أخرى+حسابات تغذية رأس المال + الأرباح

- الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على أرقام الميزانية الختامية للمصرف العقاري للفترة2006-2011م.

من الجدول السابق نجد:

وفيما يتعلق بنسبة التصنيف المرجح (WCR):

- وصلت نسبة التصنيف المرجح (WCR) في عام 2011 إلى أعلى حد لها مقارنة مع السنوات المتبقية الأخرى وهذا يعود لزيادة المخصصات في هذا العام مقارنة مع الأعوام الباقية.
- حققت النسبة (WCR) أدنى حد لها في عام 2006 مقارنة مع باقي السنوات وذلك لانخفاض المخصصات لمقابلة القروض المتعثرة في هذا العام.

-ارتفاع النسبة (WCR) بمقدار (0,68) في عام 2011 عما كانت عليه في عام 2010 إذ زادت المخصصات بمقدار (273344) ل.س أي بمعدل زيادة قدره (7.7%) عن عام 2010، وبالتالي فإن ارتفاع النسبة هذا يُعد أمراً طبيعياً في ظل أزمة عام 2011م إذا ما نظرنا إلى فوارق النسبة المذكورة في الأعوام السابقة إذ حققت على سبيل المثال ارتفاعا مقداره (5,29 %) بين عام 2009 و 2010 إذ كانت الأحوال الطبيعية.

بالنسبة لنسبة إجمالي التصنيف (TCR):

- بلغت نسبة إجمالي التصنيف (TCR) ذروتها في عام 2008 وهذا يعود لزيادة نسبة القروض المتعثرة إلى المخصصات وحقوق الملكية في هذا العام مقارنة مع الأعوام المتبقية الأخرى.
- وصلت نسبة إجمالي التصنيف (TCR) إلى أدنى حد لها في عام 2010 وهذا يعود لانخفاض حجم القروض المتعثرة مقارنة مع ازدياد حقوق الملكية والمخصصات.
- ارتفاع النسبة (TCR) بمقدار (3,77%) في عام 2011 عما كانت عليه في عام 2010 وهو أمر طبيعي أيضا إذا ما قارناها بالزيادة الحاصلة ما بين عامي 2007 و 2008 مثلا حيث بلغ الارتفاع في هذه النسبة ما مقداره (9.2%) أي أن تأثير أزمة عام 2011 كان في الحدود الطبيعية.

بالنسبة لنسبة الديون الغير منتجة (NPL):

- وصلت نسبة الديون الغير منتجة إلى أعلى حد لها في عام 2008 وأدنى حد لها في عام 2010 وهذا يعود لارتفاع حجم الديون الغير منتجة منسوبة إلى إجمالي القروض في عام 2008 وانخفاضها في عام 2010.
- ارتفاع نسبة الديون الغير منتجة في عام 2011 مقارنة مع عام 2010 بسبب الزيادة في حجم هذه الديون في عام 2011 والزيادة في حجم القروض التي تُعد صغيرة مقارنة مع تطور حجمها في أعوام فترة الدراسة المتبقية الأخرى.

نستطيع من خلال نتائج الجدول السابق مقارنة النسب المتعلقة بتقييم جودة الأصول المذكورة في الجدول \4\ بحسب نموذج Camels كما في الجدول \15\ الآتي:

جدول \15\ مقارنة نتائج نسب جودة أصول المصرف العقاري مع النسب المحددة وفق Camels خلال الفترة 2006-2011:

العام	WCR	درجة التصنيف	TCR	درجة التصنيف	NPL	درجة التصنيف
2006	% 9,48	2 جيدة	% 16,75	1 قوية	% 1,68	2 جيدة
2007	% 11,58	2 جيدة	% 23,63	2 جيدة	% 2,29	2 جيدة
2008	% 13,05	2 جيدة	% 27,15	2 جيدة	% 2,86	3 مقبولة
2009	% 9,78	2 جيدة	% 10,94	1 قوية	% 1,83	3 مقبولة
2010	% 15,07	3 مقبولة	% 10,90	1 قوية	% 1,62	3 مقبولة
2011	% 15,75	3 مقبولة	% 14,67	1 قوية	% 2,18	3 مقبولة
متوسط الفترة	**% 12,45**	**2 جيدة**	**% 17,34**	**1 قوية**	**% 2,07**	**2 جيدة**

- الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الجدول \14\ والجدول \4\.

من الجدول السابق نجد أن المصرف العقاري حقق درجة تصنيف جيدة للأعوام 2006 – 2007 – 2008 – 2009على التوالي ودرجة تصنيف مقبولة في العامين 2010 – 2011 ودرجة تصنيف جيدة خلال الفترة ككل فيما يتعلق بنسبة التصنيف المرجح (WCR).

أما فيما يتعلق بنسبة إجمالي التصنيف(TCR) فقد حقق المصرف درجة تصنيف قوية في الأعوام 2006 – 2009–2010–2011 ودرجة تصنيف جيدة في العامين 2007– 2008 وحقق المصرف خلال الفترة ككل درجة تصنيف قوية.

و فيما بتعلق بنسبة الديون الغير منتجة (NPL) فقد حقق المصرف درجة تصنيف جيدة في العامين 2006 – 2007 ودرجة تصنيف مقبولة في الأعوام 2008 – 2009 – 2010 – 2011 ودرجة تصنيف جيدة خلال الفترة بصفة عامة.

أي أن درجة تصنيف جودة أصول المصرف العقاري خلال فترة الدراسة تأتي في المستوى الثاني فيما يتعلق بنسبة التصنيف المرجح، وفي المستوى الأول فيما يتعلق بنسبة إجمالي التصنيف وفي المستوى الثاني فيما يتعلق بنسبة الديون الغير منتجة.

أي يمكننا القول أن تصنيف المصرف العقاري بالنسبة لجودة الأصول يأتي في **المستوى الثاني أي درجة تصنيف رقم \2** بحسب نموذج التقييم Camels وهذا يعطينا مؤشرا إلى أن مستوى جودة الأصول للمصرف جيدة ولكن يشهد بعض نقاط الضعف في إدارة الأصول والتي تتطلب عناية خاصة وعلاجها وفق جدول زمني دون الحاجة لإجراءات تصحيحية تنظيمية.

3-2: الإدارة:

كما ذكرنا سابقا ، يوجد عدة نسب يمكن استخدامها للوقوف على كفاءة الإدارة وكل نسبة تعطي مؤشرا على جانب من جوانب أداء الإدارة فيما يتعلق بهذه النسبة، كنسبة إجمالي النفقات العامة إلى إجمالي الأصول والتي تعطي مؤشرا على قدرة الإدارة في ضبط النفقات العامة .

حدد نموذج Camels نسبة النفقات التشغيلية إلى إجمالي الأرباح لقياس كفاءة الإدارة والتي تحتسب بقسمة النفقات التشغيلية على إجمالي الأرباح المحققة خلال الفترة، ويبين الجدول \16\ احتساب هذه النسبة للمصرف العقاري خلال فترة الدراسة كما يأتي:

جدول \16\ نسبة النفقات التشغيلية إلى إجمالي الأرباح للمصرف العقاري خلال الفترة 2006-2011م بآلاف الليرات السورية

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النفقات التشغيلية (1)*	431968	512240	666129	799164	955440	1015834
الأرباح (2)	1476284	1725112	2832666	3204734	2359190	1367309
نسبة النفقات إلى الأرباح (1÷2)	% 29,26	% 29,70	% 23,52	% 24,93	% 40,50	% 74,29
متوسط الفترة	**% 37,03**					

- الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على أرقام الميزانية الختامية للمصرف العقاري للفترة 2006 - 2011م.

* - الأرقام بحسب التقرير السنوي للمصرف العقاري للأعوام 2006- 2007- 2008 -2009 – 2010 -2011.

من الجدول السابق نجد التالي:

- بلغت نسبة النفقات التشغيلية إلى الأرباح ذروتها في عام 2011 وهذا يعود بصفة رئيسية لانخفاض أرباح المصرف خلال هذه العام والذي حقق معدل نمو سالب مقارنة مع عام 2010 وهو ما يظهر تأثير الأزمة الاقتصادية في هذا العام على أرباح المصرف.
- حققت نسبة النفقات التشغيلية إلى الأرباح معدل مرتفع أيضا في عام 2010 مقارنة مع السنوات المتبقية الأخرى، وذلك بسبب ارتفاع النفقات منسوبة إلى الأرباح التي حققت معدل نمو سالب أيضا مقارنة مع عام 2009
- بلغت نسبة النفقات التشغيلية إلى الأرباح أدنى حد لها في عام 2008.

بمقارنة النتائج السابقة مع درجات التصنيف في الجدول \ 5\ المحددة وفق نموذج Camels نحصل على النتائج كما في الجدول \17\ الآتي:

جدول \17\ مقارنة نتائج نسبة إجمالي النفقات التشغيلية إلى إجمالي الأرباح للمصرف العقاري مع النسب المحددة وفق Camels خلال الفترة 2006 –2011:

العام	نسبة إجمالي النفقات التشغيلية / إجمالي الأرباح		درجة التصنيف
2006	% 29,26	ضمن المجال 26–30%	2 جيدة
2007	% 29,70	ضمن المجال 26–30%	2 جيدة
2008	% 23,52	أقل من 25%	1 قوية
2009	% 24,93	أقل من 25%	1 قوية
2010	% 40,50	ضمن المجال 39–45%	4 ضعيفة
2011	% 74,29	أكبر من 46%	5 حرجة
متوسط الفترة	**% 37,03**		**3 مقبولة**

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الجدول \16\ والجدول \5\.

من الجدول السابق نجد أن المصرف العقاري قد حقق درجة تصنيف جيدة في عامي 2006 – 2007 وقوية في عامي 2008 – 2009 وضعيفة عام 2010 وحرجة عام 2011 وبالتالي حقق درجة تصنيف مقبولة خلال الفترة في كاملها، أي **درجة تصنيف رقم \ 3\ أي مستوى التصنيف الثالث** بالنسبة لعنصر الإدارة بحسب نموذج التقييم Camels إذ ساهم ارتفاع نسبة النفقات التشغيلية إلى الأرباح في العامين 2010 و2011 في انخفاض درجة تصنيف المصرف العقاري خلال الفترة ككل، وبالتالي وإذا ما استثنينا الأحوال الاقتصادية التي كانت سائدة في عام 2011 فإن درجة التصنيف هذه تُعد مؤشرا على أن المصرف يعاني من نقاط ضعف رئيسية فيما يتعلق بضبط النفقات والقدرة على جذب الودائع وإعادة توظيفها بالشكل الذي يوفر دخلا أكبر للمصرف مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

4-2: الربحية:

تتكون مصادر الأرباح للمصارف من الفوائد المتحصلة من القروض و الفوائد (الأرباح الرأسمالية) المتحصلة من الاستثمارات و أجور الخدمات المختلفة . وتُعد الأرباح من أكثر البنود حساسية في عمل المصرف لما لها من تأثير على استمراريته، وبحسب نموذج Camels تقاس الربحية بالنسب الآتية:

- **العائد على إجمالي الأصول(ROA)** Return on Assets ويتم احتسابها كما يأتي:

ROA = صافي الدخل / إجمالي الأصول

يبين الجدول \18\ العائد على إجمالي الأصول للمصرف العقاري خلال الفترة المدروسة.

- **العائد على الأسهم (حقوق الملكية) (ROE)** Return on Equity ويتم احتسابها كما يأتي:

ROE= صافي الدخل / إجمالي الأسهم (حقوق الملكية)

يبين الجدول \18\ العائد على حقوق الملكية للمصرف العقاري خلال الفترة المدروسة.

جدول \18\ نسبتي ROA ، ROE للمصرف العقاري خلال الفترة من 2006-2011 بآلاف الليرات السورية

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011
صافي الدخل (الأرباح) (1)	1476284	1725112	2832666	3204734	2359190	1367309
إجمالي الأصول (2)	130485671	133305402	156489311	204738098	240466447	231025598
حقوق الملكية (3)	5906749	6987688	9228337	19255737	20009494	20449082
ROA(2÷1)	**% 1,31**	**% 1,29**	**%1,81**	**% 1,56**	**% 0,98**	**% 0,59**
متوسط ROA	**% 1,25**					
ROE(3÷1)	**% 25**	**% 24,68**	**% 30,69**	**% 16,64**	**% 11,79**	**% 6,68**
ROEمتوسط	**% 19,24**					

- الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على أرقام الميزانية الختامية للمصرف العقاري للفترة 2006 - 2011م

بمقارنة النتائج في الجدول السابق نجد:

- بلغت نسبة العائد على الأصول ROA ذروتها في عام 2008 وهذا يعود لارتفاع صافي الربح منسوبا إلى إجمالي الأصول في هذا العام مقارنة مع الأعوام المتبقية.

- بلغت نسبة العائد على الأصول ROA أدنى قيمة لها في عام 2011 وهذا يعود لانخفاض صافي الربح منسوبا إلى إجمالي الأصول بالمقارنة مع الأعوام المتبقية الأخرى.
- بالنسبة لمتوسط نسبة العائد على الأصول فإن إدارة المصرف استطاعت أن تحقق عائدا وقدره 1,25 ل.س مقابل كل ليرة مستثمرة في الأصول المختلفة للمصرف خلال الفترة المدروسة وبالتالي تعتبر نسبة جيدة في قدرة المصرف على تحقيق الأرباح.
- يظهر واضحا تأثير الأزمة الاقتصادية في عام 2011 المتمثل بانخفاض الأرباح التي حققت معدل نمو سالب مقارنة مع عام2010 وبالتالي انخفاض العائد على الأصول.
- بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية ROE ذروتها في عام 2008 وهذه يعود لارتفاع صافي الربح منسوبا إلى حقوق الملكية في هذا العام مقارنة مع الأعوام المتبقية الأخرى.
- وصلت النسبة ROE أدنى حد لها في عام 2011 وهذا يعود أيضا لانخفاض الأرباح منسوبة إلى إجمالي حقوق الملكية في هذا العام.
- حقق المصرف معدل قدره 19,24% خلال الفترة وهذا يعكس قدرة جيدة لدى المصرف في تحقيق عائد على حقوق الملكية.

بمقارنة النتائج السابقة مع درجات التصنيف في الجدول \ 6\ المحددة وفق نموذج Camels نحصل على النتائج كما في الجدول \19\ الآتي:

جدول \19\ مقارنة نتائج نسب الربحية للمصرف العقاري مع النسب المحددة وفق Camels خلال الفترة 2006-2011:

العام	ROA	درجة التصنيف	ROE	درجة التصنيف
2006	% 1,31	1 قوية	% 25	1 قوية
2007	% 1,29	1 قوية	% 24,68	1 قوية
2008	%1,81	1 قوية	% 30,69	1 قوية
2009	% 1,56	1 قوية	% 16,64	3 مقبولة
2010	% 0,98	2 جيدة	% 11,79	3 مقبولة
2011	% 0,59	3 مقبولة	% 6,68	5 حرجة
متوسط الفترة	**% 1,25**	**1 قوية**	**% 19,24**	**2 جيدة**

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الجدول \18\ والجدول \6\.

من الجدول السابق نجد أن المصرف العقاري قد حقق درجة تصنيف قوية في الأعوام 2006 – 2007 – 2008– 2009 ودرجة تصنيف جيدة عام 2010 ومقبولة عام 2011 وقوية خلال الفترة ككل فيما يتعلق بنسبة العائد على الأصول ROA.

وحقق المصرف درجة تصنيف قوية في الأعوام 2006 – 2007 – 2008 ودرجة تصنيف مقبولة في عامي2009 – 2010 ودرجة تصنيف حرجة عام 2011 وجيدة خلال الفترة بصفة عامة فيما يتعلق بنسبة العائد على حقوق الملكية ROE.

وهنا يمكننا القول إن المصرف العقاري قد حصل على **درجة التصنيف رقم \2\ أي المستوى الثاني** كونه حقق نسبة عائد على الأصول قوية ونسبة عائد جيدة على حقوق الملكية، وهذا ما يعكس قدرة جيدة للمصرف على تحقيق الأرباح والحفاظ على نمو أصوله واستخدامها بالشكل المناسب إلا أن المصرف يشهد خلل في أحد أوجه النشاط والتي تتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية.

5-2: السيولة:

السيولة المصرفية هي قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بصورة كبيرة من تلبية طلبات المودّعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع، وتُعرف بأنّها قدرة المصرف على التسديد نقداً جميع التزاماته ، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة.

بناءً على ذلك وبغرض الحفاظ على مستوى كاف من السيولة لدى المصارف العاملة في سورية فقد أصدر مصرف سورية المركزي القرار رقم 73 لعام 2004 والمتضمن الطلب إلى جميع المصارف العاملة الاحتفاظ بنسبة سيولة بالعملات كافة لا تقل عن 20% تحتسب بقسمة صافي الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز خلال فترة ثلاثة أشهر على الودائع والالتزامات الأخرى وعناصر الميزانية المرجحة (المثقلة) التي تستحق خلال الفترة نفسها ، أي أن نسبة السيولة المنصوص عليها بالقرار المذكور تتكون مما يأتي:

عناصر البسط: تشمل صافي الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز من وضع الموجودات منزلاً منها العناصر المشابهة لها في وضع المطاليب.

عناصر المقام: تشمل الودائع والالتزامات الأخرى والتزامات خارج الميزانية المرجحة.

يوضح الجدول \20\ والجدول \21\ والجدول \22\ عناصر بسط ومقام نسبة السيولة حسب القرار المذكور كما يأتي:

الجدول ١٢٠١ عناصر بسط نسبة السيولة (الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز) للمصرف العقاري خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ بآلاف الليرات السورية

الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الصندوق	١٠٣٧٣٧٦	١٨٧٩٦٠٣	١٨٧٥٩٥٨	١٨٧٨١٦٧	٢٣٦٧٣٢٧	٢١٤٢٦٧٥
نقد في الطريق	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المصرف المركزي - الحساب الجاري - الاحتياطيات - تأمينات الاعتمادات المستندية وبوالص الاستيراد	١٩٨٢٦٥٩٦ ٠ ٠	٢٧١٤٨٧٥٥ ٥٤٣٦٥٢ ٠	٢٧٠٣٨٩٥٢ ١٢٧٩٠٧٧٥ ٠	٤١٤٩١٣١٥ ١٦١٨٤٠٩٤ ٠	٤٢١٥٢٧٨٣ ١٩٢٥٩٢٨٣ ٠	١٧٣٦٩٦٨٠ ٩٠٣٣٠٩٣ ٠
الصندوق	١٩٨٢٦٥٩٦	٢١٧١٥١٠٣	١٤٢٤٨١٧٧	٢٥٣٠٧٢٢١	٢٢٨٩٣٥٠٠	٨٣٣١٣٨٧
غرفة المقاصة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
سندات على الدولة واذونات خزينة تقاص - السندات العامة على الدولة (الاحتياطي الإلزامي)	٥٥٨٤٣٦٦ ٥٠٠٠٠٠٠	٦٠٣٢٩٦٤ ٥٠٠٠٠٠٠	٦٦٠٢١٢٧ ٥٠٠٠٠٠٠	٦٧٥٨٠٩٦ ٥٠٠٠٠٠٠	٩٣٥٤٢٠٣ ٥٠٠٠٠٠٠	١٠٣٥٧٨٨٥ ٥٠٠٠٠٠٠
الصندوق	١٥٨٤٣٦٦	٢٠٣٢٩٦٤	٢٦٠٢١٢٧	٢٧٥٨٠٩٦	٥٣٥٤٢٠٣	٦٣٥٧٨٨٥
المصارف العامة التجارية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المصارف الخاصة التجارية	١٥١٤٩٢٨	١٥١٨٣٨٤	٢١٦١٥٤٠	١٦٧٨٠٣	١٠٨٧٠٨١	٢٠٩٧٩٤٢
المصارف العامة المتخصصة	١٨٦٠٢٢٥	٩٣٤١٢٩	١١٥٣٦١٠	٥٤٤١٣٢	٨٩٥١٨٦	٧٤٦١٤٢
المصارف الخاصة المتخصصة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المصارف والمراسلون في الخارج تقاص - تأمينات الاعتمادات المستندية - الحسابات المجمدة	٠ ٠ ٠	٠ ٠ ٠	٠ ٠ ٠	٥٥١٨٩٢ ٠ ٠	٨٩٧٣٧٢ ٠ ٠	٣٧٣٦٦٤ ٠ ٠
صافي	٠	٠	٠	٥٥١٨٩٢	٥٩٧٣٧٢	٣٧٣٦٦٤

المؤسسة الأم والمصارف والمؤسسات المُقفلة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجموع : إجمالي الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز (١)	٢٥٨٢٣٤٩١	٢٨٠٨٠١٨٣	٢٢٠٤١٤١٢	٣١٢٠٧٣١١	٣٣١٩٤٦٦٩	٢٠٠٤٩٢٩٥
ينزل منه : (من طرف المطالب)						
المصرف المركزي	١٨٦٦٣٨	١٥٦٤٧٥	١٣١١٤١	١٠٣٢٢٨	٧٤٤٥٨	٦٧٠٥٧
غرفة المقاص	٠	٤٦٦	٢١١٢٦	٣١٢٠٧	١٢٩٧٧	١١٦٢٤٧
المصارف العامة التجارية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المصارف الخاصة التجارية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المصارف العامة المتخصصة	٦٨٧٦٣٣	٣٤١٩٤٨	٥٦٥٦٨٧	٥٢٠٠٤٩	١٩٤٢٧٣٣	٣٤٨٨٠٢
المصارف الخاصة المتخصصة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المصارف والمراسلون في الخارج	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المؤسسة الأم والمصارف المُقفلة والتابعة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مجموع المُنزلات (٢)	٨٧٤٢٧١	٤٩٨٨٨٩	٧١٧٩٥٤	٦٥٤٤٨٤	٢٠٣٠١٦٨	٥٣٢١٠٦
أ-صافي الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز (١-٢)	٢٤٩٤٩٢٢٠	٢٧٥٨١٢٩٤	٢١٣٢٣٤٥٨	٣٠٥٥٢٨٢٧	٣١١٦٤٥٠١	١٩٥١٧١٨٩

-الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على أرقام الميزانية الختامية للمصرف العقاري للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١١م

الجدول ١٢١١ عناصر مقام نسبة السيولة (الودائع والالتزامات الأخرى) للمصرف العقاري خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ بآلاف الليرات السورية

الودائع والالتزامات الأخرى	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
ودائع تحت الطلب	٤٤٠١٥٤٤٧	٥٩٧٩٣٣٦٤	٦٤٢٨٥٢٦١	٧٧٣٩٣١٨٠	٧٨٤٩٩٧٩٧	٧١٦٢٧٦١٨
ودائع لاجل	١٥٨٢٧٨٣٣	٢٥١٤٦٧٩٤	٣٤٧٨٢٢٩٢	٦٧١٤٢٨٩٤	٩٥١١٠٢٧٦	٩٣٥٥٩٠٢٠
ودائع التوفير	٢٠٧٠٦٥١٦	٢٠٦٣١٩١٢	١٨٠١١٧٦٥	١٩٥٣٩٩٩١	٢٠٩٣٠٠٠٤	٢٠٠١٠٣٠٠
ودائع الادخار السكني	٢٤٧٠٧٨٩	٨٨٩٥٦١	٢٢٦٦١٢٨	٨٠٩٦٦٩	٤١٤٥٥٥	٣١٩٣٢٦
حسابات المساهمين واعضاء مجلس الإدارة	٠	٣٤٠٧٩	٣٧٤٠٨	٤٩٧٣١	٥٩٢٨٢	٥٦٢٣٧
شهادات الإيداع المصدرة	٥٦٩٠٥٠٠	٥٦٦٠٠٠٠	٢٣٩٩٠٠٠	١٠٥١١٣٧	٦٠٠٠	٩٥٠٠٠
القيم برسم الدفع لاجل قصير	٣١٧٣٥١٨	٤٦٣٤٧٨٧	٥٥٦٦٢٩٣	٨٤٤٧٨٤٤	١١٠٧٣٤٢٥	١٣٦٨٣٩٤٦
دائنون مختلفون	١٢٠١٠٩٣	٥٦٦٨٨٨	٣٨٣٣٤٧	٣٥٨٢٥٩	٣٤٩٤٧٤	٣٥٤٧٥٧
الاموال المقترضه	٠	٠	٠	٤٥٥٠٩٣	١٨٣٦٠٦٦	٢١٩٧٢٨٩
ب- صافي الودائع والالتزامات الأخرى	٩٣٠٨٥٦٩٦	١١٧٣٥٧٣٨٥	١٢٧٧٣١٤٩٤	١٧٥٢٤٧٧٩٨	٢٠٨٢٧٨٨٧٩	٢٠١٩٠٣٤٩٣

-الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على أرقام الميزانية الختامية للمصرف العقاري للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١١م .

الجدول ١٢٢١ عناصر مقام نسبة السيولة (التزامات خارج الميزانية) للمصرف العقاري خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ بآلاف الليرات السورية

التزامات خارج الميزانية	نسبة التثقيل*	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الكفالات الصادرة ناقص التأمينات المقبوضة (طرف المطالب)	%٥	٣٩٩٥٠٩ ٥٠٨٩٥	١٠٠٩١٣٨ ٥٥٤٥٩	١٥٩٠٥٠١ ٤٣٦٠٣	١٠١١٨٧٠ ٤٦١٤٨	٣٣٣٤٨٩٥ ٥٧٣٤٧	٣٦٣٠٥٠٩ ٩٤٠٥٣
الصافي		١٧٤٣١	٤٨١٨٤	٧٥٨٤٥	٤٨٢٨٦	١٦٣٨٧٨	١٧٦٨٢٣
القبولات منزلا منها التأمينات المقبوضة	%٣٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ليرات سورية وعملات أجنبية للتسليم	%٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الاعتمادات المستندية للاستيراد المثبتة ناقص التأمينات المقبوضة لعمليات الاستيراد المثبتة	%٣٠	٠	٠	٠	٠	٥٩٧٥١ ٠	١٧٤٩٧٢٢ ٠
الصافي		٠	٠	٠	٠	١٣٩٩٤	٥٢٤٠١٧
السقوف الغير مستعملة من التسهيلات الائتمانية الممنوحه	%٣٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ج-الالتزامات خارج الميزانية		١٧٤٣١	٤٨١٨٤	٧٥٨٤٥	٤٨٢٨٦	١٧٧٨٧٢	٧٠٠٨٤٠

-الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على أرقام الحسابات خارج الميزانية للمصرف العقاري للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١١م
* -حسب التثقيل بحسب الجدول ١٢١ للقرار ١٧٣ لعام ٢٠٠٤.

من الجداول \ 20\ و\ 21\و\22\ يمكننا احتساب نسبة السيولة للمصرف العقاري خلال الفترة المدروسة كما في الجدول \23\ الآتي:

جدول \23\ نسبة السيولة للمصرف العقاري خلال الفترة 2006-20011م بآلاف الليرات السورية

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011
أ صافي الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز	24949220	27581294	21323458	30552827	31164501	19517189
ب - صافي الودائع والالتزامات الأخرى	93085696	117357385	127731494	175247798	208278879	201903493
ج-الالتزامات خارج الميزانية	17431	48184	75845	48286	177872	700840
مجموع ب + ج	93103127	117405569	127807339	175296084	208456751	202604333
نسبة السيولة = أ / ب+ج	**% 26,80**	**% 23,50**	**% 16,68**	**% 17,43**	**% 14,95**	**% 9,63**
متوسط نسبة السيولة	**% 18,17**					

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الجداول \20\ و\21\ و\22\.

من خلال النتائج السابقة نجد الآتي:

- حققت نسبة السيولة خلال فترة الدراسة أعلى مستوى لها في عام 2006 إذ بلغت 26,8% مقارنة مع السنوات المتبقية الأخرى.
- حققت نسبة السيولة أدنى مستوى لها في عام 2011 إذ بلغت 9,63% وهذا يعود بصفة رئيسية لانخفاض صافي الأموال الجاهزة في هذا العام، فضلاً عن تزايد الطلب على السحوبات من المصارف بسبب تأثير الأزمة في هذا العام على مستوى السيولة لدى المصرف[٥٤] .
- حقق المصرف العقاري نسب سيولة جيدة مقارنة مع النسبة المحددة بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 73 لعام 2004 (20%) في عامي 2006 و 2007 .
- حققت نسبة السيولة بالمتوسط معدلا وقدره 18,17% خلال فترة الدراسة وهو معدل مقبول مقارنة مع النسبة المحددة بقرار مجلس النقد والتسليف.

[٥٤] - قام مصرف سورية المركزي بتعديل نسبة الاحتياطي القانون من 10% لتصبح 5% وذلك لتمكين المصارف من استخدام جزء من احتياطياتها القانونية لمواجهة الطلب المتزايد على السحوبات من المصارف.

نستطيع من خلال نتائج الجدول السابق مقارنة النسب المتعلقة بتقييم السيولة في الجدول \ 7\ بحسب نموذج Camels كما في الجدول \24\ الآتي:

جدول \24\ مقارنة نتائج نسبة السيولة للمصرف العقاري مع النسب المحددة وفق Camels خلال الفترة 2006-2011:

العام	نسبة السيولة	درجة التصنيف
2006	% 26,80 ضمن المجال 29,99- 24 %	2 جيدة
2007	% 23,50 ضمن المجال 23,99- 18 %	3 مقبولة
2008	% 16,68 ضمن المجال 17,99- 12 %	4 ضعيفة
2009	% 17,43 ضمن المجال 17,99- 12 %	4 ضعيفة
2010	% 14,95 ضمن المجال 17,99- 12 %	4 ضعيفة
2011	% 9,63 أقل من 12%	5 حرجة
متوسط الفترة	**% 18,17**	**3 مقبولة**

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الجدول \23\ والجدول \7\.

من الجدول السابق نجد أن المصرف العقاري حقق درجة تصنيف جيدة في عام 2006 ومقبولة في عام 2007 وضعيفة في الأعوام 2008 – 2009 – 2010 وحرجة في عام 2011 ودرجة تصنيف مقبولة خلال الفترة بصفة عامة . أي أن إدارة السيولة لدى المصرف كانت غير جيدة بصفة عامة خلال فترة الدراسة فيما إذا استثنينا النسبة المحققة في عام 2011 بسبب تداعيات الأزمة.

وبالمقارنة مع النسبة المحددة في قرار مجلس النقد والتسليف رقم 73 لعام 2004 (20%) فإن تصنيف المصرف الصرف العقاري فيما يتعلق بعنصر السيولة يأتي في **المستوى الثالث أي درجة تصنيف رقم \3** بحسب نموذج التقييم Camels وهذا يعني أن مستوى السيولة لدى المصرف في حدود مقبولة ومصادر التمويل المتاحة للمصرف مقبولة –أيضا– يظهر نقاط ضعف رئيسية في عدد من العوامل مما يدعو لإجراءات تصحيحية لتجنب الأزمات في قدرة المصرف على تلبية الالتزامات اليومية والمستقبلية وهذا ما يفسر قيام مصرف سورية المركزي بتعديل نسبة الاحتياطي القانوني في عام 2011 من 10% إلى 5% بهدف تمكين المصارف من استخدام جزء من احتياطياتها لمقابلة الطلب المتزايد على السحوبات.

6-2: الحساسية لمخاطر السوق:

حدد نموذج Camels بعض النسب والمؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها والتي يمكن أن تعطينا صورة جيدة عن حساسية بنود وعناصر الميزانية لمخاطر السو ق وعن الاتجاه العام لهذه المخاطر والشكل الذي ستأخذه في المستقبل.

وهذه المؤشرات هي:

1- GAP = RSAs –RSLs (1)

حيث أن :

GAP الفجوة بين الأصول والمطاليب الحساسة للمخاطر

RSAs= Rate Sensitive Assets الأصول الحساسة للمخاطر

RSLs = Rate Sensitive Liabilities المطاليب الحساسة للمخاطر

أي الفجوة بين الموجودات والالتزامات الحساسة للفائدة، ففي حال كانت النتيجة سالبة فهذا يعني أن الالتزامات حساسة للفائدة أكثر من الموجودات والعكس صحيح.

2- GAP Ratio = RSAs \ RSLs (2)

تترجم هذه النسبة ناتج المعادلة رقم (1) المذكورة أعلاه .

3 - GAP \ Assets = % (3)

نسبة الفجوة إلى الموجودات وارتفاع هذه النسبة هو مؤشر غير جيد ويعني أن الأصول الحساسة للمخاطر أكبر من المطاليب الحساسة للمخاطر.

ويوضح الجدول \25\ الأصول والمطاليب الحساسة للمخاطر وتطبيق المعادلات السابقة كما يأتي:

جدول \25\ الأصول والمطاليب الحساسة لمخاطر السوق للمصرف العقاري خلال الفترة2006-2011 بآلاف الليرات السورية:

RSAs	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الحساب الجاري لدى المركزي	19826596	21715103	14248177	25307221	22893500	8331387
حسابات لدى المصارف	3375153	2452513	3315150	711935	1982267	2844084
حسابات لدى المراسلون في الخارج	0	0	0	551892	597372	373264
التسهيلات الائتمانية	69533516	87658919	108535755	134192853	164433936	170779248
المجموع (1)	**92735265**	**111826535**	**126099082**	**160763901**	**189907075**	**182327983**
RSLs						
من المركزي	186638	156475	131141	103228	74458	67057
المصارف	687633	341948	565687	520049	1942733	348802
الودائع ودائع لأجل ودائع التوفير	36534349 15827833 20706516	45778706 25146794 20631912	61794057 43782292 18011765	86682885 67142894 19539991	116040280 95110276 20930004	113569320 93559020 20010300
المجموع (2)	**37408620**	**46277129**	**62490885**	**87306162**	**118057471**	**113985179**
GAP (3) (2-1)	**55326645**	**65549406**	**63608197**	**73457739**	**71849604**	**68342804**
GAP Ratio (2÷1)	**2,48**	**2,41**	**2**	**1,84**	**1,6**	**1,59**
GAP ÷ Assets (1÷3)	**% 59,7**	**% 58,61**	**% 50,44**	**% 45,7**	**% 37,83**	**% 37,48**
متوسط GAP÷ Assets	**% 48,3**					

- الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على أرقام الميزانية الختامية للمصرف العقاري للفترة 2006-2011م

من خلال النتائج السابقة نجد أن:

- الفجوة GAP بين الأصول والمطاليب الحساسة للمخاطر موجبة في جميع سنوات الدراسة وبالمتوسط أيضا، أي أن الأصول أكثر حساسية للمخاطر من المطاليب و التغير في أسعار الفائدة بالارتفاع أو بالانخفاض سيقابله تغير مماثل في العائد المتحقق من هذا التغير.
- فيما يتعلق بالنسبة GAP \ Assets فقد بلغت أعلى حد لها عام 2006 بمعدل قدره 59,7% وهذا يعني أن المصرف يمتلك ما مقداره 59,7% من الأصول الحساسة للمخاطر مقارنة مع المطاليب الحساسة للمخاطر.
- بلغت هذه النسبة أدنى حد لها في عام 2011 محققة معدلا قدرة 37,48% وذلك بسبب انخفاض حجم الأصول الحساسة لأسعار الفائدة والصرف منسوبة إلى المطاليب الحساسة عن العام السابق، أي أن المصرف يمتلك ما مقداره 37,48% من الأصول الحساسة للمخاطر مقارنة مع المطاليب، وانخفاض هذه النسبة يُعد مؤشراً غير جيد بالنسبة للمصرف كون هذه الانخفاض سيكلف المصرف أعباء إضافية في حال التغير في أسعار الفائدة وأسعار الصرف.
- حققت النسبة GAP \ Assets معدلا قدره 48,3% بالمتوسط خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن المطاليب الحساسة للمخاطر أكبر من الأصول الحساسة للمخاطر خلال الفترة.

من خلال نتائج الجدول السابق نستطيع مقارنة النسب المتعلقة بتقييم الحساسية لمخاطر السوق في الجدول \8\ بحسب نموذج Camels كما في الجدول \26\ الآتي:

جدول \26\ مقارنة نتائج الحساسية لمخاطر السوق للمصرف العقاري مع النسب المحددة وفق Camels خلال الفترة 2006-2011:

العام	GAP \ Assets	درجة التصنيف
2006	% 59,7 > % 43	5 حرجة
2007	% 58,61 > % 43	5 حرجة
2008	% 50,44 > % 43	5 حرجة
2009	% 45,7 > % 43	5 حرجة
2010	% 37,83 ضمن المجال % 31 – 37	3 مقبولة
2011	% 37,48 ضمن المجال % 31 – 37	3 مقبولة
متوسط الفترة	**% 48,3 > % 43**	**5 حرجة**

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الجدول \25\ والجدول \8\.

من الجدول السابق نجد أن المصرف العقاري قد حقق درجة تصنيف حرجة في الأعوام 2006- 2007 – 2008 – 2009 ومعدلات مقبولة في العامين 2010 – 2011 فيما يتعلق بالنسبة \ GAP Assets يعني أن أصول المصرف الحساسة لمخاطر السوق (مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف) أكبر من المطاليب الحساسة لهذه المخاطر.

وبالتالي وبناء على النتائج السابقة فإن تصنيف المصرف العقاري فيما يتعلق بالحساسية لمخاطر السوق يأتي في **المستوى الخامس أي درجة تصنيف رقم ١ 5** بحسب نموذج التقييم Camels وهذا يعني أن المصرف يشهد مشكلات حادة في التحكم بمخاطر السوق و أرباح المصرف غير حساسة في مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة وأسعار الصرف مما يبرز الحاجة لإجراءات رقابية تصحيحية قوية تمكن المصرف من التخفيف ما أمكن على هذه المشكلات تجنبا لخسائر فادحة في المستقبل.

7-2: التقييم المركب للمصرف العقاري بموجب عناصر نموذج Camels:

بعد إجراء عملية التقييم لعناصر نموذج Camels بصورة منفردة وتحديد تصنيف رقمي لكل عنصر(1- 5) ، يستوجب هنا إجراء عملية التقييم المركب للمصرف العقاري على أساس مركب لعناصر النموذج Camels، الذي حدد مستويات التصنيف المركب للمصرف كما يأتي[53]:

- **المستوى الأول:** درجة التصنيف المركب (1 – 1,4) ويتمتع المصرف الذي يقع في هذا المستوى بكونه مصرف سليم في معظم النواحي ولديه قدرة عالية على مواجهة التغيرات والتحديات في السوق المصرفية ولا يحتاج لاتخاذ إجراءات رقابية من السلطة النقدية.
- **المستوى الثاني:** درجة التصنيف المركب (1,5 – 2,4) ويتمتع المصرف الذي يقع في هذا المستوى بنفس خصائص مصرف المستوى الأول مع وجود بعض نقاط الضعف بصفة عامة تظهر-غالبا- في كفاية رأس المال والسيولة،الأمر الذي يتطلب معه اتخاذ إجراءات مناسبة من السلطات الرقابية للتغلب على نقاط الضعف هذه.
- **المستوى الثالث:** درجة التصنيف المركب (2,5 – 3,4) والمصرف الذي يقع في هذا المستوى أما يعاني من نقاط ضعف رئيسية في واحد أو أكثر من العناصر الستة التي يتضمنها النموذج الأمر الذي يتطلب معه اتخاذ إجراءات رقابية غير الإجراءات الدورية أو العادية.
- **المستوى الرابع:** درجة التصنيف المركب (3,5 – 4,4) ويعاني المصرف الذي يحصل يأتي في هذا المستوى من مشاكل حادة تتعلق في كفاية رأس المال بصورة أساسية بشكل لا يستطيع معه مواجهة التحديات والتقلبات المحلية والدولية ، فضلاً عن المشاكل في العناصر المتبقيّ مثل ارتفاع نسبة القروض المتعثرة وانخفاض الربحية. وهذا يتطلب بالتالي اتخاذ إجراءات رقابية وحلول جذرية.
- **المستوى الخامس:** درجة التصنيف المركب (4,5 – 5) ويُعد المصرف الذي يأتي في هذا المستوى مصرفا متعسرا بحيث يتطلب إشرافاً رقابياً قوياً لتعويض خسائر المودعين والدائنين، إذ إن خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي، مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف.

53- Report of Federal Deposit Insurance Corporation - DSC Risk Management Manual of Examination Policies

وبالتالي واعتمادا على نتائج تقييم عناصر النموذج Camels المنفردة لكل عنصر على حدا نستطيع الآن إجراء عملية التقييم المركب للمصرف العقاري لعناصر النموذج مجتمعة كما في الجدول \27\ الذي يبين نتائج التقييم المنفردة لعناصر نموذج Camels وعملية التقييم المركب للمصرف العقاري خلال الفترة المدروسة كما يأتي:

جدول \27\ نتائج التقييم المركب لعناصر نموذج Camels للمصرف العقاري – متوسط الفترة 2006-2011:

العنصر	النتيجة	درجة التصنيف	مستوى التصنيف
كفاية رأس المال	% 78	**1**	الأول
جودة الأصول	WCR%12,45 =	**2**	الثاني
	TCR% 17,34 =		
	NPL% 2,07 =		
الإدارة	% 37,03	**3**	الثالث
الربحية	ROA% 1,25 =	**2**	الثاني
	ROE% 19,24 =		
السيولة	% 18,17	**3**	الثالث
الحساسية لمخاطر السوق	Assets ÷ GAP% % 48,3 =	**5**	الخامس
متوسط درجة التصنيف		**16 ÷ 6 = 2,67**	**الثالث**

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على الجداول \13 – 15 – 17 – 19 – 24 – 26\.

من الجدول السابق نجد الآتي:

- حصل المصرف العقاري على درجة تصنيف قوية فيما بتعلق بنسبة كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة مقارنة مع النسبة المحددة بحسب نموذج Camels (8%).
- باستعراض نسبة تصنيف الأصول ونسبة التصنيف المرجح ونسبة الديون الغير منتجة والتي تقيس جودة الأصول نجد أن المصرف العقاري حقق درجة تصنيف جيدة فيما يتعلق بنسبة تصنيف الأصول WCR، ودرجة تصنيف قوية فيما يتعلق بنسبة التصنيف المرجح TCR ودرجة تصنيف جيدة فيما يتعلق بنسبة الديون الغير منتجة NPL مقارنة مع النسب المحددة بحسب نموذج Camels.

- حصل المصرف العقاري على درجة تصنيف مقبولة فيما بتعلق بعنصر الإدارة من خلال نسبة النفقات التشغيلية إلى إجمالي الأرباح.
- حققت نسب الربحية ROA و ROE معدلات جيدة أعطت درجة تصنيف جيدة للمصرف خلال الفترة المدروسة.
- حصل المصرف العقاري على درجة تصنيف مقبولة فيما يتعلق بعنصر السيولة.
- على الرغم من صعوبة قياس درجة الحساسية لمخاطر السوق فقد أظهر المصرف حساسية عالية لمخاطر السوق اعتمادا على النسب المحددة بحسب Camels .

وبالتالي ووفقا للتقييم المركب لعناصر النموذج Camels فإن المصرف العقاري معقول يتناسب مع أحوال المصرف والأحوال الاقتصادية العامة.

نهاية الفصل الثالث

النتائج والتوصيات

I. النتائج :

نستطيع من خلال البحث صياغة أهم النتائج التي تم التوصل إليها كما يأتي:

١ - من خلال احتساب نسبة كفاية رأس المال حقق المصرف العقاري نسبة عالية مقارنة مع النسبة المحددة وفقا لنموذج Camels ووفقا للقرار 253 لعام 2007 خلال الفترة المدروسة وحصل المصرف العقاري بموجب ذلك على درجة التصنيف رقم 1\ ، مما يعطي مؤشرا إلى النمو الجيد لأصول المصرف وكفاءة رأس المال في مواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف، أي عدم وجود نقاط ضعف ملحوظة تتعلق بعنصر كفاءة رأس المال خلال فترة الدراسة ككل.

٢ - حصل المصرف العقاري على درجة تصنيف رقم 2 \ فيما يتعلق بجودة الأصول وذلك من خلال احتساب كل من نسبة التصنيف المرجح WCR ونسبة إجمالي التصنيف TCR ونسبة الديون غير المنتجة NPL المحددة وفقا لنموذج التقييم Camels، أي أظهر تطبيق هذه النسب على بيانات المصرف العقاري خلال فترة الدراسة مستوى جودة أصول جيدة ولكن يشهد المصرف بعض نقاط ضعف في إدارة الأصول والتي تتطلب عناية خاصة وعلاجها وفق جدول زمني دون الحاجة لإجراءات تصحيحية تنظيمية.

٣ - فيما يتعلق بعنصر الإدارة فقد حصل المصرف العقاري على درجة تصنيف رقم 3 \ خلال الفترة المدروسة الأمر الذي أظهر نقاط ضعف في إدارة المصرف فيما يخص توظيف الأصول المدرة للدخل، والقدرة على جذب الودائع وإعادة توظيفها،الأمر الذي يستدعى وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة مسارات الأعمال المصرفية.

٤ - فيما يخص عنصر الربحية، حقق المصرف العقاري درجة التصنيف رقم 2 \ وذلك من خلال تطبيق معدلات العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE على البيانات المالية للمصرف العقاري خلال فترة الدراسة مما يعكس قدرة جيدة للمصرف على تحقيق الأرباح والحفاظ على نمو أصوله واستخدامها بالشكل المناسب إلا أن المصرف يشهد خللاً في أحد أوجه النشاط والتي تتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية.

٥ - فيما بتعلق بنسبة السيولة فقد حصل المصرف العقاري على درجة تصنيف رقم 3\ خلال فترة الدراسة الأمر الذي يعتبر مؤشرا على وجود نقاط ضعف في إدارة السيولة لدى المصرف

تتمثل في عدم قدرته على مقابلة احتياجاته من الأصول السائلة مع مطاليبه السائلة، والتي يمكن حلها أي نقاط الضعف ضمن إطار زمني معقول دون الحاجة لرقابة تنظيمية.

٦- حصل المصرف العقاري على درجة تصنيف رقم ١ 5\ بالنسبة لعنصر الحساسية لمخاطر السوق من خلال احتساب النسب المحددة وفقا لنموذج Camels خلال فترة الدراسة، وهذا يعطي مؤشرا على وجود مشكلات حادة فيما يتعلق بالتحكم بمخاطر السوق ومواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة وأسعار الصرف، مما يتطلب إجراءات رقابية تصحيحية قوية لتفادي هذه المشكلات .

٧- حصل المصرف العقاري على درجة تصنيف رقم ١ 3\ وفقا لسياسة التقييم المركب لعناصر النموذج Camels خلال الفترة المدروسة، وبناء على ذلك فإن المصرف العقاري يواجه نقاط ضعف في بعض العناصر وهي واضحة في العناصر الثلاثة السيولة والإدارة والحساسية لمخاطر السوق والتي تستوجب اتخاذ إجراءات رقابية من قبل كل من المصرف المركزي وإدارة المصرف ذاته بهدف تحسين أداء هذه العناصر.

٨- جدا واضحا تأثير الأزمة في عام 2011 على أداء المصرف العقاري خاصة فيما بتعلق بالعناصر الآتية:

- الإدارة، حيث ارتفعت نسبة إجمالي النفقات التشغيلية إلى إجمالي الأرباح في عام 2011 إلى ذروتها وذلك بسبب تدني مستوى الأرباح في هذا العام مقارنة مع الأعوام المتبقية الأخرى.
- السيولة، حيث حققت نسبة السيولة أدنى مستوى لها في عام 2011 وذلك بسبب انخفاض صافي الأموال الجاهزة في هذا العام، فضلاً عن تزايد الطلب على السحوبات من المصارف بسبب تأثير الأزمة في هذا العام .
- الحساسية لمخاطر السوق، إذ حققت أدنى مستوى لها في عام 2011 أيضا نظرا لانخفاض حجم الأصول الحساسة لمخاطر السوق مقارنة مع المطاليب الحساسة لمخاطر السوق.

٩- قدم تطبيق نظام التقييم Camels في تقييم أداء المصرف العقاري نموذجا جيدا في تحديد المركز المالي للمصرف من خلال تقييم العناصر الستة التي يتكون منها النموذج، إذ أبرز الجوانب الايجابية في كل عنصر وبين مواطن القوة والضعف التي تحتاج إلى اهتمام خاص أو تحتاج إلى إجراءات رقابية معينة بهدف زيادة كفاءة العمل المصرفي.

١٠ -يساعد تطبيق نموذج التقييم Camels في الوصول إلى تقييم أكثر دقة للمصرف من خلال مكوناته الستة وشموله جوانب العمل المصرفي كافة ، وبالتالي فهو يُعد أداة رقابية جيدة تمكن الجهات الرقابية من الوقوف بدقة على كفاءة وفعالية القطاع المصرفي – بصفة عامة – وتوجيه وتصحيح مساراته بالطرق الصحيحة بما يزيد من كفاءته وفعاليته في تطوير القطاع المصرفي بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة.

II. التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة نستطيع صياغة التوصيات الآتية:

١ - ضرورة اعتماد نموذج رقابي موحد يشمل جوانب العمل المصرفي كافة (وهذا ما يقدمه نموذج التقييم Camels) بهدف دعم كفاءة وفاعلية عمليات الرقابة المصرفية بدلا من الاعتماد على تعليمات رقابية منفردة لكل جانب كما هو واقع الرقابة المصرفية في سورية ولما يقدمه ذلك من تحليل شامل ودقيق ويعطي صورة صحيحة ودقيقة عن وضع المصارف، وبالتالي الوصول لقرارات سليمة تدعم عمليات الرقابة المصرفية.

٢ - العمل علي تطوير آليات تطبيق مكونات نموذج التقييم Camels من قبل السلطات الرقابية بهدف وضع أسس صحيحة ودقيقة لأية عملية تقييم مصرفي وبالتالي الوصول لتقارير رقابية أكثر فاعلية.

٣ - العمل على تطوير العناصر الأساسية التي يتكون منها نموذج التقييم Camels بهدف الوصول لعناصر ومؤشرات أكثر تعبيرا ودقة في إعطاء صورة الوضع الحقيقي لكل عنصر ودوره في الكشف عن نقاط الضعف والقوة في أداء المصرف.

٤ - الشفافية في عرض نتائج تطبيق نموذج Camels في تقارير أجهزة الرقابة بالشكل الذي يظهر العناصر الايجابية والسلبية التي ينتج عنها تطبيق نموذج Camels ويساعد المساهمين والمستثمرين والمتعاملين للوصول لفهم أدق وأوضح عن المركز المالي للمصرف.

٥ - متابعة التطورات العالمية فيما يخص أنظمة الرقابة المصرفية والاستفادة من تجارب الدول والبنوك العالمية في هذا المجال.

٦ - الاستفادة من تقانات المعلومات في إجراء التحليل لكل مكونات النموذج Camels بالسرعة والسهولة الممكنة وبما يضمن سلاسة انسياب المعلومات لاسيما تلك المتعلقة بالمخاطر المصرفية وإظهار مواطن الضعف فيها بما يضمن كفاءة الإدارة في معالجتها والنهوض بالمصرف، وبما يعزز ثقة المتعاملين والمساهمين على حد سواء.

الملاحق

ملحق رقم ١١١

الميزانية الختامية للمصرف العقاري خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ م (بحسب مصرف سورية المركزي)

موجودات المصرف العقاري خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠١١ بآلاف الليرات السورية

البيان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الأموال الجاهزة	٢٠٨٦٣٩٧٢	٢٩٠٢٨٣٥٨	٢٨٩١٤٩١٠	٤٣٣٩٦٤٨٢	٤٤٥٢٠١١٠	١٩٥٠٧٣٥٥
– الصندوق:	١٠٣٧٣٧٦	١٨٧٩٣٠٦	١٨٧٠٩٥٨	١٨٧٠٨١٩٧	٢٣٦٧٣٢٧	٢١٤٢٦٧٥
– لدى المركزي:	١٩٨٦٦٥٩٦	٢٧١٤٨٧٥٥	٢٧٠٣٨٩٥٢	٤١٤٩١٣١٥	٤٢١٥٢٧٨٣	١٧٣٩٤٩٨٠
حساب جاري	١٩٨٤٦٩٦	٢١٧١٥١٠٣	١٤٢٤٨١٧٧	٢٥٣٠٧٤٢١	٢١٨٣٥٠٠	٨٣٣١٣٨٧
احتياطي قانوني	٠	٥٤٣٣٦٥٢	١٢٧٩٠٧٧٥	١٩١٨٤٠٩٤	١٩٦٥٩٤٨٣	٩٠٣٣٦٩٣
غرفة المقاص	٠	٠	٠	٠	٠	
سندات على الدولة والمؤسسات خزينة	٥٥٨٤٣٦٦	٦٠٣٢٩٦٤	٦٦٠٢١٢٧	٦٧٥٨٠٩٦	٩٣٥٤٢٠٣	١٠٣٥٧٨٨٥
سندات احتياطي إلزامي وديعة	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠
سندات قابلة للبيع	١٥٨٢٨٦٦	٢٠٣١٤٦٤	٢٦٠٠٥٧٧	٢٧٥٦٥٤٦	٤٤٥٢٦٥٣	٤٦٥٧٣٢٧
سندات مكتتب أخرى	١٥٥٠	١٥٥٠	١٥٥٠	١٥٥٠	٩٠١٥٥٠	١٥٠١٥٥٠
أذونات خزينة	٠	٠	٠	٠	٠	١٩٩٠٠٨
المصارف	٣٣٧٥١٥٣	٢٤٥٢٥١٣	٣٣١٥١٥٠	٧١١٩٣٥	١٩٨٢٢٦٧	٢٨٤٤٠٨٤
مصارف عامة عجارية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مصارف خصة عجارية	١٥١٤٩٢٨	١٥١٨٣٨٤	٢٩٦١٥٤٠	١٦٧٨٠٣	١٠٨٧٠٨١	٢٠٩٧٩٤٢
مصارف عامة متخصصة	١٨٦٠٢٢٥	٩٣٤١٢٩	١١٥٣٦١٠	٥٤٤١٣٢	٨٩٥١٨٦	٧٤٦١٤٢
خاصة متخصصة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مراسلون في الخارج:	–	–	–	٥٥١٨٩٢	٥٩٧٣٧٢	٣٧٣٢٦٤
المديرية العامة	٢٧٦٦٢٠١٨	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٩٩١٥	٤٠٠٢٦٨٣	٤٠٠٥٥٥٥	٤٠٢٠٤٩٨

صافي التسهيلات الائتمانية*	٦٩٥٣٣٥١٦	٨٧٦٥٨٩١٩	١٠٨٥٣٥٧٥٥	١٣٤١٩٢٨٥٣	١٦٤٤٣٣٩٣٦	١٧٠٧٧٩٢٤٨
القروض والسلف:	٦٤٨٩٩١٢١	٨١٤٩٧٦٥٠	١٠٠٥٣٦٥٧٥	١٢٧٢٥٢٣٦٠	١٥٨٣٧٥١٥٧	١٩٣١٣٩٨٥٢
بضمانات عينية	٦٤٨٥٩٨٣٢	٨٠٩١٥٣٤٨	١٠٠٣١٤١٤٨	١٢٦٩٧٨٣٥٤	١٥٧٧٧٧٧٩٠	١٩٢٤٤٨٤١٢
بضمانات شخصية	٣٥٩٨٩	٥٧٩٥٠٢	١٧٩٩١٠	١١٨٨١٤	٢١٣٨١٠	٢٠١١٥٥
بضمانات أخرى	٣٣٠٠	٢٨٠٠	٣٨٥١٧	١٥٥١٩٢	٣٨٣٥٨٧	٤٩٠٢٨٥
حسابات جارية مدينة	٣٥٤٠٨٨٣	٤٦٩٤٣٩٦	٥١٢١٧٠٩	٤٦٠٦١٦٣	٣٤٩٢٥٣٤	٤٠٨٠٦٤٥
الديون غير منتجة	١٧١٦٦٦٣	٢٧٨٢٢٧٦	٤٢٦٩٦٦٠	٤٤٢١٨٧٣	٦١١٧٨٩٠	٧٣٨٣٧٤٠
عادية	١٧١٩٦٦٣	٢٧٨٢٢٧٦	٤٢٦٩٦٦٠	٤٤٢١٨٧٣	٨٥٢١٧٩	٨٨٩٠٣٩
مشكوك بتحصيلها	٠	٠	٠	٠	٦٨٨٧٠٢	٩٩٠٧٥٨
رديئة	٠	٠	٠	٠	٤٥٧٧٠٩	٥٥٠٦٩٤٣
ناقص المؤونات	٦١٩١٥١	٩١٥٤٠٣	١٣٨٥١٨٩	٢٠٨٧٥٠٣	٣٥٥١٦٤٥	٣٨٢٤٩٨٩
صافي الديون غير المنتجة	١٠٩٣٥١٢	١٨٦٦٨٧٣	٢٨٨١٤٧١	٢٣٣٤٣٧٠	٢٥٦٦٢٤٥	٣٥٥٨٧٥١
مدينون متكافلون	٢١٩٩٠	٢٢٩٣٥	٢٢٨٠٧	٨٥٢٣٣٧٤	٣١٧٢٣	٣٣٧١٨
صندوق الدين العام فائض الموازنة	٠	٠	٠	٠	١٩٧٩٨٦٤	١٦٥١٢٧٠
أقساط مكتتب بها غير مسددة	٠	٠	٠	٠	٦٦٧٥٠٠٠	٦٥٥٠٠٠٠
الموجودات الثابتة	١٤٣٩٢٧٣	١٧٥٨٦٨١	١٩٧٥١٤٦	٢٠٩٢٦٠٣	٢٢٦٥٢٣١	٢٣٢٩١٦٦
قيم عينية معدة للبيع	٢٩٥٦٩	٢٣٣٨٥	٣٧٧٢٩	١١٢٧١٢	١٣٩٦١٥	١٧٣٤٧٠
موجودات مختلفة	١٩٧٥٨١٤	٢٣٢٧٦٤٧	٣٠٧٥٧٧٢	٤٤٢٢٤٦٨	٤٤٨١٥٧١	٥٠٢١٨٥٠
مجموع الموجودات	١٣٠٤٨٥٦٧١	١٣٣٣٠٥٤٠٢	١٥٦٤٨٩٣١١	٢٠٤٧٣٨٠٩٨	٢٤٠٤٦٦٤٤٧	٢٣١٠٢٥٥٩٨

المصدر: مصرف سورية المركزي – بيانات غير منشورة.

*– صافي التسهيلات الائتمانية = القروض والسلف + حسابات جارية مدينة + صافي الديون الغير منتجة.

مطاليب المصرف العقاري خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠١١ بالآلاف الليرات السورية

البيان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
مصرف سورية المركزي	١٨٦٦٣٨	١٥٦٤٧٥	١٣١١٤١	١٠٣٢٢٨	٧٤٤٥٨	٦٧٠٥٧
قروض نقاد عمليات التمويل	١٨٩٦٣٨	١٥٦٤٧٥	١٣١١٤١	١٠٣٢٢٨	٧٤٤٥٨	٦٧٠٥٧
خرقة التقاص	٠	٤٦٦	٢١١٢٦	٣١٢٠٧	١٢٩٧٧	١١٦٢٤٧
المصارف :	٦٨٧٦٣٣	٣٤١٩٤٨	٥٦٥٦٨٧	٥٢٠٠٤٩	١٩٤٢٧٣٣	٣٤٨٨٠٢
مصارف عامة عجارية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مصارف خصصة عجارية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مصارف عامة متخصصة	٦٨٧٦٣٣	٣٤١٩٤٨	٥٦٥٦٨٧	٥٢٠٠٤٩	١٩٤٢٧٣٣	٣٤٨٨٠٢
خاصة متخصصة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المديرية العامة والفروع في سورية والخارج	٢٧٦٦٢٠١٨	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٩٩١٥	٤٠٠٢٦٨٣	٤٠٠٥٥٥٥	٣٦٨٣٣٧٧
الودائع	٨٣٠٤٣٨٥٠	١٠٦٥١٧٩٤٩	١٢٨٤٠٤٥٠٤	١٦٤٩٥٣٥٧٥	١٩٥٠٢٢١٧١	١٨٥٥٨٢٠٧٤
ودائع تحت الطلب	٤٤٠١٥٤٤٧	٥٩٧٤٣٣٤٤	٦٤٢٨٤٢٦١	٧٧٣٤٣١٨٠	٧٨٤٩٩٧٤٧	٧١٩٢٧٩١٨
ودائع بأجل	١٥٨٦٢٧٨٣٣	٢٥١٤٦٧٧٤	٤٣٧٨٢٢٩٢	٦٧١٤٢٨٤٤	٨٥١١٠٢٧٩	٩٣٥٥٩٠٢٠
ودائع التوفير	٢٠٧٠٦٥١٦	٢٠٦٣١٠٩١٢	١٨٠١١٧٩٥	١٩٥٣٩٩٩١	٢٠٩٣٠٠٠٤	٢٠٠١٠٣٠٠
ودائع الادخار السكني	٢٤٧٠٧٨٨	٨٨٨٥٩١	٢٢٦٦١٢٨	٨٠٩٦٦٩	٤١٤٥٥٥	٣١٩٣٢٦
الحسابات الجمدة	٢٣٢٦٥	٢٢٢٣٩	٢١٦٤٠	١٨١١٠	٨٢٥٧	٩٥٧٣
حسابات المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة	٠	٣٤٠٧٩	٣٧٤٠٨	٤٩٧٣١	٥٩٢٨٢	٥٩٢٣٧
شهادات إيداع	٥٦٩٠٥٠٠	٥٦٦٠٠٠٠	٢٣٩٩٠٠٠	١٠٥١١٣٧	٦٠٠٠	٩٥٠٠٠
– مكتتب بها من المصارف	٥٦٩٠٥٠٠	٥٠٣٥٠٠٠	١٩٥٠٠٠٠	١٠٥١١٣٧	٩٠٠٠	٠
– مكتتب بها من الزبائن	٠	٦٢٥٠٠٠	٤٤٩٠٠٠	٠	٠	٩٥٠٠٠
تأمينات مقبوضة	٥٩٧٨٧	٤٢٩١٢٦	١١٩٧٠٢٧	٤٦٤٢٠٩	٥٠٩٢٨٠	١٠٢٤١٠٥
– تأمينات عمليات الاعتماد	٠	٠	٠	٠	٤٤١٥١	٤٩٦١٢٧
– مثلة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
– نقاد اعتمادات مستندية	٠	٠	٠	٠	٤٤١٥١	٤٩٦١٢٧

– غير مثلة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
– نقاد الكفالات الصادرة	٥٠٨٩٥	٤٥٤٥٩	٤٣٦٠٣	٤٦١٤٨	٥٧٣٢٧	٩٤٠٥٣
– نقاد القبولات	٠	٠	٠	٠	٠	٠
–تأمينات أخرى	٤٤٨٩٢	٣٨٣٩٧٠	١١٥٣٤٢٤	٤١٨٠٩١	٤٠٧٨٠٢	٤٣٣٩٢٥
قيم برسم الدفع لأجل قصير	٣١٧٣٥١٨	٤٦٣٤٧٨٧	٥٥٦٦٢٩٣	٨٤٤٧٨٤٤	١١٠٧٣٤٢٥	١٣٦٨٣٩٤٦
– الحوالات وأوامر الدفع	٢٥٥١١١٩	٣٩٨٨٠٩٣	٥٠١٥٩٧٤	٧٩٣٠٢٥٩	١٠١٢١٨٥٢	١٣١٥٧٩٠٩
– الشيكات	٦٢٢٣٩٩	٦٤٦٦٩٤٤	٥٥٠٩١٩	٥١٧٥٨٥	٩٥١٥٧٣	٥٢٩٠٣٧
دائنون مختلفون	١٢٣٧٠٩٣	٥٦٦٨٨٨	٣٨٣٣٤٧	٣٥٨٢٥٩	٣٤٩٤٧٤	٣٥٤٧٥٧
الأموال المقترضة	٠	٠	٠	٤٥٥٠٩٣	١٨٣٦٠٦٦	٢١٩٧٢٨٩
مؤونات متنوعة	٩٤٧٦٤٥	٧٥٥٥٩٨	١٣٦٨٨٧٣	١٥٦٠٣٠٠	١٨٢٤٣٦٦	٢٣٤٧٧
–نقاد أعباء محدثة الدفع	٠	٧٥٥٥٩٨	١٣٦٨٨٧٣	١٥٦٠٣٠٠	١٨٢٤٣٦٦	٢٣٤٧٧
–مؤونات أخرى	٩٤٧٦٤٥	٠	٠	٠	٠	٠
الحسابات الانتقالية	١٨٩٠٢٤٠	٣٢٥٤٤٧٧	٣٢١٤٠٦١	٣٥٣٤٧٧٧	٣٨٠٠٤٤٨	٣٤٠٠٣٨٥
– قيمة أرباح للدفع	٠	٠	٠	٠	٠	٠
– حسابات أخرى للدفع	١٨٩٠٢٤٠	١٩٨٢٩٤٣	١٠١٦٤١٣	٩٩٩٤٧٩	١٠٥٥١٤٥	١٠٥٦٥٣٨
– نفقات مستحقة غير مدفوعة	٠	١٤٢٠٤٥٢	١٩٨٣٣٨٢	٢٣٨٣٤٧١	٢٦٣٣٦٦٢	٢٣١٤٢٨٢
– إيرادات مقبوضة مقدما	٠	١٥١١٠٢	٢١٤٢٩٩	١٨٢٠٣٧	١٠٧٩٤١	٢٩٥٩٥
الأرباح والخسائر	١٤٧٦٢٨٤	١٧٢٥١١٢	٢٨٣٢٦٦٦	٣٢٠٤٧٣٤	٢٣٥٩١٩٠	١٣٦٧٣٠٩
رأس المال والاحتياطيات :	٤٤٣٠٤٦٥	٥٢٦٢٥٧٦	٦٣٩٥٦٧١	١٦٠٥١٠٠٣	١٧٦٥٠٣٠٤	١٩٠٨١٧٧٣
– رأس المال المكتتب به	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠
– الاحتياطي القانوني	٧٨٧١٤٧	١٠١٢٧٨٦	١٣٦٨٨٩٩	١٧٩٧٤٩١	٢٢٣٣٨٥١	٢٥٢٩٧٨٧
– الاحتياطي الطارئ	٧٥٨٢٩٧	٩٧٣٩٠٧	١٣٢٧٩٩٠	١٧٣٨٥٨٢	٢١٨٤٩٧٢	٢٤٩٠٩١٨
– احتياطيات أخرى	١٣٧٥٠٥١	٠	٠	٠	٣٢٤١٤٨٠	٤٠٦١٠٥٨
– حسابات تكتلية رأس المال (إعلانات الدولة)	٠	١٧٧٥٨٨٣	٢٢٠٠٨١٢	٢٥٥٤٩٦٠	٢٨٤٩٥٥٠	٠
مجموع المطاليب	١٣٠٤٨٥٦٧١	١٣٣٣٠٥٤٠٢	١٥٦٤٨٩٣١١	٢٠٤٧٣٨٠٩٨	٢٤٠٤٦٦٤٤٧	٢٣١٠٢٥٥٩٨

المصدر: مصرف سورية المركزي – بيانات غير منشورة

ملحق ١٢١

الميزانية الختامية للمصرف العقاري خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ م (بحسب التقرير السنوي للمصرف العقاري)

موجودات المصرف العقاري خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ بالآلف الليرات السورية

البيان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
النقد في الصندوق المصرف المركزي	٢٠٨٦٣٩٧٢	٢٩٠٢٨٣٥٨	٢٨٩١٤٩١١
المصارف المحلية	٣٣٧٥١٥٤	٢٤٥٢٥١٣	٣٣١٥١٥٠
قيم برسم القبض لأجل قصير	٢١٩٩٠	٢٢٩٣٤	٢٢٨٠٧
القروض والسلف	٧٠١٥٢٦٦٨	٨٨٥٧٤٣٢٣	١٠٩٩٢٠٩٤٤
محفظة الأوراق المالية	٥٥٨٤٣٦٦	٦٠٣٢٩٦٤	٦٦٠٢١٢٧
حسابات الشوية والانتقالية	١٩٥٢٨٤٨	٢٢٩٧٨٨٢	٣٠٣١٠٤٩
الأموال الثابتة والموجودات	١٤٩١٨٠٦	١٨١١٨٣١	٢٠٥٧٥٩٨
مجموع الموجودات	١٠٣٤٤٢٨٠٤	١٣٠٢٢٠٨٠٥	١٥٣٨٦٤٥٨٦

موجودات المصرف العقاري خلال الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠١١

البيان	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٤٣٣٦٩٤٨١٦٥٠	٤٤٥٢٠١٠٩٩٤٣	١٩٥٠٧٣٥٤٦٠٧
أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مصرفية	٩٦٩٤٤٢٨٤٧	١٦٧٧٢٦٨٨٤٤	١٧٠٨٨٠٦٧٧
إيداعات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية	٢٩٤٣٨٤٦٠٣	٩٠٢٣٧٠٠٠٠	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة	١٣٦٢٨٠٣٥٥٠٦٧	١٦٧٩٨٥٥٨١٨٠١	١٨٠٩٩٣٧٩٩٣٦٨
موجودات ثابتة	٢١٤٠٢٨٩٥٦٢	٢٤٠٤٨٤٥٦٨٤	٢٤٨١٠٧٠٦٢١
موجودات أخرى	١٩٧٦٨٩٦٥٢٧٠	٢٢٥٢٢٣٦١٢١٤	٢٥٢٦٥٨٤٤٠٥٥
مجموع الموجودات	٢٠٢٨٢٢٩١٩٠٠٢	٢٤٠٠١٢٥٣٧٤٨٨	٢٢٩٩٥٦٨٦٦٣٣٠

المصدر: التقرير السنوي للمصرف العقاري للأعوام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ – ٢٠١١ .

مطالب المصرف العقاري خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ بالآلف الليرات السورية

البيان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية	٤٤٠١٥٤٤٦	٥٩٧٣٨٩٩	٦٤٢٨٩٢٢٤
الودائع لأجل والادخار السكني والتوفير	٤٤٦٩٥٩٣٧	٥٢٣٦١٨١٢	٦٦٤٩٥٧٧٥
المصارف المحلية	٦٨٧٦٣٣	٣٤٢٤١٤	٥٨٦٨١٣
القيم برسم الدفع لأجل قصير	٤٤٣٥٠٩٥	٥٢٦٥٣٠٣	٥٩٤٩٦٤١
التأمينات المقبوضة	٩٥٧٨٧	٤٢٩١٢٦	١١٩٧٠٢٦
القروض والسلف لقاء تمويل عقاري	١٨٦٦٣٧	١٥٦٤٧٥	١٣١١٤١
أمانات طوابع مالية	١٥٨	١٣١٥	٣٨٦
الحسابات المجمدة	٢٥٥١٢٩	٨٤٤٣٠٣	٣٠٤٠٨٩
حسابات الشوية والانتقالية	١٥٩٧٧٣٥	٢٣٦٧٤٦٩	٢٩٣١٠٩٠
المؤن والفوائد المحفوظة	١٥٦٦٧٩٦	١٦٧١٠٠١	٢٧٥٤٠٦٣
رأس المال والاحتياطيات	٤٤٣٠٤٦٧	٥٢٦٢٥٧٦	٦٣٩٥٦٧٢
أرباح الدورة الحالية المعدة للتوزيع	١٤٧٦٢٨٤	١٧٢٥١١٢	٢٨٣٢٦٦٦
مجموع المطالب	١٠٣٤٤٢٨٠٤	١٣٠٢٢٠٨٠٥	١٥٣٨٦٤٥٨٦

المصدر: التقرير السنوي للمصرف العقاري للأعوام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ .

مطاليب المصرف العقاري خلال الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠١١

البيان	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
١ – المطلوبات			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٥٥١١٢٥٦،١٠	١٩٥٥٧،٩٦٥٧	٢٤١،٥٧٢٧٥
ودائع العملاء	١٦٥٩٨٧٥٤٤٧٤٧	١٩٥،٢٢٦،٢٨٦٣	١٨٣٩،٤،٢٩٩٣٥
تأمينات نقدية	٤٦٤٢،٨٩٤٢	٥،٩٢٨،١١٩	٧٨٥٩٢٧٩٥٥
أموال مقترضة	٤٥٥،٩٢٦،٠٠	١٨٣٩،٩٦٣،٠٠	٢٣٢٩،٤٤٣٧٦
مخصصات متنوعة	٢١٣٢٧٩٩٨٨١	٣٦٤،٣٦٩٩٤٩	٦٧٢٥٤٨٦٢٥٦
مخصص ضريبة دخل	١٥١٥،٠٣٣٥،	١٧٣٥٦٤،٩٢٣	١٣،٣،٢٢٣٣٤
مطلوبات أخرى	١٢٤٦١٢٧٦١٨١	١٥٣،٣٣٧٤،٠٠٠	١٤٢١٩٢١٤٢٥٦
مجموع المطلوبات	١٨٣٥٦٧١٨١٥١٣	٢٢٠٠،٣٠٤٣٨١٣	٢،٩٥،٧٧٨٢٣٩،
٢ – حقوق الملكية			
رأس المال المكتتب به	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الاحتياطي القانوني	١٧٦٧٤٦١١٩٦	٢٢٢٣٨٥١،٨٩	٢٥٢٨٧٩٧٨٨٩
احتياطي خاص	١٧٢٨٥٨١٩٢٨	٢١٨٤٩٧١٨٢١	٢٤٩،٩١٨٦٢١
احتياطيات أخرى	٢٥٥٤٩٥٩٧٢٩	٣٢٤١٤٨،٣٦٣	٤،٦١،٥٨٣٥٨
الأرباح والخسائر	٣٢،٤٧٣٤٣٣٥	٢٣٥٩١٩،٤،١	١٣٦٧٣،٩،٧١
مجموع حقوق الملكية –مساهمي المصرف	١٩٢٥٥٧٣٧١٨٨	٢٠٠،٩٤٩٣٦٧٤	٢،٤٤٩،٨٣٩٣٩
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٢،٢٨٢٢٩١٩،٠٢	٢٤٠،١٢٥٣٧٤٨٨	٢٢٩٩٥٦٨٦٦٣٣٠

المصدر: التقرير السنوي للمصرف العقاري للأعوام ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ – ٢٠١١.

ملاحظة : تم عرض الميزانية الختامية للمصرف العقاري للأعوام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ بشكل منفصل عن الأعوام ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ – ٢٠١١ لإختلاف بنود حقل البيان في الأعوام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ عن المقابل بالنسبة للأعوام ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ – ٢٠١١ بالنسبة للموجودات والمطاليب وذلك بحسب التقرير السنوي للمصرف العقاري للأعوام المذكورة.

ملحق ١٣١

الحسابات خارج الميزانية للمصرف العقاري خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١م:

الحسابات خارج الميزانيةَ للمصرف العقّاري خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠١١ بالآلف الليرات السوريةَ

البيان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
موجودات موضوعة ضمانةً لدى المركزي (سندات خزينة)	٥٥٩،٧٢	٤،٧٣٩٣	٣٤٢٦١٩	٢٧٨٧٣٦	٢١٧٦٥٩	١٨٧٧١٣
الكفالات و القبولات الصادرة	٣٩٩٥،٦	١٠،٩١٣٨	١٥٦،٥،١	١،١١٨٧،	٣٣٣٤٨٩٥	٣٦٣،٥،٩
الكفالات	٣٩٩٥،٦	١٠،٩١٣٨	١٥٦،٥،١	١،١١٨٧،	٣٣٣٤٨٩٥	٣٦٣،٥،٩
القبولات	،	،	،	،	،	،
الكفالات والتعهدات الواردة	١٥٦٨٥٥٤٢	٢٤٧٩٦١٢٦	٣٧٦٧١٧٣١	٦١٨٩٨٨٥٩	٨٥،٣١٤٨٨	٩،٦٦٤،٢٤
عمالت أجنبية برسم التسليم	،	،	،	،	،	،
عمالت أجنبية برسم الاستلام	،	،	،	،	،	،
الاعتمادات المستندية المثبتة	،	،	،	،	٥٩٧٥١	١٧٤٦٧٢٢
للتصدير	،	،	،	،	١٦،٦٤	،
للشراء	،	،	،	،	٤٣٩٨٧	١٧٤٦٧٢٢
الاعتمادات المستندية غير المثبتة	،	،	،	،	،	،
للتصدير	،	،	،	،	،	،
للشراء	،	،	،	،	،	،

المراجـــع
(BIBLIOGRAPHY)

المراجع العربية:

١ -الإمام، أحمد- **بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية** – اتحاد المصارف العربية – مصر- 2005.

٢ -بورقيبة، شوقي- "**طريقة Camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية**" – كلية العلوم الاقتصادية – الجزائر-2008.

٣ -حشاد، نبيل- **إدارة المخاطر المصرفية**- مركز بحوث ودراسات مالية و مصرفية- الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية- عمان،2005 .

٤ -حنفي، عبد الغفار- **إدارة المصارف**- دار الجامعة الجديدة للنشر- مصر-2006 .

٥ -الشاهد، سمير- **المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة**- اتحاد المصارف العربية- مصر – 2006.

٦ - شلبي ، ماجد – **الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل** – المجلة الاقتصادية – القاهرة 2003.

٧ -الشماع ، خليل - **مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال "الملاءة المصرفية "وأثرها على المصارف العربية**- مجلة اتحاد المصارف العربية-2007 .

٨ -صالح ، رشدي – **العولمة والبنوك**- مجلة البنوك – العدد 33 إبريل 2006- مصر .

٩ -الطوحي ، عبد النبي إسماعيل – **التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية** – مجلة جامعة أسيوط- مصر- 2008.

١٠ – عاشور، يوسف – **العولمة المصرفية** _ كلية التجارة – فلسطين-2007.

١١ – عبدا لله ، خالد والطراد ، إسماعيل – **إدارة العمليات المصرفية- المحلية والدولية**- دار وائل للنشر-عمان الأردن-2006.

١٢ – العلاونة ، كمال- **الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية** – حالة تطبيقية- المؤسسات المصرفية الأردنية-2006.

١٣ - الغندور، حافظ كامل - **محاور التحديث الفعال في المصارف العربية** - اتحاد المصارف العربية- 2006.

١٤ – كراسنة ، إبراهيم – **أُطر أساسية معاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**- صندوق النقد العربي – معهد السياسات الاقتصادية- أبو ظبي – 2006.

١٥ -الهندي،عدنان – **إدارة المخاطر المصرفية**– الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية– عمان–2006 .

١٦ -الهندي،عدنان – **الرقابة والتفتيش من قبل المصارف المركزية** – اتحاد المصارف العربية– بيروت –2004.

١٧ -الهندي، عدنان – **المصارف العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: التحديات والفرص**– مجلة المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية– 2000.

١٨ – الوادي، محمود - " **الآثار الرقابية والاقتصادية لرقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان**" – جامعة الزرقاء – الأردن–2007.

المراجع الأجنبية:

19- Gerrard , Roland and Debra , J.saito – **Supervisory Rating System** – Federal Reserve Bank of NY - USA – 2008 .

20- Gull , Zeb and Catherine, Lions - **Camels Rating System for Banking Industry** – PAK - 2011.

21- Haskins & Sells - **OCC Bank Examination: A Historical Overview**- USA – 2008.

22- Jubisa , Krgovic **- For the enforcement of the bank rating system based on camels methodology**-USA, 2007.

23- Kohn , Meir – **financial institutions and markets** – Tata McGraw – Hill – NY, USA - 2006.

24- MacDonald , S. Scott and Koch Timothy- **Management of Banking Courier**- Westford, MA, Sixth Edition, 2006.

25- Rebel A. Cole – Jeffery W. Gunther 'study - **Predicting Bank Failures: A Comparison of On- and Off-Site Monitoring Systems**- financial services research – university of Bosten – 2004.

26- Sahajwala, R and P. Bergh- **Supervisory Risk Assessment and Early Warning Systems**- Basel-Switzerland, 2006.

27- Saunders, Anthony and Cornett, Marcia millon **-Financial Institutions Management, A risk management approach -** Irwin McGraw-Hill, NY, USA, 2006**.**

28- Uyen ,Dang **- The Camel Rating System in Banking Supervision, A Case Study**- Arcada University of Applied Sciences, International Business- **2011.**

التقارير:

- التقرير السنوي للمصرف العقاري للأعوام 2006- 2011.
- Report of Federal Deposit Insurance Corporation - DSC Risk Management Manual of Examination Policies-2011.

القوانين والقرارات:

- قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002.
- القانون رقم 28 لعام 2001.
- القانون رقم 31 لعام 2005.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 لعام 2007.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 73 لعام 2004.

المواقع الإلكترونية :

- The wall street journal : www.online.wsj.com
- http://www.bis.org/about/history.html